٢٠

السياسة بوسائل أخرى

المصالح المتضاربة

في القطاع الأمنيّ الليبيّ

بقلم ولفرام لاخر وبيتر كول

هذه ورقة عمل لمسح الأسلحة الصغيرة / مشروع التقييم الأمنيّ في شمال إفريقيا، بدعم من وزارة الشؤون الخارجية الهولندية ووزارة الشؤون الخارجية الملكية في مملكة النرويج ووزارة الشؤون الخارجية الفيدرالية السويسرية ووزارة الشؤون الخارجة الدانماركية.

حقوق النشر

تم النشر في سويسرا من قبل مشروع مسح الأسلحة الصغيرة
© مسح الأسلحة الصغيرة، معهد الدراسات الدولية والتنموية، جنيف، ٢٠١٤

تم النشر في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٤
الترجمة بالعربية في آب /أغسطس ٢٠١٥

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أو تخزين جزء من هذا الإصدار في أي نظام استرجاع أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة دون إذن خطي مسبق من مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، أو حسب ما يسمح به القانون صراحةً أو بموجب بنود متفق عليها مع منظمة حقوق التصوير والتأليف. ويجب توجيه الاستفسارات المتعلقة بالإنتاج خارج نطاق ما ورد أعلاه إلى مدير المنشورات في مشروع مسح الأسلحة الصغيرة على العنوان التالي:

مسح الأسلحة الصغيرة
المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية
١٢٠٢ جنيف، سويسرا.
Maison de la Paix, Chemin Eugène-Rigot 2E, 1202 Geneva, Switzerland

محرر السلسلة: ماثيو جونسون
اشترك في التحرير: تانيا إينولوكي
التدقيق: ستيفاني هيوتسون
تمت الترجمة إلى العربية من طرف طلال أبو غزالة للترجمة والتوزيع والنشر
تصميم بخط MyriadPro وخط AxtManal : واثق زيدان watheqz@gmail.com
تمت الطباعة في (Nbmedia) في جنيف

رقم الإيداع الدولي ISBN: ٠-٠٤-٥٤٨-٩٤٠-٢-٩٧٨

This is an Arabic translation of Working Paper 20, Politics by Other Means: Conflicting Interests in Libya's Security Sector.

مسح الأسلحة الصغيرة

مسح الأسلحة الصغيرة هو مشروع بحث مستقل تابع لمعهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنموية بجنيف سويسرا. وتقوم وزارة الشؤون الخارجية للفيدرالية السويسرية بدعم هذا المشروع الذي انطلق سنة ١٩٩٩، كما تقوم حكومات أستراليا وبلجيكا والدنمارك وفنلندا وألمانيا وهولندا ونيوزيلندا والنرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، فضلاً عن الاتحاد الأوروبي، بتقديم مساعدات متواصلة. ويعبر المسح عن امتنانه للدعم السابق الذي قدمته حكومات كندا وفرنسا والسويد، بالإضافة إلى الدعم المالي الذي تلقاه على مدى السنوات من المؤسسات والعديد من الهيئات داخل منظومة الأمم المتحدة.

وتتمثل أهداف مشروع مسح الأسلحة الصغيرة في: أن يكون مصدرًا أساسيًا للمعلومات العامة حول جميع الجوانب المتصلة بالأسلحة الصغيرة والعنف المسلح؛ وأن يكون مركزًا مرجعيًا للحكومات وصناع السياسات والباحثين والناشطين؛ وأن يرصد المبادرات الوطنية والدولية (الحكومية وغير الحكومية) بشأن الأسلحة الصغيرة؛ وأن يدعم المساعي المبذولة لمعالجة تأثيرات انتشار الأسلحة الصغيرة وإساءة استخدامها؛ وأن يكون بمثابة مركز لتبادل المعلومات بحيث يجري فيه تشارك المعلومات ونشر الممارسات الفضلى. كما يرعى المشروع البحوث الميدانية وجهود جمع المعلومات، ولا سيما في البلدان والأقاليم المتضررة. ويضطلع بالمشروع موظفون دوليون ذوو خبرات في الدراسات الأمنية والعلوم السياسية والقانون والاقتصاد والدراسات الإنمائية وعلم الاجتماع وعلم الجريمة. ويتعاون المشروع مع شبكة من الباحثين والمعاهد الشريكة والمنظمات غير الحكومية وحكومات أكثر من ٥٠ دولة.

مسح الأسلحة الصغيرة
معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنموية
Maison de la Paix, Chemin Eugène-Rigot 2E، ١٢٠٢ جنيف، سويسرا

تلفون: ٥٧٧٧ ٩٠٨ ٢٢ ٤١ +
فاكس: ٢٧٣٨ ٧٣٢ ٢٢ ٤١ +
البريد الإلكتروني: sas@smallarmssurvey.org
الموقع الإلكتروني: www.smallarmssurvey.org

نبذة عن مشروع تقييم الأمن في شمال أفريقيا

يعتبر مشروع تقييم الأمن في شمال أفريقيا مشروعا ممتدا على مدى عدة سنوات تابع لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة لدعم المشاركين في إيجاد بيئة أكثر أمانا في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء. ويقدم المشروع بحوثا وتحليلات زمنية قائمة على الأدلة حول توفر وتداول الأسلحة الصغيرة وديناميات الجماعات المسلحة الناشئة وانعدام الأمن المرافق لها. ويبرز البحث تأثيرات الثورات الأخيرة والنزاعات المسلحة في المنطقة على سلامة المجتمع.

يحصل مشروع تقييم الأمن في شمال إفريقيا على التمويل الرئيسي من وزارة الشؤون الخارجية في هولندا. إضافة إلى ذلك، يحصل المشروع على دعم محدد مستمر من القسم الفدرالي السويسري للشؤون الخارجية وحصل في السابق على منح من وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الخارجية الألمانية.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني
http://www.smallarmssurvey.org/sana/ar/home.html

جدول المحتويات

قائمة الكتب والرسوم الإيضاحية ٧
حول المؤلفين ٨

المقدمة ١٠
الأهداف والنتائج ١١
نشأة القطاع الأمنيّ الهجين في ليبيا ١٣
الشرعيتان المتنافستان: الثورة مقابل السلطة القانونية ١٣
الثوار والعناصر المسلحة المتشكلة بعد الثورة ١٥
قطاع الدولة الأمنيّ ١٨
ظهور المؤسسات الهجينة ٢٠
تحدي الاندماج ومسار التفكك ٢٢
الانقسامات داخل المؤسسات الحكوميّة ٢٣
محاولات الإصلاح المتعثرة ٢٤
دراسات العينات: اللجنة الأمنيّة العليا وقوات درع ليبيا والقوات المسلحة ٢٩
اللجنة الأمنيّة العليا ٢٩
العضوية ٢٩
المصالح والفصائل ٣١
حل اللجنة الأمنيّة العليا ٣٤
قوات درع ليبيا ٣٧
الانحياز السياسي ٤٢
تفتت قوات درع ليبيا ٤٤
عمليات فجر ليبيا: فصائل قوات درع ليبيا تشكّل تحالفا سياسيا ٤٨
القوات المسلّحة ٥١
تسييس ما بعد الثورة ٥١
تحوّل الجيش إلى فصائل ٥٣
الصراعات المتفاقمة ٥٥
عملية الكرامة: الانقسامات تخرج إلى العلن ٥٧

الخاتمة ٦١
الملحق رقم ١: تنسيق أم تحكم: الوحدات الهجينة وعقودها الحكوميّة ٦٣
الهوامش السفلية ٧٠
المراجع بالإنجليزية ٨٣
المراجع بالعربية ٨٥
قائمة الإصدارات ٩٤

قائمة بالمربعات والرسوم التوضيحية

المربعات

١ التهجين في إصلاح القطاع الأمنيّ ١٤
٢ الكتائب والسرايا والألوية: مصطلحات دارجة وتسميات العناصر المسلحة الليبيّة ١٦
٣ العلاقات التعاقدية بين الوحدات الهجينة والحكومة: حالة سرايا راف الله السحاتي ٤١

الشكل

١ الانقسامات الكبيرة داخل اللجنة الأمنيّة العليا (يناير /كانون الثاني ٢٠١٣) ٣٣

الخريطة

١ ليبيا ٩

حول المؤلفين

ولفرام لاخر هو باحث في المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنيّة في برلين، وتتمحور أبحاثه حول ليبيا والقضايا الأمنيّة في منطقة الساحل والصحراء. وقبل انضمامه إلى هذا المعهد كان يعمل محللا لقضايا شمال إفريقيا لدى "السيطرة على المخاطر" وهي شركة لاستشارات المخاطر مقرها لندن بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٠. وقد درس ولفرام اللغة العربية وعددا من اللغات الإفريقية بالإضافة إلى العلاقات الدولية في جامعة ليبزج وفي المعهد الوطني للغات والحضارات الشرقية في باريس وفي الجامعة الأمريكية في القاهرة. ويحمل درجة الماجستير في دراسات الصراع والتنمية من كلية الدراسات الشرقية والإفريقية في لندن، وهو الآن يدرس الدكتوراه في جامعة هومبولت في برلين.

بيتر كول خبير غير حكومي في شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وصاحب خبرة في ديناميكيات الصراع ومابعد الصراع والمخاطر السياسيّة والعلاقات بين الدولة والمجتمع. وقد شهد في ليبيا الثورة وما بعدها في الفترة ما بين أغسطس /آب ٢٠١١ – مايو /أيار ٢٠١٣ أثناء عمله قائدا لفريق الأبحاث لدى مجموعة الأزمات الدولية ومستشارا لمهمة الدعم التابعة للأمم المتحدة في البلاد. وقد شارك مؤخرا في تأليف كتاب "الثورة الليبيّة ونتائجها" (مع هيرست، ٢٠١٤) والذي قام لأجله بإجراء مقابلات مع شخصيات سياسية وعسكرية بارزة في ليبيا وقطر والإمارات. ويتقن بيتر اللغة العربية الفصيحة فضلا عن اللهجات الليبيّة.

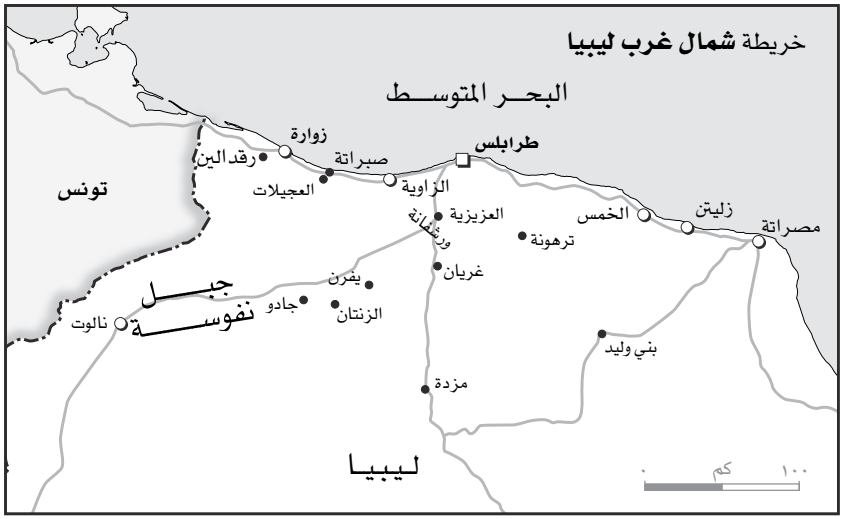

المقدمة

تواجه السلطات الانتقالية تحديات كبيرة منذ مصرع العقيد معمر القذافي بتاريخ ٢٠ أكتوبر /تشرين الأول ٢٠١١ وإلإعلان الرسمي لتحرير ليبيا بعدها بثلاثة أيام. ومن أبرز هذه التحديات السيطرة على العناصر المسلحة التي ظهرت لتقاتل القذافي وأجهزته الأمنية. وكانت هنالك خارطة طريق ليست أمنية حسب الإعلان الدستوري الذي قام به المجلس الوطنيّ الانتقاليّ بتاريخ ٣ غشت /أغسطس ٢٠١١، وفيها مواعيد صارمة لإنتخابات هيئة انتقالية جديدة وهي المؤتمر الوطني العام فضلا عن جدول زمني للجنة صياغة الدستور (NTC, 2011a). إلا أن التحالف السياسي الذي أعد الإعلان لم يقدم رؤية لإصلاح القطاع الأمنيّ سواء بالنسبة لبقايا القوات المسلحة منذ عهد القذافي ولا بالنسبة للقادة الميدانيين الذين كان لهم الدور الأكبر في القتال.

لم تتمكن السلطات الانتقالية من مواكبة التطورات السريعة والانقسامات المتصاعدة في القطاع الأمنيّ. فالجيش الليبيّ الذي أصبح غير مدمج جزئيا أثناء الثورة تعرض منذ تلك اللحظة لتغيّرات جذرية قادتها في الغالب عناصره الرئيسية وليس الحكومة ولا قيادة الجيش. فمثلا أطلق المجلس الوطنيّ الانتقاليّ ما يسمى اللجنة الأمنيّة العليا لتكون مبادرة من القمة إلى القاعدة بهدف تسجيل الثوار تحت وزارة الداخلية، ولكن المجموعات التي ضمتها سرعان ما أصبح لها مصالح فئوية. وبالمقابل ظهرت مبادرة أخرى من القاعدة إلى القمة باسم قوات درع ليبيا، والتي اعترفت بها الدولة بعد ذلك، وتشكلت من كبرى العناصر المسلحة الثوريّة التي قررت أن تحل محل الجيش أو أن تعيقه.

ومع التأم المشهد السياسي المتفتت إلى معسكريّن متنافسين في عام ٢٠١٤، برزت العناصر الرئيسية للمؤسسات الثلاثة التالية: اللجنة الأمنيّة العليا وقوات درع ليبيا والجيش لتكون أكبر اللاعبين في الصراعات المتفاقمة. قد تم تفكيك معظم اللجنة الأمنيّة العليا وانقسمت قوات درع ليبيا إلى مكوّناتها الجهوية والسياسية، وأما الجيش فلا زال يتعرض لتغيرات سريعة وفوضوية. إلا أن المجموعات ذات المصالح المتضاربة ضمن هذه المؤسسات الثلاثة ظلت على الأغلب على حالها وانخرطت في صراعات شديدة على السلطة لقيادة القطاع الأمنيّ في المستقبل، وكانت هذه الصراعات في قلب الأزمة السياسيّة الليبيّة، وكانت قبل أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٤ قد أدت إلى ظهور حكومتين متنافستين وقيادتين عسكريتين وادعائين مختلفين للشرعية.

الأهداف والنتائج

يتناول هذا البحث ظهور وسقوط مؤسسات القطاع الأمنيّ الهجينة في ليبيا، والمصالح السياسيّة التي على المحك في إصلاح القطاع الأمنيّ، فهو يوضح التطورات التي طرأت على الجيش الليبيّ واللجنة الأمنيّة العليا وقوات درع ليبيا وتعاملها مع السلطات الانتقالية. وتسهم هذه الورقة في فهم الصراعات الدائرة بين العناصر المسلحة والتحديات القائمة عند دمجها أو حلّها أثناء عملية تأسيس قطاع أمنيّ جديد.

وقد توصل البحث إلى النتائج التالية:

- تشكلت المؤسسات الهجينة بعد الثورة مباشرة، بحيث دمجت بين العناصر الرسمية وغير الرسمية وسمحت بتصاعد المصالح والولاءات المتضاربة.
- وبالتوازي مع ذلك، تفتت الجيش الليبيّ إلى مجموعات ذات مصالح متنافسة وتشكلت وحدات جديدة لتمثل مصالح محلية أو أيدلوجية خاصة، ولم تعد الفروق واضحة بين الوحدات الهجينة والرسمية.
- ومع تطور المؤسسات الهجينة ومحاولة العديد من الوحدات الحصول على غطاء رسمي، أصبح القطاع الأمنيّ بأسره مؤسسا حسب الفئوية السياسة. وازداد تمدد الصراعات المسلّحة على القطاع الأمنيّ إلى أعلى مستويات المؤسسات الحكوميّة.
- يُعتبر التنافس على المؤسسات الأمنيّة وسيلة للوصول إلى غاية – من أجل إحداث تأثير سياسي أو التمكن من السيطرة على الموجودات الاقتصادية – أو غاية في حد ذاته. ويُعتبر التنافس على ميزانيات الرواتب والمعدات جانبا من أكبر جوانب هذه الصراعات.
- لا تزال الصراعات الحالية داخل القطاع الأمنيّ دائرة بين عوامل الصراعات الرئيسية إلى أن أدت في أواسط عام ٢٠١٤ إلى تقسيم مؤسسات الدولة وظهور حكومتين متنافستين وقيادتين للجيش وادعائين بالشرعية، وتبين هذه الصراعات بأن فكرة الولاء للدولة فارغة من المحتوى.
- إن توازن القوى الذي يبرز في النهاية من الصراعات الحالية سوف ينعكس بالتأكيد على هرمية القطاع الأمنيّ وهيكلته. ولكن هذه العملية لا يمكن أن تحصل طالما كان هنالك قطبان متنافسان لا يمتلك أي منهما القوة للإمساك بزمام سلطة الدولة وترسيخها في كافة أرجاء البلاد، ولا يُتوقع لأي من مركزي القوى هذين أن يتمكن من ترسيخ هذه السلطة.

هذه الورقة قائمة على بحث ميداني قام به المؤلفان، إذ قاما بإجراء مقابلات عبر عدد من الزيارات إلى طرابلس وبنغازي وغيرها من المدن في الأعوام ٢٠١٢ – ٢٠١٤. وأُجريت المقابلات مع مسؤولين حكوميين وأمنيين وفاعلين سياسيين وطنيين ومحليين وقادة وأعضاء في العناصر المسلحة فضلا عن المراقبين المحليين.

هذه الورقة هي الترجمة العربية لبحث نشر في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٤ يغطي الفترة حتى أكتوبر /تشرين الأول ٢٠١٤.

نشأة القطاع الأمنيّ الهجين في ليبيا

الشرعيتان المتنافستان: السلطة الثورية و السلطة القانونية

المؤسسات الانتقالية في ليبيا عبارة عن خليط من العناصر الرسمية وغير الرسمية التي تتعاون بشكل غير منتظم رغم ادعاءاتها المتضاربة بالشرعية وأجنداتها السياسية المختلفة (انظر المربع رقم ١). وهذا الوضع له جذوره في توجه المجلس الوطنيّ الانتقاليّ في القطاع الأمنيّ الرسمي في الفترة ما بين أغسطس /آب – أكتوبر /تشرين الأول ٢٠١١ عند سقوط نظام القذافي. في ذلك الحين كان كل من المجلس الوطنيّ الانتقاليّ ولجنته التنفيذية والناطقين الدوليين باسمه مستحضرين للتجربة العراقية[١]. وعليه فقد استلم المجلس الوطنيّ الانتقاليّ قيادة ما تبقى من مؤسسات الدولة في أغسطس /آب ٢٠١١ وعيّن قيادة انتقالية للوزارات القائمة. وبعد فترة عيّن أيضا قائدا للشرطة وقائدا للأركان العامة في القوات المسلّحة (Sterling, 2012). وبذلك حافظ المجلس الوطنيّ الانتقاليّ على المؤسسات وعلى استمرارية السلطة القانونية، ولكنه لم يمتلك خطة متكاملة لإدارة أمنية ذات أمد أبعد خارج هذه الإجراءات البديلة[٢].

لقد اعترضت المجموعات الثورية المسلحة – المعروفة في ليبيا باسم الثوار – منذ البداية على فكرة إبقاء الجيش والشرطة حيث أكدوا على أن "الشرعية الثوريّة" كالمجموعات التي قاتلت نظام القذافي. وقد قامت حكومة عبد الرحيم الكيب التي كانت بالسلطة من نوفمبر /تشرين الثاني ٢٠١١ إلى نوفمبر /تشرين الثاني ٢٠١٢ بتعيين الثوار من مصراتة والزنتان ومن جماعات إسلامية ومن مناصب وزارية في محاولة للحفاظ على شيء من الانسجام السياسي. ولكن احتج قادة الثوار السابقين (والمتعاطفين معهم) على الوجود المستمر لمسؤولين من عهد القذافي في القوات المسلحة والوزارات والأجهزة الأمنيّة (ICG, 2011 – 2012). كما إنهم اعتقدوا بأن الشرعية الثوريّة منحتهم مكانة تؤهلهم للمشورة ليس في تعيين المسؤولين في مؤسسات الدولة فحسب، بل في تشكيل المؤسسات الجديدة أيضا ليكونوا جزءاً منها وتحديد اختصاصاتها[٣].

المربع رقم :١ **التهجين في إصلاح القطاع الأمنيّ**

يستخدم مصطلح التهجين في الدراسات الحديثة حول إصلاح القطاع الأمنيّ لوصف مؤسسات الدولة التي تعتمد على التفاعل بين جهاز الدولة "الرسمي" والفاعلين "غير الرسميين" غير التابعين للدولة مثل الميليشيات[٤] والسبب في ظهور التهجين في الدول الضعيفة أو الناشئة هو التنافس بين كيانات النفوذ التي لا تتمتع بالقوة الكافية لاستبدال الأطراف الأخرى. وتبدأ الدول الهشة العاجزة عن القيام بالإشراف المباشر أو "الإدارة الأمنية" غير المباشرة على المستوى المحلي في ترتيبات مع الفاعلين المحليين الذين تختلف شرعيتهم عن شرعية الدولة[٥]. ويمكن للمؤسسات الجديدة "الهجينة" إضافة أنواع متعددة من السلطة، كالسلطة القانونية على المؤسسات السياسية الرسمية والسلطة التقليدية مثل القبيلة والسلطة الكاريزمية لفرد معيّن (Boege et al, 2009). وفي هذه المؤسسات تتعايش العناصر الرسمية وغير الرسمية وتتداخل وتتضافر (Kraushaar and Lambach, 2009، ص١). ويقود هذا إلى مشاكل فريدة أمام الحكومات الوطنية والمساعدات الخارجية (Bagayoko 2012).

استنادا إلى هذه الدراسات يمكن وصف المؤسسات الليبية الانتقالية بأنها هجينة. فقد أصبحت الفروق بين العناصر الرسمية وغير الرسمية داخل القطاع الأمنيّ غير واضحة، ويُعتبر التهجين في مؤسسات القطاع الأمنيّ في ليبيا أحد الأدلة على الفئوية السياسيّة والتي أحدثت عوائق أمام الجهود الرامية إلى تحويل العناصر المسلحة إلى مؤسسات رسمية في الدولة.

لقد تسبب التهجين في المؤسسات الليبيّة أيضا في الدعم الدولي الفني للقطاع الأمنيّ، والذي ركز على المؤسسات الرسمية، إذ لا تقبل الحكومات الأجنبية والمؤسسات الدولية بالانخراط مع الفاعلين غير الرسميين مثل الميليشيات المحلية، ولدى كل من السلطات الليبيّة والشعب على ما يبدو هواجس كبيرة من هذا التدخل من اللاعبين الأجانب. ولكن المؤسسات الرسمية في الدولة الليبيّة التي تتفاعل معها الحكومات الأجنبية على الأغلب ليس لها سلطة كبيرة على المؤسسات الأمنيّة التي تدعي الشرعية الثوريّة وأحيانا ما يكون الطرفان معارضين لبعضها معارضة شديدة. وهذا ما يصعّب تشكيل توجه في مساعدة القطاع الأمنيّ وتقييم آثاره.

ومما زاد الأمور تعقيداً هو غموض طبيعة السلطة القانونية للدولة التي ورثها المجلس الوطنيّ الانتقاليّ، وكانت هذه ثمرة إلغاء القذافي للدستور الليبيّ وتطبيق مركزية السلطة العسكرية والأمنية خارج مؤسسات الدولة. فقد أُلغيت كبرى المناصب في القطاع الأمنيّ (مثل وزير الدفاع) أو هُمشت (مثل رئاسة الأركان العامة) أو مُنحت سلطات غير رسمية (مثل الحاكم العسكري للجنوب)[٦]. وقد أقر كل من المجلس الوطنيّ الانتقاليّ المؤتمر الوطني العام تشريعا يعالج الحاجة إلى إعادة تشكيل القطاع الأمنيّ. ولكن القوانين الجديدة كانت مبهمة وسمحت لصناع القرار في مؤسسات القطاع الأمنيّ أن يموّلوا مجموعاتهم "الخاصة" ضمن صفوف الثوار. فعلى سبيل المثال، حدد قانون المجلس الوطنيّ

الانتقاليّ في فبراير/ شباط لعام ٢٠١٢ حول اختصاصات كبار القادة العسكريين بأن "رأس الدولة" هو "القائد الأعلى" للقوات المسلحة، وذلك رغم أن منصب رئيس الدولة لم يكن موجودا ولا معرفا في أي قانون آخر من قوانين المجلس الوطنيّ الانتقاليّ (المجلس الوطني الإنتقالي. ٢٠١١أ). وحدد القانون كذلك المسؤوليات المشتركة في العديد من المهام للقائد الأعلى ووزير الدفاع ورئيس الأركان العامة. وكانت النتيجة توقيع ثلاثتهم على إيجاد وحدات جديدة، وكان افتراض رئيس المؤتمر الوطني العام لاستحقاقه موقع "القائد الأعلى" سببا في إشكال بين فرعي الحكومة التنفيذي والتشريعي[٧]، وظهرت سلاسل متعددة ومتداخلة من القيادات.

لقد سمحت سياسة المجلس الوطنيّ الانتقاليّ المفتقرة إلى البعد طويل الأمد في إصلاح القطاع الأمنيّ للمجموعات المسلّحة – ولا سيما من يدعون الشرعية الثوريّة- بالتصرف برخصة من السلطة الرسمية للدولة ولكن ليس بالضرورة لمصلحة الدولة، بل إن غياب هياكل مركزية واضحة ترك مؤسسات القطاع الأمنيّ ضعيفة أمام المصالح المتضاربة والمتنافسة. ففي أواسط عام ٢٠١٤ بلغت الصراعات بين المجموعات ذات المصالح أوجها عند تقسيم المؤسسات الرسمية والأمنية وفي ظهور ادعائين متضاربين للشرعية.

الثوار والعناصر المسلحة بعد الثورة

قد يكون من الغريب أن المنتصرين – أي الثوار – لم يستلموا زمام الدولة ولم يشددوا على تطهير فوري لمؤسسات الدولة الأمنيّة (رغم فرار الكثير من المسؤولين الرسميين من تلقاء أنفسهم)، بل إن الثوار بقوا على الأغلب مستقلين وتمسكت كل مجموعة بسلاحها. وكان لحصول ذلك عدة عوامل، أولها أن الثورة استهدفت في الأساس عائلة القذافي والمؤسسات الأمنية التي كانت تحميها وليس الوزارات الحكوميّة أو الجيش أو أجهزة الشرطة، والتي كان النظام قد كلفها أصلا بدعم أجهزته الأمنية[٨]. وثانيها أن قوات الثوار كانت متحالفة مع المجلس الوطنيّ الانتقاليّ ممثلا سياسيا للثورة ولم يكن لديها استعدادات سياسية بديلة. وفي المقابل أعطى المجلس الوطنيّ الانتقاليّ بقيادة مصطفى عبد الجليل ومحمود جبريل الأولوية للاستقرار والاستمرارية. وثالثها انشقاق كبار قادة الثوار من الجيش والشرطة.

المربع رقم ٢ **الكتائب والسرايا والألوية: مصطلحات دارجة وتسميات العناصر المسلحة الليبيّة**

تُستخدم لفظة "كتيبة" مصطلحا عاما في هذا السياق لدى العناصر المسلحة الليبيّة وحولها ولكن الوحدات الرئيسية في العناصر المسلحة غالباً ما تكون كتلاً صغيرة تتشكل من عشرات الأفراد قد تصل أحيانا إلى ٢٠٠ يتناوبون بين الانتشار وعدمه. وفي الجيوش العربية فأقرب ما يعادلها هو "السرية". وعادةً ما تنقسم العناصر المسلحة الأكبر حجما إلى سرايا حتى أن بعضها يحمل اللقب ذاته[٩].

أما كتيبة الجيش فتشير إلى قوة من بضع مئات بل تصل إلى آلاف من الجنود. ولم تشهد حقيقة سوى بنغازي ومصراتة والزنتان بلوغ حجم مجموعات الثوار إلى عدد كتيبة الجيش على الأغلب بسبب تحول هذه المدن إلى مراكز لتسليم السلاح والتنسيق مع الحملة الجوية لحلف شمال الأطلسي.

وهنالك أكبر التصنيفات العسكرية التي نادرا ما تستخدمها العناصر المسلحة وهو "اللواء"، وهو مجموعة من الكتائب لا تقل عن ١٠ آلاف فرد.

ورغم المحاولات لإنشاء كتائب أكبر في قوات درع ليبيا، إلا أنها كانت تنقسم أو تتفتت على شكل مجموعات بحجم أصغر[١٠] ولم تتمكن أي عناصر مسلحة حتى تاريخه من تجنيد عدد كبير من الأفراد خارج أحيائهم أو مناطقهم الرئيسية[١١] وتكررت المحاولات لتأسيس تشكيلات أكبر ولو عن طريق الاندماج ولكن معظمها لم تكن ناجحة[١٢].

لقد تبين أن الثوار عناصر متنوعة يوحدها هدف واحد فقط ألا وهو إسقاط القذافي، وبعد نجاح الثورة وانتهاء الهدف المشترك لم يتمكن أي كيان واحد في الجيش أو التحالف السيطرة على البلاد أو احتكار استخدام القوة أو تولي المسؤولية المنفردة على الأمن القومي. وكانت الغالبية العظمى من كتائب الثوار والعناصر المسلحة بعد الثورة تتكون من أقل من ألف فرد (انظر المربع رقم ٢). وقد بسطت هذه العناصر المسلحة المنفردة سيطرتها على مناطقها إما عن طريق المجالس العسكرية) في الغرب(أو من خلال ائتلافات الجماعات المقاتلة (في بنغازي ومصراتة). واتخذت بعض المجموعات من طرابلس ذاتها مقرا دائما أو شبه دائم للإقامة. ومن الأمثلة التوضيحة على ذلك ما يلي:

- برزت منظمتان رئيسيتان جامعتان لكتائب الثوار في الجزء الشرقي من البلاد: ائتلاف كتائب الثوار وتجمع سرايا الثوار[١٣]. وبعد سقوط القذافي انشغلت المجموعتان بالقضايا الأمنية في تلك المنطقة وانقسم عناصر ائتلاف كتائب الثوار إلى مؤسستين، أولاهما جهاز الأمن الوقائيّ الذي تصرف بشكل مناهض للمخابرات والقوة الأمنية الحدودية استجابة لخطر ما كان يسميه

أعضاؤها هجمات "الطابور الخامس" من الموالين للقذافي. وأما المنظمة الثانية فهي درع ليبيا التي كانت من المكونات الرئيسية للكتائب الأصغر التي قاتلت على خطوط الجبهة في بريقة ووجدت نفسها متمركزة في شرق ليبيا بعد الحرب[١٤].

- وفي مصراتة ظهرت إدارة بهيكلة أقوى متأثرة بضابط الجيش سالم جحا الذي انشق لصالح الثوار في وقت مبكر مع زملائه الذين يحملون نفس العقلية. وأثناء القتال الطويل في مصراتة وما حولها شكل المدنيون ٢٣٦ كتيبة أكبرها ضمت ألف مقاتل بينما ضمت أصغرها ١٠ – ٢٠ فردا (McQuinn, 2012). وتخصصت بعض الكتائب بوظائف معينة مثل إصلاح المركبات أو صيانة الذخيرة والدبابات[١٥] وقامت معظمها بالتسجيل في كل من مجلس مصراتة العسكري واتحاد ثوار مصراتة، والثاني هو كيان إداري كان يُعنى بالتنسيق والتسجيل لأعضاء الكتائب وأسلحتها. وكان أكبرها في شهر نوفمبر /تشرين الثاني ٢٠١١ عندما سجل الاتحاد حوالي ٤٠ ألف من أهل مصراتة (McQuinn, 2012، ص13). وغالبا ما قام أعضاء كل من المجموعتين بالانضمام إلى مشروع درع ليبيا مع استحواذها على زخم سياسي في أواسط عام ٢٠١٢.
- وأما في المنطقة الغربية من البلاد – أي جبل نفوسة والمناطق الساحلية – فظهرت مجالس عسكرية، فالمدن هناك كانت أصغر من إدامة قواتها الرئيسية وأكثر تنوعا من السماح لقوة واحدة فقط لبسط هيمنتها. وأكبر تلك المدن من حيث عدد المقاتلين هي الزنتان، والتي تفاخرت بحوالي ٦ آلاف مقاتل موزعين على ٨ كتائب، وتليها نالوط ب٥ آلاف موزعين على ٦ كتائب. وتواجدت القوات الكبرى الأخرى في جادو والزاوية وزوارة، وانضمت هذه القوات إلى حرس الحدود والمنشآت النفطية والأهداف الحيوية[١٦] والحرس الوطني وقوات درع ليبيا وغيرها من الأجهزة الأمنية[١٧].
- أما في طرابلس فقد تشكل بعد سقوطها ١٧ مجلسا عسكريا وعدد كبير من مجموعات حراس الأحياء[١٨]. فضلا عن قيام بعض سكانها الذين تدربوا في جبل نفوسة ضمن كتيبة ثوار طرابلس أيضا بإنشاء كيانات أخرى كما فعلت مجموعات مسلحة في مصراتة والزنتان وشرق ليبيا. وقد انضمت كل هذه المجموعات ذات التوجهات السياسيّة المتنوعة التي سرعان ما توسعت مع انخراط عددا كبير من السكان الشباب فيها إلى اللجنة الأمنيّة العليا، في حين تحالفت بعض مجموعات

الزنتان مع وزارة الدفاع. ولم تكن أي منها قوية بشكل يثبت سلطتها على الأخريات ولا على ما يقارب ١٦ الف مجرم أطلقهم القذافي من سجون العاصمة في أيامه الأخيرة[١٩].

- تشكلت أعداد كبيرة من العناصر المسلحة بعد الثورة في المناطق الأخرى التي ظلت تحت سيطرة النظام حتى وقت متأخر من الثورة. وكان بعض هذه المناطق معاقل لقبائل كانت المجموعات الثوريّة تعتبرها من أعمدة النظام، بما فيها جزء كبير من الجنوب وبني وليد وترهونة وورشفانة (Lacher, 2013). وقد أعادت العناصر المسلحة في تلك المناطق نفس التسميات وطريقة إضفاء الشرعية التي قامت بها قوات الثوار، ولكن دون أن تقاتل في الثورة. وفي بعض الحالات اندمجت قوات الثوار السابقة مع أعضاء من كتائب القذافي الأمنيّة من نفس القبيلة، كما حصل في قبائل ترهونة وأولاد سليمان. وأما في الجنوب فقد استهلت المجموعات القتال في وقت مبكر على حدود البلاد وطرق التجارة، ثم انضم الكثير إلى حرس الحدود أو حرس المنشآت النفطية (Cole, 2012 / Lacher, 2014).

والخلاصة ازداد أعداد العناصر المسلّحة على طول مساحة البلاد في ظل الفوضى التي تلت سقوط نظام القذافي، وعززت المنافع المادية من الحكومة الجديدة من تشكيل المجالس العسكرية المحلية. ففي أواخر عام ٢٠١١ أدت تحركات السلطات الانتقالية في عرض رواتب للمجموعات المسلّحة من خلال هذه المجالس إلى زيادة تشجيع انتشارها (ICG, 2012). ومعظم هذه العناصر المسلحة مجندة من أوساط محلية أو قبلية المؤيدة لها. وتمددت العديد من المجموعات الثوريّة بشكل كبير من خلال التجنيد الجديد من أوساط المدنيين، ولكن بالنسبة للآخرين لم تكن العلامة الثوريّة سوى واجهة للأنشطة الإجرامية.

قطاع أمن الدولة

لقد أحدثت الثورة اضطرابات رئيسية في قطاع أمن الدولة الذي كان مفتتاً بدرجة كبيرة في عهد القذافي، وأما الجيش النظامي الخاضع لسيطرة رئيس الأركان العامة فقد كان مُهملا إهمالا مقصودا في ظل النظام السابق. وكان القذافي قد أنشأ قطاعا أمنيا موازيا لم يكن يتبع للأركان العامة بل إلى هيئتين هما لجنة الدفاع العامة المؤقتة (أي وزارة الدفاع، بقيادة أبو بكر يونس جبر) واللجنة الأمنيّة الدائمة، وهي من أهم المؤسسات الأمنيّة لدى النظام مقرها في باب العزيزية توالى

على رأسها العديد من الشخصيات بتعيين شخصي من القذافي. وأما الكتائب الأمنية بقيادته فكانت تجنَّد من القبائل المعتبرة بولائها للنظام، وكانت تضم كتيبة ٣٢، بقيادة خميس القذافي بالإضافة إلى كتائب محمد المقاريف والسحبان وكتيبة الفضيل بو عمر وفارس وحمزة وصقور أبو منيار والمغاوير[٢٠]. وهي التي تحملت وطأة القتال في صف القذافي أثناء حرب عام ٢٠١١ وتعرضت للتدمير أو التبعثر مع نهاية الصراع.

في الوقت ذاته انقسمت القوات المسلّحة النظامية إلى قسمين رئيسيين، فقد انشقت الوحدات الشرقية مثل قوات الصاعقة الخاصة تحت سيطرة رئيس الأركان العامة وغيرها من وحدات الجيش وسلاح الجو والاستخبارات العسكرية. وقام عدد من عناصر الصاعقة مع بعض المدنيين بتشكيل كتيبة ثورية اسموها كتيبة شهداء الزاوية (قورينا، ٢٠١٢ ب). وأما في المعاقل الثورية الغربية فانشق العديد من الضباط العسكريين وانضموا إلى الثوار. ولم يُحكم رئيسا الأركان في المجلس الوطنيّ الانتقاليّ اللواء عبد الفتاح يونس في يوليو /تموز ٢٠١١ واللواء سليمان محمود العبيدي (بعد اغتياله) سلطتهم على الوحدات العسكرية الشرقية، بل لم يمارسوا سلطتهم على الضباط العسكريين الذين انشقوا لصالح الثوار في مصراتة أو جبل نفوسة أو غيرها من المناطق. ولم تقم قيادة المجلس الوطني الإنتقالي العسكري بممارسة سلطتها باقتدار على جنود المناطق الشرقية الذين انضموا إلى كتائب الثوار بقيادة المدنيين مثل كتيبة عمر المختار (Fitzgerald, 2014).

وفي المقابل بقيت معظم الوحدات العسكرية في الغرب والجنوب على العموم موالية كاملة[٢١] وقاتلت بعض وحدات المدفعية والدبابات أثناء الحرب رغم تأكيد بعض قادة الثوار في جبل نفوسة بأن وحدات من الجيش النظامي كانت تقوم بشكل متعمد بنزع القذائف المتفجرة أو إبلاغ قوات الثوار بخطط قصف مناطق معينة[٢٢] وأما الباقون فكانوا يقدمون دعما لوجستيا لجهود النظام في الحرب أو بقوا في ثكناتهم. ولهذه الأسباب لم يكن الثوار في العموم ينظرون نظرة عداء إلى الجيش عن سقوط النظام، ولكنهم استمروا في توجسهم من المؤسسات العسكرية.

بعد مصرع القذافي انضمت الوحدات الغربية والجنوبية إلى المجالس العسكرية في المدن التي كان للجيش حضور قوي في مقابل حضور ضعيف للثوار، كما في غريان والجميل والخمس وسبها وصرمان وترهونة. ولكن كانت الوحدات المجندة من القوات المسلّحة في العموم ذات قدرات محدودة، واستنزفت

ضربات حلف شمال الأطلسي الجوية وقصف الثوار مستودعات الذخيرة في العزيزية وغريان وسبها وترهونة وأوباري وغيرها من المناطق، واستنزف الثوار كذلك أو استحوذوا على العديد من قواعد الجيش ومرافقه[٢٣].

لذلك كان الجيش قد انقسم جزئيا قبل سقوط النظام، ولكن المجلس الوطنيّ الانتقاليّ وأذرعه التنفيذية المتعاقبة لم تقم بأي محاولة لتفكيك أو إصلاح الجيش رغم الضغوط التي قام بها الثوار في هذا الاتجاه. ويُعزى هذا جزئيا إلى الانقسامات السياسيّة المتصاعدة بين الثوار أنفسهم كما بين فوزي عبدالعالي من مصراتة في وزارة الداخلية وأسامة جويلي من الزنتان في وزارة الدفاع، واللذان كان من الممكن اندماجهما حول رؤية واحدة للإصلاح.

ظهور المؤسسات الهجينة

أدت الصراعات على الشرعية والشكوك المتبادلة بين الثوار والمؤسسات القديمة والخلافات السياسيّة المتفاقمة بين الثوار أنفسهم إلى تطورين. أولهما تشكيل بعض مجموعات الثوار وحدات عسكرية وأمنية واستخباراتية منفصلة خاصة بهم، وثانيهما انضمام بعضهم إلى مؤسسات الدولة الأمنيّة بدعم من حلفائهم في جهاز الأمن الرسمي. ووقعت هذه التطورات ضمن وضع أمني سريع التقلب كان يتطلب استجابة فورية من الثوار والحكومة. ونشب صراع مسلح بين مجتمعات مختلفة أسفر عن مقتل المئات من الناس (ICG, 2012)، وبدا أن التهديد من قبل الموالين للقذافي كبيرا جدا. ورغم استمرار القوات الأمنيّة التابعة للدولة بعملها على المعابر الحدودية إلا أنها كانت تفتقر إلى القدرة على بسط سيطرتها على المناطق الحدودية. وسهل هذا العجز لحماية الحدود بطريقة رسمية تجارة المخدرات والأسلحة المحظورة مما عزز من سطوة العصابات المسلّحة.

لقد شجعت هذه البيئة غير المستقرة تشكيل مجموعة جديدة من المؤسسات الهجينة مثل:

- اللجنة الأمنيّة العليا، كما سنبيّن أدناه
- قوات درع ليبيا، كما سنبيّن أدناه
- جهاز الأمن الوقائيّ، والذي أسسه في الأصل ائتلاف كتائب الثوار من بنغازي لتحييد العناصر المعادية للثورة في شرق ليبيا ولا زال نشيطا في بنغازي رغم جهود تفكيكه[٢٤]، و

- الحرس الوطني، وهو مظلة تجمع كتائب الثوار التي قام بإنشائها في أواخر عام ٢٠١١ خالد الشريف قيادي سابق للجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا ومنذ ذلك الحين وعناصرها الرئيسية تلتحق بالمؤسسات الأخرى[٢٥].

علاوة على ذلك، أصبحت بعض المؤسسات في الدولة التي بقيت بعد الثورة هجينة باستقطاب مجموعات مسلحة ومصالح سياسية متنوعة، وكان من بينها القوات المسلّحة كما سنبين أدناه والمؤسسات التابعة لها، مثل حرس الحدود والمنظمات الشقيقة وحرس المنشآت النفطية وحرس الأهداف الحيوية.

تحدي الاندماج ومسار التفكك [٢٦]

لقد استمرت الانقسامات داخل القطاع الأمنيّ الليبيّ في التصاعد من بعد الثورة وتم إحباط المحاولات الرامية إلى بناء مؤسسات أمنية متكاملة. واستمرت الشقاقات بين المؤسسات الجديدة وبين المؤسسات المنبثقة عن قطاع الدولة الأمنيّ السابق. لقد كان الغرض من إنشاء قوات درع ليبيا واللجنة الأمنيّة العليا أن يكونا مؤسستين مؤقتتين، وصممتا لتكونا حلّين انتقاليين استجابة لتحدي ما بعد الثورة المتمثل في دمج وحدات الثوار في الوزارات الحكوميّة التي لم يكتمل فيها الإصلاح. ولكن بدلا من ذلك أصروا وتصرفوا على أنهم وحدات موالية لأجزاء من الحكومة وليس بوصفهم عناصر تابعين للحكومة ككل، مستندين على علاقات أيدلوجية أو جهوية أو شخصية. وفي ظل غياب مبدأ يوحدهم، سمحت الروابط الضعيفة بين المؤسسات الأمنية بانتعاش المصالح السياسية.

لا تزال هذه المصالح المتنافسة من أبرز أسباب الصراعات الليبية المتفاقمة، فقد استمرت بقوتها داخل المؤسسات الأمنيّة رغم حل اللجنة الأمنيّة العليا رسميا والتفكك الجزئي لقوات درع ليبيا. وكثير من الوحدات الأمنيّة الآن تعمل بشكل مقنع على أنها جديدة أو رسمية أو هجينة. وفي الوقت ذاته برزت مجموعات ذات مصالح متضاربة داخل القوات المسلّحة ودخلت في منافسة ضد بعضها البعض وضد الوحدات التي شكلها الثوار. وكما سنذكر لاحقا فإن هذه الانقسامات داخل القوات المسلّحة كانت أصل الانشقاق الداخلي الذي تلا إعلان اللواء خليفة حفتر "القيادة العامة للقوات المسلّحة" في مايو /أيار ٢٠١٤ (حفتر، ٢٠١٤ د).

وتوسع الانشقاق داخل الجيش والهيئات الهجينة ليصبح تشعبا داخل المؤسسات الحكوميّة بعد قيام تحالف للوحدات الثوريّة بقيادة قوات مصراتة بشن هجوم كبير للسيطرة على طرابلس في يوليو / تموز٢٠١٤. وعندما اجتمع في طبرق من تبقى[٢٧] من المنتخبين حديثا في مجلس النواب اعتبروا تحالف الثوار الذي سمى نفسه فجر ليبيا إرهابيين وعينوا أحد حلفاء حفتر المقربين – وهو عبد الرزاق الناظوري – رئيسا جديدا للأركان العامة (وكالة الأنباء االفرنسية ، ٢٠١٤). ورفض سلفه عبد السلام

العبيدي أن يتنحى عن منصبه وأعلن وحدات الثوار التي تقود الهجوم قوات موالية وأن أفعالهم شرعية (رئاسة الأركان العامة، ٢٠١٤ ب). وظهرت حكومة يدعمها الثوار وبقايا المؤتمر الوطني العام برئاسة عمر الحاسي في طرابلس لتنافس الحكومة التي يرأسها عبد الله الثني والتي عيّنها ما تبقى من البرلمان في طبرق (Wehrey, 2014 b).

الانقسامات داخل المؤسسات الحكوميّة

تعود جذور الانقسامات في الكيان السياسي الليبي إلى انقسامات داخل المؤسسات الحكوميّة قابلتها تشرذم القطاع الأمنيّ، وعلى رأس ذلك انعكست على العلاقة المبهمة بين أذرع الحكومة التنفيذية والتشريعية. فقد تقلد كل من رئيسي المؤتمر الوطني العام المتعاقبين – محمد المقاريف من أغسطس / آب ٢٠١٢ إلى مايو /أيار ٢٠١٣ ونوري أبو سهمين من يونيو /حزيران ٢٠١٣ إلى أغسطس /آب ٢٠١٤ – منصب القائد الأعلى للقوات المسلّحة على أسس قانونية مختلف عليها[٢٨] وقد مُنح أبو سهمين مع الأغلبية المتقلبة داخل المؤتمر الوطني العام سلطات تنفيذية طارئة في شهر أغسطس /آب ٢٠١٣ ثم نُزعت منه بعد ٣ أشهر ثم استرجعها مجددا في شهر يناير "كانون الثاني" ٢٠١٤ (المؤتمر الوطني العام، ٢٠١٣ ب، ٢٠١٣ غ ،Elumani، ٢٠١٤). وأثارت أفعال أبو سليمان توترا واسعا داخل المؤتمر الوطني العام، وأدى تعيينه لوزير الدفاع قائداً عاماً للجيش إلى عدم وضوح توزيع السلطات (عبد الرحمن، ٢٠١٣; المؤتمر الوطني العام، ٢٠١٣ج; ليبيا المستقبل، ٢٠١٣ج). وأصبحت صفة الرئيس "القائد الأعلى" عرضة للتحدي علنا مع تصاعد الصراعات على الصلاحيات داخل المؤتمر الوطني العام في أوائل عام ٢٠١٤، حتى من نائب رئيس المؤتمر الوطني العام عزالدين العوامي[٢٩]، وظهر أبو سهمين مرة أخرى في ظل الأزمة التي اندلعت في أواسط عام ٢٠١٤ ليجادل بأن المؤتمر الوطني العام لا زال ذا صلاحية نظرا لأنه لم يسلّم السلطة رسميا على البرلمان. وهنا تحرك أبو سهمين بوصفه رئيس المؤتمر الوطني العام والقائد الأعلى ليؤكد أحقية العبيدي بمنصب رئيس الأركان العامة بعد قيام مجلس النواب بعزله (المؤتمر الوطني العام، ٢٠١٤ ب).

ولم تقتصر المشكلة على الخطوط غير الواضحة بين أذرع الحكومة التنفيذية والتشريعية، بل تعدتها إلى تنافس ثابت داخل الجهاز التنفيذي بين وزير الدفاع ورئيس الأركان العامة، إذ بدأ من قيادة أسامة جويلي (للدفاع) ويوسف المنقوش (للأركان العامة) في حكومة عبد الرحيم الكيب (نوفمبر /تشرين

الثاني ٢٠١١ – نوفمبر /تشرين الثاني ٢٠١٢). واستمر الصراع إلى حكومة علي زيدان (نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢ – مارس /آذار ٢٠١٤) بتنافس بين عبد الله الثني (للدفاع) والعبيدي الذي خلف سالم القنيدي (للأركان العامة). فقد ذكر زيدان بأن العبيدي رفض تلقي الأوامر من الحكومة ولم يتعاون مع وزارة الدفاع. وردّ العبيدي مباشرة بأنه يتلقى الأوامر من المؤتمر الوطني العام الذي عيّنه ومن رئيسه (الأنباء، ٢٠١٢. الغرياني، ٢٠١٤). وقام كل من العبيدي والقنيدي باتهام زيدان بإعاقة إعادة بناء الجيش بمنع تمويله والمراوغة حول الهياكل القيادية (المنارة، ٢٠١٤). وفي إشارة خفية إلى تحالف القوى الوطنية أضاف القنيدي في دعواه بأن كتلة في المؤتمر الوطني العام تعقد اجتماعات مع ضباط الجيش لإقناعهم بالمشاركة في الخلافات السياسيّة (ليبيا المستقبل، ٢٠١٣ أ)[٣٠]. لقد كانت مثل هذه الصراعات موجودة داخل وزارة الدفاع ووزارة الداخلية أيضا قبل ظهور الحكومتين المتنافستين، إذ كان الوزراء ووكلاء الوزارات يمثلون فصال محلية وسياسية متنافسة. ونتيجة لذلك أحبطت هذه المنافسات محاولات صياغة السياسات وتنفيذها[٣١]، وتحولت الصراعات السياسيّة إلى جمود في المؤسسات فقد منعت الحكومة من التصرف بحق الميليشيات التي تغلق عددا من كبرى الموانيء النفطية الليبية وتسببت في استمرار الخلافات على شرعية القوات التي تكلفها هذه الجهة الحكومية أو تلك بالتدخل في الصراعات[٣٢]. وانعكست كذلك مواطئ القدم التي حققتها الفصائل المتنافسة في الوزارات على أنماط التدابير فيما يخص الأسلحة والمعدات. وتمكن العديد من المسؤولين في الوزارات من إعداد الاتفاقيات وتوقيعها ومن ثم إرسال الشحنات إلى حلفائهم ومواليهم[٣٣] وقام أيضا الضباط العسكريون السابقون من الثوار والذين عيّنوا ملحقين عسكريين في سفارات دول مصدرة للسلاح بدور كبير في تسهيل عمليات المشتريات لحلفائهم في الوطن[٣٤] وتحولت هذه المنافسات مع الانقسامات داخل المؤسسات في أواسط عام ٢٠١٤ إلى صراعات على ماهية الأشخاص الذين يحق لهم تولي المناصب، ولم يكن يوجد رئيسان متنافسان على الأركان العامة بعد تعيين الناظوري فحسب بل حتى نائب وزير الدفاع خالد الشريف تحدى عزل الثني له وأصر على البقاء في منصبه (الشريف، ٢٠١٤ أ).

محاولات الإصلاح المتعثرة

في ظل المصالح المتضاربة في الواقع على أعلى المستويات الحكوميّة، لم يكن من المفاجئ عجز السلطات عن تصور استراتيجية متكاملة لتأسيس مؤسسات أمنية جديدة. فقد سيطر التحزب في القطاع الأمنيّ

على الحكومات المتعاقبة وقيد قدرتها على وضع الخطط لإصلاح القطاع الأمنيّ لأنها اضطرت دائماً للتعامل مع الأحداث على الأرض. وبعد ثلاثة أعوام من الثورة ليس هنالك خطط لإصلاح القطاع الأمنيّ ولا جهد لبناء الإجماع السياسي الضروري للانطلاق بهذه العملية.

لقد ظهرت رؤيتان متنافستان منذ تمزق مؤسسات الدولة في أواسط عام ٢٠١٤ لتعكس الادعاءات المتضاربة حول إدارة القطاع الأمنيّ. فمن جهة هنالك تحالف بين الضباط العسكريّين من المنطقة الشرقية وقادة الزنتان للوحدات الهجينة المدعومة من بقايا مجلس النواب في طبرق، وهي تحشد الدعم من مصر لتكون لها اليد وتؤسس جيشا يخضع لسلطتها (الوسط، ٢٠١٤ي. Wehrey. 2014b)، وقد اتخذ هذا البرلمان قراراً بحل جميع التشكيلات المسلحة غير النظامية دون إيضاح طريقة تحديدها (مجلس النواب، ٢٠١٤أ). ومن جهة أخرى هنالك تحالف فجر ليبيا، وهو ائتلاف للوحدات الهجينة يقف إلى جانب المعسكر الثوري (كما سنبيّن لاحقا) وظل يعارض شرعية مجلس نواب طبرق ورئيس أركانه العامة، ويتهم فجر ليبيا التحالفَ القائم في طبرق بإخفاء أجندة ثورة مضادة ويدعو إلى إنشاء قطاع أمني جديد يقوم على كتائب الثوار السابقة (فجر ليبيا، ٢٠١٤).

لقد كانت جهود الإصلاح تُتخذ تدريجيا قبل أزمة أواسط عام ٢٠١٤، وكانت في العموم تثير التوترات بدلا من تخفيفها. وكان من أوائل إجراءات أبو سهمين بوصفه قائداً أعلى هو إنشاء هيئة النزاهة وإصلاح الجيش في أواخر يونيو /حزيران ٢٠١٣ (وزارة الدفاع، ٢٠١٣ ب). وكان جّل تركيز هذه الهيئة على عزل الضباط الذين شاركوا الحرب مع القذافي ضد الثورة، فضلا عن هدفها في العموم في تسريح كبار الضباط لإفساح المجال لدماء جديدة (قورينا، ٢٠١٣ ب). وسعت أيضا هذه المبادرة إلى زيادة إمكانية دمج الثوار اللذين طالما عارضوا الانضمام إلى الجيش على أساس أنه مؤسسة من مؤسسات النظام السابق لم يتم إصلاحها بعد. وأثارت جهود الهيئة الاستياء داخل الجيش وأسهمت في تشكيل مجموعات انشقاقية بما فيها الفصيل الذي يقوده اللواء حفتر (الريشي، ٢٠١٤)[٣٥]. وحتى كتابة هذه السطور، كانت الأغلبية في مجلس نواب طبرق لإعادة الضباط المسرَّحين إلى مواقعهم (الوسط، ٢٠١٤ ح).

لم تكن محاولة البرلمان العمل بخلاف القرارات الأخيرة المرة الأولى التي تقع فيها جهود إصلاح القطاع الأمنيّ ضحية للصراعات على السلطة والتبدلات السريعة في المزاج العام بعد أحداث كبيرة. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك محاولة حكومة زيدان إنشاء ما يسمى بالحرس الوطني في ٢٠١٣، ففي أوائل

العام قامت لجنة رفيعة المستوى عيّنها رئيس الوزراء زيدان بقيادة الجهود لتأسيس هيئة جديدة تهدف إلى حماية المؤسسات الحكوميّة الانتقالية، وكان من المفترض أن تبقى حتى إرساء العملية الدستورية والإصلاح في الهياكل الأمنيّة القديمة لبناء قطاع أمني جديد. وكان المطلوب أن يجند الحرس الوطني الأفراد بشكل أساسي من قوات درع ليبيا ومن فصائل الثوار الأخرى بطريقة فردية وليس عن طريق الوحدات. ثم يصبح الحرس الوطني قوة احتياطية بمجرد إصلاح القطاع الأمني[٣٦].

ولكن الفكرة وقعت ضحية للصراعات السياسيّة التي شلّت المؤتمر الوطني العام طوال عام ٢٠١٣ وألقت المعسكر الثوريّ أمام خصومه السياسيين في تحالف القوى الوطنية (Lacher, 2013). وعارض التحالف المشروع لأسباب ليس أقلها تبعية الحرس لرئيس المؤتمر الوطني العام الذي كان في ذلك الحين زعيما صوريا للمعسكر الثوريّ[٣٧]، وتم التخلي عن المشروع في أوائل يوليو /تموز ٢٠١٣. فبحلول شهر يونيو /حزيران، كانت الحكومة قد بدأت بمراجعة خططها لدمج وحدات الثوار في القوات الحكوميّة عندما تحولت التظاهرات أمام قاعدة قوات درع ليبيا في بنغازي إلى اشتباكات راح ضحيتها بضع عشرات (وكالة الأنباء الليبية، ٢٠١٣ أ). وقام رئيس الوزراء بإنشاء لجنة أخرى للتخطيط لدمج الثوار في هياكل الجيش والشرطة القائمة بدلا من تأسيس قوات انتقالية جديدة (رئاسة مجلس الوزراء، ٢٠١٣). وفي أكتوبر /تشرين الأول ٢٠١٣ وبعد اختطاف علي زيدان، سعت الحكومة إلى الإسراع في عملية الدمج عن طريق تسليم المسؤولية إلى وزارة الدفاع ومنح رتب عسكرية للثوار (الوطن الليبية، ٢٠١٣ ب)، ولكن خطة لدمج ٣٠٠ من قادة الثوار ليكونوا ضباطا في الجيش جرى إهمالها بعد عزل زيدان في مارس / آذار ٢٠١٤[٣٨].

إذا تبين عدم نجاح محاولات دمج الثوار في الهياكل الحكومية فإن جهود إنشاء وحدات جديدة غير سياسية من الصفر لم تكن بأفضل حال منها. فقد تعرضت البرامج التدريبية المصمَّمة لإنشاء وحدات جديدة أيضا للفوضى السياسية والشلل المؤسسي الموجود في الحكومة الليبيّة. وقد عُقدت اتفاقية بين وزارة الدفاع في عهد رئيس الوزراء زيدان مع إيطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة لتدريب ١٥ ألف متطوع خارج البلاد، بالإضافة إلى تدريب ١٥ ألفا آخرين في ليبيا على يد مدربين مصريين وأردنيين وسودانيين. وأعلن المسؤولون البريطانيون والإيطاليون والأمريكان وصفهم لهذه الجهود كأساس لتشكيل "قوة ذات أغراض عامة General Purpose Force (GPF)". ولكن اعترف هؤلاء المسؤولون بشكل خاص بأن الخطة التي قامت على طلب من رئيس الوزراء المؤقت كانت خطة متزعزعة. بل إن المسؤولين الليبيّين

أنفسهم كانوا أقل اقتناعا بالفكرة ووصفوا المشروع ببرنامج تدريبي دون دليل على خطط لإنشاء وحدات مترابطة من المجندين الجدد، فضلا عن دعم قوة جديدة من قطاع الدفاع الليبيّ المتفتت[٣٩].

حتى الانتماءات السابقة للمجندين كانت غير واضحة، فعند تسجيلهم من خلال ثمانية مراكز وطنية للتجنيد لم يمتلك أي من المسؤولين الأجانب في البرنامج ولا ضباط وزارة الدفاع الليبيّة أي معلومات تخص ارتباطاتهم السابقة. وفي إحدى الحالات فقدت وزارة الدفاع أثر إحدى القوائم المرشحة للتدريب مما استدعى إنشاء لجان فحص جديدة من خلال المؤسسات التدريبية والشريكة. ورغم أن عملية التجنيد كانت متاحة للجميع إلا أن معظم المجندين على الأغلب أُخذوا من المؤسسات الهجينة[٤٠]. ومع الشك بشأن المقصودين بالتدريب وما سيحصل بعد انتهائه فمن غير الواضح أثر البرنامج – إن وجد – على الوحدات والمؤسسات الهجينة الحالية وعلى المصالح السياسيّة التي تمثلها هذه الوحدات. والمشكلات المرتبطة بعناصر التدريب من جيش مفكك إلى فصائل سياسية واضحة، فعلى سبيل المثال، في يوليو /تموز ٢٠١٤ أعلنت إحدى الوحدات التي تتدرب في بريطانيا دعمها لحملة حفتر رغم أنه كان يتصرف ضمن تمرد معلن ضد رئيس الأركان العامة (الوسط، ٢٠١٤ز).

والخلاصة أنه لا يوجد دليل على أي استراتيجية منسجمة لإنشاء وحدات متكاملة بعيدة عن السياسة يتم تجنيدها من مجموع الثوار والجنود النظاميين. وكما تذكر العينات أدناه فإن كتائب الثورة ومابعد الثورة ظلت في العموم دون أن يقربها أحد، حتى بعد دمجها في الجيش أو إدخالها في مؤسسات هجينة جديدة. ويمكن فهم هذا الدمج بطريقة أفضل على أنه فعل فصائل فردية سياسية أو مناطقية ضمن القطاع الأمني، وليس عمل الحكومة ككل. إذ طالما استمرت التجاذبات على الاجهزة الأمنيّة وداخلها فلا يُتوقع من العناصر المسلحة ومؤيديها أن تتحول إلى وحدات غير مسيّسة، بل إن حلّ هذه الوحدات لوضعهم في جسم واحد لا يمكن حصوله إلا إذا استقرت علاقات القوى داخل المؤسسات ذاتها.

لم تبدأ بعد عملية الترسيخ هذه وسوف يؤدي ظهور مركزي قوى متنافسين في أواسط عام ٢٠١٤ إلى تأجيل أكثر لها. وفي هذا السياق تتضمن خطة بقايا مجلس النواب في طبرق لحل التشكيلات المسلحة غير النظامية أن القيادة في طبرق تعتبر وحدات معينة قوات نظامية موالية للدولة، بينما ترى الأخرى غير قانونية (مجلس النواب، ٢٠١٤ أ)، ويتناقض هذا التوجه مع وقائع على الأرض. فكما نرى في العينات المعروضة في هذه الدراسة، فإن الجيش الليبيّ "النظامي" لم يعد له وجود مع قيام الثورة. وتلاشت الفروق بين الوحدات الهجينة والرسمية وبين الجيش والثوار، وأصبح القطاع الأمنيّ بأكمله قائما على

الفئوية السياسيّة، وأحدثت الخصومات الحادة حول الشرعية انقساما في مؤسسات الدولة مما يجعل فكرة الولاء للدولة فارغة من المحتوى.

إن هذا التقييم له دلالاته المباشرة حول المحاولات الخارجية لدعم قطاع الدولة الأمنيّ، إذ حتى قبل التشعب الكبير في أواسط عام ٢٠١٤ لم يكن من المرجح أن يؤدي تدريب المجندين الجدد وتشكيل الوحدات الجديدة إلى تغيير في العجز الحكومي في التصرف. بل في أفضل السيناريوهات كان يمكن لهذه الجهود أن تهيء الأرضية للوحدات التي يمكن أن تكون في متناول الحكومات القادمة بمجرد وضوح توازن القوى بعد الثورة. وأما في أسوأ سيناريو فإن هذه الجهود ستكون قد فاقمت من التوترات الموجودة. ويعني الانقسام الذي فتت القوات المسلّحة الليبيّة إلى قسمين منذ مايو /أيار ٢٠١٤ بأن برامج التدريب لم تعد وسائل دعم عملية، ولم تعد وظيفتها سوى دعم أحد تحالفات للقوات أمام تحالف آخر، وبالتالي إشعال الصراعات بينهما.

عينات:
اللجنة الأمنيّة العليا، وقوات درع ليبيا، والقوات المسلّحة

اللجنة الأمنيّة العليا

تعتبر اللجنة الأمنيّة العليا من المؤسسات الهجينة التي سمحت بقدر متنوع من المجموعات المسلّحة بالعمل ضمن إطار رسمي وبالتالي الظهور على أنها من الفاعلين الأقوياء في القطاع الأمنيّ. وقد عُدت منحلة منذ أواخر عام ٢٠١٣ ولكن الكثير من مكوناتها الأساسية نجحت في مقاومة تفكيك المؤسسة ولا زالت مستمرة في العمل تحت واجهات مختلفة على أنها جزء من مؤسسات هجينة أو منفردة.

لقد أقام المجلس الوطني الإنتقالي اللجنة الأمنيّة العليا لتكون حلا سريعا ومؤقتا للفراغ الأمنيّ في طرابلس في أغسطس /آب. ٢٠١١ رداً على ظهور المجالس العسكرية بناءا على مبدأ من "القاعدة إلى القمة" في غرب ليبيا، أسست اللجنة التنفيذية للمجلس الوطني الإنتقالي اللجنة الأمنية العليا للإشراف على ١٧ مجلسا عسكريا في مختلف أحياء طرابلس. وكان للجنة الأمنيّة العليا أيضا هدف سياسي في عزل مجلس طرابلس العسكريّ الذي تشكّل بقيادة عبد الحكيم بلحاج بدعم من ممثلي طرابلس في المجلس الوطنيّ الانتقاليّ والعديد من كتائب طرابلس ومصراتة[٤١].

كانت اللجنة الأمنيّة العليا في البداية تحت إشراف أعضاء المجلس الوطنيّ الانتقاليّ[٤٢]، ولكنها حُلت في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١ وجرى تحويل طاقمها إلى فوزي عبد العالي بعد تعيينه وزيرا للداخلية (المجلس الوطني الانتقالي، ٢٠١١ ب)[٤٣]. وفي ٢٨ ديسمبر /كانون الثاني أعاد قرار الوزير رقم ٣٨٨ تأسيس "اللجنة الأمنيّة العليا المؤقتة" وأنشأ مقرا "للجنة التجنيد الفرعية الأولى" في طرابلس (وزارة الداخلية، ٢٠١١). ومُنحت اللجنة الأمنيّة العليا المؤقتة صلاحيات على مستوى البلاد خلافا للجنة السابقة.

العضوية

أثناء الفترة الأولية من عمر اللجنة الأمنيّة العليا من سبتمبر /ايلول إلى ديسمبر /كانون الأول ٢٠١١،

كان الأعضاء المستهدفون في المقام الأول من مجموعات حراس الأحياء في طرابلس والتي كانت تُدار بطريقة غير حازمة على يد شبكة من المجالس العسكريّة التي استهلت عملها بسبعة عشر ولكنها تزايدت وتجزأت إلى ما يزيد عن ١٠٠ في عام ٢٠١٢ [٤٤]. وكانت هذه التشكيلة ذات الحرية في الحركة والمسؤولة عن ذاتها تقيم نقاط تفتيش ومرافق اعتقال تابعة لها في مناطق طرابلس الكبرى. فجرى تحفيزهم للانضمام للجنة الأمنيّة العليا عن طريق وعدهم بالحصول على الهويات التي تصدرها الدولة والأهم بتلقي رواتب وعلاوات تدفع لمرة واحدة[٤٥]. كانت المجموعات المسلّحة مسجَّلة ويُدفع لها ككل، إذ كان المجلس الوطنيّ الانتقاليّ يعتمد على المجالس العسكريّة لتوزيع المصاريف الأولية. ولكن فيما بعد قامت العناصر المسلحة بتسجيل ذاتها مع لجان المصاريف التابعة لوزارة الداخلية وقدّمت قوائم خاصة بأسماء أعضائها إلى مكاتب المحاسبة العسكريّة في القوات المسلّحة، مما ترك الرقابة على التجنيد والعضوية للقادة[٤٦].

وقد أدى غياب الرقابة إلى تضخم أعداد المسجلين، إذ أن قادة المجموعات سارعوا في إضافة المجندين لينافسوا على التمويل والنفوذ في الدولة[٤٧]. ووضعت وزارة الداخلية هدفا قوميا بتجنيد ٢٥ ألف مقاتل في اللجنة الأمنيّة العليا، ولكن الأعداد الفعلية فاقت هذا الهدف بسرعة نظرا للتزايد في انضمام المجموعات المسلحة (AFP, 2011). ومع بداية أغسطس /آب ٢٠١٢، كان عدد المقاتلين المسجلين رسميا في اللجنة الأمنيّة العليا قد بلغ ١٤٩ ألفا[٤٨].

لقد أصبحت المصاريف التي تعهدت بها الحكومة مشكلة سياسية ، وقام مصرف ليبيا المركزي بتحرير شيكات مباشرة إلى قادة الكتائب دون أن يطلب أي إثبات على وصول المبالغ إلى المستفيدين المستهدفين ولا أن يحاول إثبات أن هؤلاء المستفيدين أشخاص حقيقيون (ICG، ٢٠١٢، ص١٤)[٤٩] و بذلت كل من وزارة الداخلية واللجنة الأمنيّة العليا تنظيم موضوع الأسماء لحذف المكرر منها في مؤسسات أخرى أو ببساطة لم يكونوا يأتون إلى الدوام. ومع نهاية عام ٢٠١٢ ذكرت المؤسستان بأن العدد الحقيقي لأعضاء اللجنة الأمنيّة العليا ينوف ٦٠ ألفا بقليل[٥٠]. وطبقا لأحد التقديرات فإن هذا العدد يتضمن حوالي ٣٠٠ مجموعة مسلحة لم يجرِ فيها الإصلاح انضمت إلى اللجنة الأمنيّة العليا. وكان جل القوة الفاعلة للجنة الأمنيّة العليا في طرابلس رغم تقسيمها إلى أكثر من ٥٠ فرعا مناطقيا، إذ بلغ عدد أفراد فرع طرابلس الرسمي للجنة بقيادة هاشم بشر ١٦ ألفا، وأما الفروع الأخرى و العناصر المسلحة المسجلة في اللجنة في طرابلس فقد وصل مجموع أفرادها إلى ٣٥ ألفا حسب أحد قادة اللجنة[٥١].

المصالح والفصائل

رغم إنشاء السلطات الانتقالية اللجنة الأمنيّة العليا إلا أن وحداتها سرعان ما تهربت من الرقابة المركزية، لأسباب ليس أقلها أن المجموعات المتنوعة ذات المصالح استغلت اللجنة كغطاء رسمي لأنشطتها السياسيّة والاقتصادية، أو على الأقل كمصدر للرواتب. وتراوحت المجموعات ذات المصالح من الفصائل الإسلامية مرورا بضباط الشرطة إلى العصابات الإجرامية.

من الناحية النظرية كان وزير الداخلية هو المسؤول عن اللجنة الأمنيّة العليا، فكان فوزي عبد العالي وهو رجل قانون من مصراتة المشرف على تطور اللجنة من ديسمبر /كانون الأول ٢٠١١ إلى ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢. ثم خلفه عاشور شوايل وهو ضابط شرطة من بنغازي ليحاول تنفيذ دمج اللجنة الأمنيّة العليا في وزارة الداخلية أثناء توليه منصبه من ديسمبر /كانون الأول ٢٠١٢ وحتى مايو /أيار ٢٠١٣. ثم خلفه محمد الشيخ وهو ضابط سابق في شرطة طرابلس. وقد دخل شوايل و الشيخ في صراع مع مجموعات المصالح المتضاربة الأخرى داخل الوزارة، ولا سيما مع المتعاطفين مع الإسلاميين الذين يسيطرون على اللجنة الأمنيّة العليا. وكان نائب وزير الداخلية عمر الخضراوي يشرف بفعالية على اللجنة الأمنيّة العليا وهو أحد المقربين لعبد الرزاق العرادي في جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا. وفي مايو /أيار ٢٠١١ كان كلاهما في لجنة التخطيط خلف المجلس العسكري لطرابلس الذي يقوده بلحاج. وبتعيين الخضراوي نائبا لوزير الداخلية في أغسطس /آب ٢٠١١ (المنارة للإعلام، ٢٠١١) استعاد منصبه في حكومتي الكيب وزيدان حتى إقالته في سبتمبر /أيلول ٢٠١٣. ويبيّن طول بقاء الخضراوي بالمقارنة مع غيره مدى نفوذه داخل وزارة الداخلية سريعة التقلب (ليبيا الجديدة، ٢٠١٣ ب). وكانت اللجنة تتلقى السند من المعيّنين الحديثين في الوزارة وكانت لديهم خلفيات إسلامية أو ثورية مثل الخضراوي على النقيض من ضباط الشرطة في الوزارة، بدلا من أن تكون اللجنة مشروع وزارة الداخلية نفسها، وهو ما أدى إلى ظهور معسكرين سياسيين متنافسين في مؤسسات الدولة الأمنيّة.

لقد شكلت مجموعات حراس الأحياء– ومعظمها من الشباب – جُل مجندي اللجنة الأمنيّة العليا في طرابلس، وكان من أهم فروعها ما يتكون من سلفيين يتبعون التيارات السعودية السائدة، بخلاف السلفية الجهادية. وفي تركيزها بشكل أساسي على السيطرة على تجارة المخدرات المتصاعدة في طرابلس، كانت تميل إلى دعم وزارة الداخلية والعمل معها حتى دون التوافق الدائم بينهما. وقد برز أقوى القادة في طرابلس من الاتجاه السلفي واحد منهم هو عبد اللطيف قدور القاضي الشرعي من سوق الجمعة،

ليصبح أول رئيس للجنة الأمنية العليا، والذي كان وسيطا مهما في شبكات الأسلحة المنقولة من مصراتة إلى سوق الجمعة أثناء الثورة وقائد بارزا في كتيبة شهداء سوق الجمعة. وأما نظير قدور فهو عبد الرؤوف كارة الذي كان يقود كتيبة النواصي من سوق الجمعة (Jeune Afrique, 2014)، والذي أصبح بعدها رئيس "سرايا الدعم والإسناد" في اللجنة الأمنيّة العليا في طرابلس، وهي من حوالي ٤٠ منطقة مقسمة إلى ١٧ فرعا يشترك الكثير من أفرادها مع كارة بميوله السلفية[٥٢] وكانت القوات مثل كتيبة كارة النواصي – والتي سُميت فيما بعد فرقة الإسناد الخاصة الثامنة– أو فرقة الإسناد الرابعة في أبو سليم بقيادة السلفي الشيخ صلاح البركي ترى واجبها في الأصل سياسيا، وهو اعتقال المسؤولين الأمنيين في النظام السابق والمحافظة على الأمن في طرابلس حسب فهمهم للشريعة الإسلامية[٥٣]. وتضمنت رؤيتهم تفعيل تصنيفاتهم الأخلاقية عن طريق استهداف المشتبهين بشرب الخمر وكذلك الشواذ جنسيا – على الأقل في حالة واحدة (Grant, 2012).

إن رئيس فرع طرابلس في اللجنة الأمنيّة العليا هاشم بشر – وهو قائد سابق في كتيبة ثوار طرابلس – ذو خلفية سلفية، إذ رغم أن الغرض الأساسي من استدعاء بشر وكتيبته كان دعم مجلس طرابلس العسكريّ بقيادة عبد الحكيم بلحاج إلا أنهم كانوا أقل تأثرا من مجلس طرابلس العسكريّ بشبكة من أفراد سابقين في السلفية الجهادية وأعضاء في الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا[٥٤]. وقام بشر بدمج كتيبة ثوار طرابلس في فرع طرابلس من اللجنة الأمنيّة العليا لينشئ "قوة النخبة" من أقوى كتيبتين بقيادته وبقيادة زميله هيثم التاجوري، وكان مقرها مطار معيتيقة وأدارت ٩ فروع في أرجاء طرابلس ومركزا خاصا للاحتجاز في عين زارة.

في طرابلس، كانت رقابة وزارة الداخلية ضعيفة على اللجنة الأمنيّة العليا فسمحت بظهور هذه الإقطاعيات، فقد كان هنالك ثلاثة فرق إسناد مسلّحة متحركة من اللجنة في طرابلس، وهي فرق الإسناد وقوة النخبة بالإضافة إلى لجان مكافحة الجريمة التي أنشئت في مايو /أيار ٢٠١٢ ودُمجت في اللجنة الأمنيّة العليا في يوليو /تموز من نفس العام (وزارة الداخلية، ٢٠١٢)، ويُتهم رؤساء هذه الفرق بتزويد المجموعات التي تستجيب لأوامرهم بالمركبات والأسلحة[٥٥]، وكانت النتيجة تشكيل فروع منفصلة ومتنازعة (انظر الشكل رقم ١).

لقد قادت المنافسات بين مجموعات وفصائل متنوعة من أصحاب المصالح داخل اللجنة الأمنيّة العليا إلى انقسام شديد، ففي العاصمة مثلا، كانت قوة النخبة وفرق الإسناد تحت مظلة فرع طرابلس

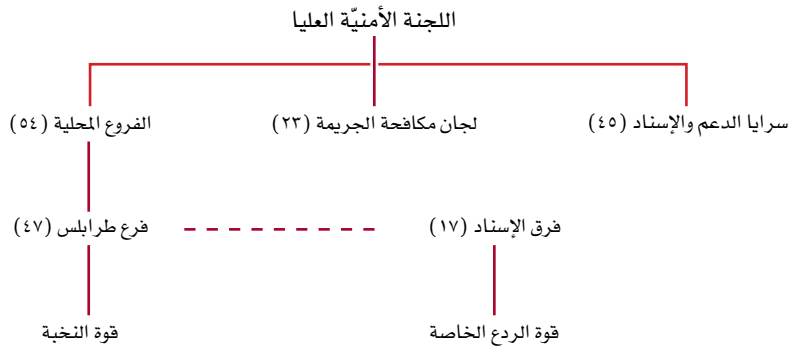

الشكل رقم ١: الانقسام الشديد داخل فرق اللجنة الأمنيّة العليا (يناير /كانون الثاني، ٢٠١٣)[٥٦]

للجنة، إلا أن عدد كبيرا من وحدات اللجنة كانت تعمل في طرابلس بشكل مستقل رغم أنها كانت تحت سلطة الإدارة المركزية للجنة الأمنيّة العليا. وكان من بين هذه الوحدات ٤٥ "سرية الدعم والإسناد"، والتي كانت مختلفة عن فرق الإسناد و ضمنت العديد من ضباط الشرطة المنشقين ومجموعات حراس الأحياء المتحالفة معهم[٥٧]. وكانت تضم كذلك فروع طرابلس في لجان مكافحة الجريمة، والتي كانت بدورها تتألف من العديد من العناصر المسلحة المستقلة ذات الأجندات السياسيّة والاجتماعية. ومن بين هؤلاء كان ثوار مصراتة وجبل نفوسة ممن بقوا في طرابلس بعد سقوطها، وظل الكثير منهم على عدائه السياسيّ للمتحالفين مع النظام السابق وأداروا مرافق الاعتقال الخاصة بهم. وفي العموم عارض الثوار الانضمام إلى اللجنة الأمنيّة العليا – فيما عدا مجموعة بشر – نظرا لترددهم من الاندماج داخل وزارة الداخلية، وبالتالي كانت اللجنة الأمنيّة العليا فرع مصراتة والزنتان ضعيفة في العدد والسلطة. ولكن مع أواسط عام ٢٠١٢ وجدت هذه المجموعات أن أحسن طريقة لتحقيق مصالحها هي الحصول على غطاء حكومي بإقرار مهامها عبر اللجنة الأمنيّة العليا، وهكذا دخلت هذه المجموعات في لجان مكافحة الجريمة إلى جانب ميليشيات الأحياء التي شُكلت من سكان طرابلس.

ومن المجالات الأخرى التي عملت فيها اللجنة الأمنيّة العليا هي خدمة ضباط الشرطة، فقد كان هنالك حافزان للشرطة للانضمام إليها، وهما، أولا: افتقار الشرطة إلى الأسلحة في كافة أرجاء البلاد جعلهم عاجزين عن القيام بالكثير من المهام الشرطية على خط الجبهة[٥٨]، وثانيا: سهلت اللجنة حصولهم على راتب ثانٍ. وفي بعض المدن اقتصر إصلاح فرع الشرطة المحلي على جعله فرعا للجنة، واستُخدم ما تبقى من طاقمه وبنيته التحتية (Walker Cousins, 2012).

لقد كان من بين العناصر المسلحة التي سعت إلى غطاء من الفرق المتعددة داخل اللجنة الأمنيّة العليا عصابات ومجموعات مناهضة للثورة، ففي العام الأول من فرع طرابلس في اللجنة تم اكتشاف سبع وحدات لا تحوي سوى أعضاء سابقين في الحرس الشعبي في نظام القذافي (بشر، ٢٠١٣أ. بوابة ليبيا، ٢٠١٣). وزعم قادة اللجنة في طرابلس بأن بعض وحدات اللجنة كانت تبيع مخدرات كانت قد أخذتها من سيارات اللجنة. واتهم بعض السكان المحليين فرقة من لجان مكافحة الجريمة من بن عاشور في الضاحية الوسطى لطرابلس بأن أعضاءها ليسوا سوى محكومين فارين[٥٩]. واتُهمت فرقة أخرى تابعة للجنة بجنيها أرباحا هائلة من خلال سيطرتها على ميناء طرابلس ورفضت محاولات فرع اللجنة في طرابلس لتفكيكها[٦٠]. وفي عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ قامت قوة النخبة و فرق الإسناد بمداهمت عناصر من اللجنة بعد اتهامهم بالتورط في أنشطة إجرامية، واحتفظت كل منها بمكاتبها المخصصة لجمع المعلومات حول فروع أخرى للجنة[٦١]. وفقا لبشر فإن فرع طرابلس في اللجنة كان غالبا ما يجد صعوبة في معرفة الوحدات الفرعية التابعة لأي من فروع اللجنة العاملة في طرابلس المسؤولة عن عمليات الاختطاف وغيرها من الأعمال الإجرامية التي يبلّغ عنها السكان[٦٢].

حلّ اللجنة الأمنيّة العليا

لقد أنشئت اللجنة الأمنيّة العليا لتكون مؤسسة مؤقتة، وكان الموعد المتوقع لإنهائها هو ديسمبر /كانون الأول ٢٠١٢. إلا أن عملية حلها لإعادة مسؤولياتها الشرطية إلى مؤسسات وزارة الداخلية واجهت العديد من العوائق، من بينها مقاومة وحدات اللجنة كل على حدة نظرا للمصالح الاقتصادية التي آلت إليها أو لميولها السياسيّة الصريحة كما لدى بعض وحدات اللجنة في طرابلس ذات الروح الثورية أو السلفية. وكذلك كان من المعوقات الانقسامات داخل وزارة الداخلية وداخل إدارة اللجنة بالإضافة إلى التقلّب السريع في الطاقم الأعلى في الوزارة.

في عهد وزير الداخلية فوزي عبد العالي أوقفت الوزارة التجنيد في اللجنة الأمنيّة العليا في شهر أغسطس /آب ٢٠١٢ واستهلت جهودا لإجراء مسح لأعضاء اللجنة استعدادا لحلها، وعلمت بأن ٤٩ ألفا من أعضاء اللجنة كانو على استعداد للإنضمام إلى المؤسسات الأمنيّة الرسمية من أصل قوائم اللجنة التي بلغ مجموع الأفراد فيها ١٤٩ ألفا. إلا أن العملية أُهملت عند استلام علي زيدان للحكومة بعد عبد الرحيم الكيب واستُؤنفت عمليات التجنيد في اللجنة. وفي ديسمبر /كانون الأول ٢٠١٢ عند بلوغ عدد

أفرادها ١٦٢ ألفا كانت هناك محاولة جديدة لحل اللجنة[٦٣]، مما تسبب في إثارة ردود فعل متباينة من وحدات اللجنة. وقد دعم هاشم بشر رئيس فرع اللجنة في طرابلس هذه المبادرة، وكان من المفترض أن يعين على رأس لجنة وزارة الداخلية المسؤولة عن العملية. ولكن بعض أفراد اللجنة في طرابلس ووحدات تابعة للإدارة المركزية في اللجنة رفضوها مباشرة، وعارضها كذلك العديد من فروع اللجنة في أنحاء ليبيا مثل فرق الإسناد التابعة لكارة والكثير من لجان مكافحة الجريمة. فهدد وزير الداخلية بتعليق رواتب أعضاء اللجنة الذين رفضوا الاندماج بدءا من يناير /كانون الثاني ٢٠١٣ مما فجر احتجاجات عنيفة أمام المؤتمر الوطني العام حيث هاجم بعض المقاتلين التابعين للجنة الأمنيّة العليا بعض أعضائه. وبعدها استؤنف دفع الرواتب، بما في ذلك مخصصات أفراد اللجنة الذين كانوا قد رفضوا الاندماج[٦٤].

لقد اعتمدت مبادرة حل اللجنة التي أُطلقت في ديسمبر /كانون الأول ٢٠١٢ على معايير جديدة للدمج في الهياكل الأمنيّة الرسمية وبالتالي كانت تتطلب مسحا جديدا أيضا. ومن بين المسجلين في قوائم الرواتب وعددهم ١٦٢ ألفا، لم يستجب ٦١ ألفا لمسح وزارة الداخلية مما يشير إلى أنهم على الأرجح لديهم وظائف أخرى – ولربما في بعض الحالات كانوا أعضاء في وحدات هجينة أخرى – في حين كانوا يتقاضون رواتب دون أن يعملوا لدى اللجنة الأمنيّة العليا. ومن بين الباقين لم يكن ٣٠ ألفا مستوفين للمعايير أو أعلنوا أنهم غير راغبين في الانضمام إلى المؤسسات الأمنيّة. وبقيت معاملات ٣٠ ألفا آخرين في طور الترتيب حتى أوائل فبراير /شباط عام ٢٠١٤. وأما ٤٠ ألفا من أعضاء اللجنة الذين أعلنوا رغبتهم بالالتحاق بالمؤسسات الأمنيّة وخاصة بالشرطة فقد كان ٢٠ ألفا منهم قد خضعوا سابقا للتدريب اللازم وأُقر دمجهم في فبراير/ شباط ٢٠١٤ [٦٥].

وفي يناير /كانون الثاني ٢٠١٤ لم يُقرّ دمج سوى عُشر أعضاء اللجنة البالغ عددهم ٥٣ ألفا ممن استجابوا للمسح في طرابلس بعد أن أكملوا التدريب[٦٦]. واستمرت الأغلبية العظمى من الباقين في التدريب وجرى فحصهم أو اعتُبروا غير لائقين. وحسب مسؤولين سابقين في اللجنة فإن معظم الذين أتموا التدريب في طرابلس سرعان ما شعروا بالإحباط من عمل الشرطة حيث وجدوا بعض الضباط المتشككين وثقافة مؤسسية مختلفة جدا. ولذلك عاد الكثير منهم إلى مجموعاتهم المسلّحة السابقة أو التحقوا بعصابات إجرامية أو اكتفوا بالعودة إلى منازلهم. وعلى العموم حققت عملية حلّ اللجنة نجاحا ضئيلا، ولم تكتفِ الأرقام الرسمية بإخفاء العديد من الطرق التي استمرت فيها الوحدات السابقة في اللجنة بل أخفت كذلك اختلافات كبيرة بين المدن[٦٧].

لقد عكست ردود الفعل المتباينة حول توجه وزارة الداخلية اختلاف خلفيات فروع اللجنة الأمنيّة العليا في مختلف المدن. ففي بنغازي كانت اللجنة قد تفككت منذ أواسط عام ٢٠١٢ ولا سيما بسبب المشاكل في الدفع والفوضى الأمنيّة واستقالة رئيس فرع اللجنة فوزي ونيس في سبتمبر /ايلول ٢٠١٢. ومع نهاية عام ٢٠١٢ كان ربع أفراد اللجنة في بنغازي البالغ عددهم ١٢ ألفا قد انضموا إلى وحدة من وحدات قوات درع ليبيا، ووافق ٧ آلاف منهم على الالتحاق بالشرطة واختفى الباقون ببساطة[٦٨]. وكما في طرابلس فقد توقف من التحقوا بالشرطة عن المجيء إلى الدوام بسرعة ، في الحالة هذه كان السبب هو الأوضاع الأمنيّة المدهورة. وأما في المدن الشرقية الأكثر استقرارا حيث قلة فرص التشغيل الأخرى مثل البيضاء والمرج وطبرق فكانت عملية الاندماج في الشرطة أكثر نجاحا[٦٩]. وكان ذات الشيء ينطبق على مدن الجنوب الليبيّ حيث كانت الشرطة تُعتبر فرصة لعمل قليل المخاطر. وعلى النفيض من ذلك بقيت الأغلبية العظمى من أفراد اللجنة الأمنيّة العليا في سرت دون عمل من شهر يناير /كانون الثاني ٢٠١٣ فصاعدا وأخذت معها ٧٠ مركبة كانت وزارة الداخلية قد منحتها لفرع اللجنة المحلي. (أحمد، ٢٠١٣).

إن أكبر التحديات تقريبا لحلّ اللجنة الأمنيّة العليا برزت في طرابلس حيث يتواجد معظم الأعضاء الفاعلين، وتراوحت وحداتهم من الكيانات الأكثر فاعلية ذات الروح الثوريّة الحماسية الى العصابات الإجرامية. وقد واجه دعم بشر لحلّ اللجنة رفضا من جانب كارة وقادة آخرين في وحدات اللجنة والتي يشكل الثوار جزءا مهمًا منها أو اللذين تموضعوا في المعسكر الثوري. وطالبوا بتطهير وزارة الداخلية والشرطة أولا من المسؤولين الذين يُعتقد بأنهم فاسدون أو مسؤولون عن أعمال قمع سابقة[٧٠]. وانشقت وحدات أخرى عن فرع اللجنة في طرابلس – مثل تلك التي كانت تدير ميناء طرابلس – لحماية مصالحها وانضمت إلى الإدارة المركزية حيث كانت الرقابة أضعف ولم تبدأ جهود حل فروع طرابلس إلا في أواسط عام ٢٠١٣ [٧١].

كان للاعتبارات الفردية لقادة اللجنة دور كذلك. وقد أدركت لجنة طرابلس في اللجنة الأمنيّة العليا الحاجة لإشباع مطامع قادتها فحددت من قادة الوحدات مسارات لوظائف في السلك الدبلوماسي أو الشركات المملوكة للدولة، إلا أن رفض هذا الفرع لزيادة عدد المرشحين لهذا الخيار تسبب في رفض بعض الوحدات لعملية الدمج[٧٢]. وفي النهاية لم تتمكن وزارة الداخلية والفروع الحكوميّة الأخرى من التعاون في موضوع ترفيع فرع اللجنة في طرابلس لشخصيات بارزة ، ما يعني كان لمعظم هؤلاء القادة حوافز ضعيفة للالتحاق بالشرطة[٧٣]، ولم يجرِ دمج أي من قادة اللجنة كضباط شرطة إلا اثنين[٧٤]. وحتى لو أسندت

رتبهم وملفاتهم بالشرطة فإن قادة وحدات اللجنة عادة ما كانوا يحافظون على علاقة وثيقة مع رجالهم السابقين وكانوا قادرين على حشدهم عند الحاجة[٧٥].

لقد صمدت الوحدات التي تتميز بروح الفريق بقوة لمقاومة عملية الحلّ، وغالبا من المجموعات التي تميل إلى السلفية أو التي ترغب في حماية الثورة من التهديدات المدركة من عناصر النظام السابق. فاستمرت قوة الردع الخاصة مع عبد الرؤوف كارة في عملها كوحدة مستقلة، وكذلك الحال مع وحدات أبو سليم في اللجنة بقيادة صلاح البركي وعبد الغني الككلي. وانضمت بعض التجمعات من الثوار من أعضاء اللجنة إلى الاستخبارات العسكريّة حيث شَكَّلت مجموعات كبيرة بما فيه الكفاية للعمل بشكل مستقل[٧٦]. وتم إنشاء مؤسستين لتستوعب وحدات اللجنة الأمنيّة العليا التي رفضت قرار الحل وهما قوة التدخل السريع تحت مظلة وزارة الداخلية وقوة الردع والتدخل المشتركة التابعة لرئيس الأركان العامة[٧٧]. وظلت القيادات القديمة والهياكل الجماعية على حالها وبقيت مهام قوة التدخل والردع المشتركة على الأغلب كما كانت أيام التشكيلات السابقة للجنة، رغم أن المؤسسة الجديدة كانت جزءا من الجيش الليبي. ولم تتأثر كذلك سيطرة هذه الوحدات على الموجودات التي بين أيديهم مثل مطار معيتيقة أو ميناء طرابلس.

باختصار، استمرت الوحدات التي حازت على السلطة من خلال اللجنة الأمنيّة العليا أو نظمت نفسها داخلها في تشكيل مجموعات قوية ذات مصالح داخل القطاع الأمنيّ ولا سيما في العاصمة. وابتداء من يوليو /تموز ٢٠١٤ بدأت بعض الفصائل من اللجنة الأمنيّة العليا السابقة في طرابلس بلعب دور هام في هجوم فجر ليبيا وخصوصا بقيادة البركي والككلي من وحدات أبو سليم بالإضافة إلى العناصر السابقة في كتيبة ثوار طرابلس. وأما الوحدات الأخرى مثل تلك التي يقودها كارة فبقيت في مناطقها المحلية[٧٨]. وجرى توجيه قوات فجر ليبيا بقيادة قوات من مصراتة والمعاقل الثوريّة الأخرى أولا نحو كتائب الزنتان في منطقة طرابلس ثم نحو العناصر المسلحة في الورشفانة جنوب طرابلس (انظر التفصيل أدناه).

قوات درع ليبيا

لقد سعى قادة الثوار من خلال دعم قوات درع ليبيا إلى تثبيت أنفسهم بدلاء مؤقتين للقوات المسلّحة أو بالأحرى نواة لجيش جديد ودائم، وصحيح أن قوات درع ليبيا كانت ضرورية بالنسبة للحكومات الانتقالية في سياق تسوية الصراعات المحلية، إلا أنها كانت أيضا في قلب النزاعات السياسيّة الكبرى، وكان دورها

في الصراعات يصب في تشرذمها وفي الانقسام المتصاعد داخل القوات المسلّحة في أواسط عام ٢٠١٤. ولا تزال المكونات الرئيسية لقوات درع ليبيا من أكبر الفاعلين في القطاع الأمنيّ والمشهد السياسي في ليبيا، بما في ذلك الصراعات الشديدة في طرابلس وبنغازي.

وفي مقابل طبيعة اللجنة الأمنيّة العليا في التوجه من "القمة إلى القاعدة" فإن قوات درع ليبيا برزت في أوائل عام ٢٠١٢ لتمثل توجه الثوار من "القاعدة إلى القمة". ومع اندلاع الصراعات بين فئات المجتمع في المناطق الشمالية الغربية والجنوبية من البلاد في أواخر عام ٢٠١١ واجهت وحدات الثوار المتفرقة تحدي الاستجابة لهذه الصراعات. وفي الوقت ذاته تمنوا لو كان لهم دور في المحافظة على وحدة البلاد والاستمرار في القتال ضد الموالين للنظام السابق وفي استقلاليتهم مع الحشد في وجه القوات المسلّحة التي لم تخضع لعملية الإصلاح. وقد قاتلوا الثوار إلى جانب الجيش على نفس الجبهات ولكن في وحدات مستقلة بانتماءات مختلفة، ولم يتوحدوا إلا في تحالفات هشة كان هدفها في العموم تحسين تفاعلها مع قوات حلف شمال الأطلسي. وفي هذه المرحلة كان الثوار بحاجة مؤسسات جديدة لتبرير شرعيتهم وتحقيق أهداف أكثر تعقيدا.

كانت مبادرة الثوار الأولى في غرب ليبيا حيث اجتمع ممثلو المجالس العسكريّة المحلية من السهل الساحلي وجبل نفوسة في يناير /كانون الثاني عام ٢٠١٢ لتشكيل قوة مشتركة لحفظ السلام مكونة من ١٥٠٠ فرد ولها مقران في جادو و صرمان[٧٩]. وكانت المبادرة بقيادة الثوار رغم مباركة وزير الدفاع أسامة جويلي لها.

وبرز اسم قوة "درع ليبيا" من مبادرة مشابهة وتقريبا في نفس الوقت في بنغازي. وتشكلت قوة درع ليبيا بقيادة وسام بن حميد مجموعة من الكتائب المقاتلة في جبهة البريقة، والتي كانت قد انضمت إلى إئتلاف كتائب ثوار ليبيا، وهو من أوائل التحالفات بين العناصر المسلحة الثوريّة التي قامت في بنغازي عام ٢٠١١ (قورينا،٢٠١١أ)[٨٠]. وفي أوائل عام ٢٠١٢ تقدمت مجموعة بن حميد بمقترح إلى وزير الدفاع لتشكيل قوة لبسط الاستقرار قائمة على الوحدات في بنغازي وباقي المناطق الشرقية، ووافق الوزير في فبراير /شباط ٢٠١٢، وهو الوقت الذي اندلعت فيه أعمال العنف في مدينة الكفرة في الشمال الشرقي (الترهوني ، ٢٠١٢)، وهكذا أُرسلت الوحدات المتشكلة من هذه المجموعات بقيادة بن حميد إلى الجنوب من خلال اتفاق مع رئاسة الأركان العامة الذي أطلق عليهم قوة "درع ليبيا" (انظر أدناه). ونص الاتفاق على تكليف المجموعات بتأمين المطار والمنشآت الهامة الأخرى، ثم وصل الجيش الليبي بعد عدة أسابيع.

كانت في مبادرات بنغازي والمنطقة الغربية نموذجا يُحتذى به من طرف باقي الثوار، إذ بعد تكليف درع ليبيا من بنغازي بتأمين الكفرة بأيام عُقد اجتماع لثمانية مجالس عسكرية في مصراتة لينشئ "لواء عسكري" قوامه ٧ آلاف مقاتل يهدف إلى بسط الاستقرار في المنطقة الوسطى (المنارة، ٢٠١٢ب). وكان محور مبادرة مصراتة نظام تعاقبي ينظمه سالم جحا رئيس اتحاد ثوار مصراتة لنشر وحدات المدينة في مواقع مثل سبها لفترات تصل إلى شهر واحد، ووضع جحا كذلك معايير لانتقاء قادة الوحدات التي يتم نشرها[٨١].

بناءا على هذه التطورات في المؤسسات، قام الثوار بعقد العديد من المؤتمرات في أرجاء البلاد في مارس/ آذار – أبريل /نيسان ٢٠١٢ سعيا لإيجاد هيئة تمثيل تدافع عنهم أمام الحكومة. وكان المؤتمر الثالث في مصراتة بتاريخ ١ – ٢ / أبريل بحضور رئيس الوزراء عبد الرحيم الكيب، وفيه طالبت قيادة هذه الوحدات الحكومة باعتبارهم "النواة الجديدة" للجيش الليبي ودفع ضباط الجيش الذين "ظلوا في منازلهم" أو لم يحاربوا مع الثوار إلى التقاعد (ICG، ٢٠١٢، ص١٨-١٩).

رفض رئيس هيئة الأركان يوسف المنقوش اعتبار الثوار نواة لجيش جديد نظرا للمعارضة الشديدة التي تعرض لها من القوات المسلّحة، بل حاول كسب الثوار من خلال عرض إعانات لمن يعاود الانضمام إلى الجيش الحالي. ومع أواخر أبريل /نيسان ٢٠١٢ كانت المجموعات الثوريّة قد غيرت من مطالبها وطلبت في اجتماع لها في بنغازي صفة رسمية باسم "قوات درع ليبيا" المؤقتة. وكان الهدف منها تنفيذ مهام أمنية عسكرية وحماية الحدود بقيادة رئيس الأركان العامة إلى جانب اعتبارها خطوة انتقالية لاندماج مستقبلي (ولو غير محدد) في الجيش الليبيّ (ICG، ٢٠١٢، ص ١٩ – ٢٠). وقبِل المنقوش بذلك، ثم في يونيو /حزيران أسس المجلس الوطنيّ الانتقاليّ قوات درع ليبيا لتكون "قوة احتياطية مؤقتة" ووضعها بقيادة رئيس الأركان العامة (المجلس الوطنيّ الانتقاليّ، ٢٠١٢ب). ولكن على أرض الواقع ظل السؤال مطروحا حول هوية السلطة النهائية بين قوات درع ليبيا ورئيس الأركان العامة. ومنذ ذلك الحين كانت قوات درع ليبيا تُنشر بالتوازي مع الجيش ولكن دون اتصال، كما حصل في الكفرة (فبراير /شباط عام ٢٠١٢) وسبها (أبريل /نيسان ٢٠١٢) وجبل نفوسة (من أبريل /نيسان ٢٠١٢ فصاعدا) وعند المنشآت الحساسة مثل مجمع مليتة لتكرير النفط بالقرب من صبراتة[٨٢].

وأثناء العام التالي ظهرت في قوات درع ليبيا ١٣ ألوية مختلفة، فيما قام الثوار والمدنيون المسلحون الآخرون باحتذاء نموذجها بهدف الحصول على شرعية رسمية وتلقي رواتب. وتحولت المبادرة الغربية

لحفظ السلام إلى درع ليبيا لواء غربي وانقسم إلى وحدتين فرعيتين إحداهما للجبل وأخرى للسهل الساحلي. وأما في الشرق فشكلت هذه القوات أول لواء بقيادة وسام بن حميد باسم "درع ليبيا ١". وبدأ أعضاؤها يصرحون أكثر بأنهم إسلاميون واستمروا في التجنيد من مدارس تحفيظ القرآن والشبكات الاجتماعية المشتركة وصاروا يقيدون العضوية وينظرون بريبة إلى التجمعات الأخرى. ثم تلتها لواء ثاني درع ليبيا ٢ في أجزاء أخرى من إئتلاف كتائب ثوار ليبيا ولكنها عارضت التوجه الإسلامي والحضري لقوات درع ليبيا ١ وجندت الأفراد من التجمعات القبلية في أجدابيا و البيضاء وبنغازي.

وفي سبتمبر /أيلول عام ٢٠١٢، تحت ضغط شعبي كبير، اختارت سرايا راف الله السحاتي وكتيبة شهداء ١٧ فبراير من درع ليبيا لتكون لوائها السابع لتحصل على غطاء رسمي (انظر المربع رقم ٣)، وجاءت بعد قيام المتظاهرين بنهب قواعد سرايا راف الله السحاتي وجماعة أنصار الشريعة الجهادية في ردهم على الهجوم على مكتب التنسيق الأمريكي في بنغازي في سبتمبر /أيلول عام ٢٠١٢ [٨٣]. فقامت رئاسة الأركان العامة بوضع الكتائب ضمن "درع ليبيا ٧" وعين ضباطا عسكريين للإشراف عليها .(Graff, 2012). ولكن على أرض الواقع احتفظت هذه المجموعات بقياداتها وهويتها وميولها السياسيّة القديمة. وأما القوة السابعة والتي ضمت العديد من أفراد كتيبة عمر المختار المنبثقة عن مدار المقاتلين السابقين في الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا، فقد أصبحت هي الوحدة الإسلامية الصريحة في الدرع.

اعتُبرت مبادرة مصراتة المذكورة أعلاه قوة درع ليبيا الوسطى، وكذلك أنشأ مجلس مصراتة العسكريّ فيما بعد وحدة درع جديدة تهدف إلى الحلّ التام لهياكل الكتيبة وإعادة تنظيم الأفراد في إطار هيكل قيادي أكثر مركزية اسمه درع ليبيا ٣ أو ببساطة القوة الثالثة، وبذلك احتذوا بخطط الاندماج في القوات المسلّحة، والتي كان القادة من مصراتة في تلك اللحظة يضغطون على رئيس الأركان العامة.

ثم ظهرت وحدات أخرى أصغر في قوات درع ليبيا، ففي غريان نشأ درع ليبيا ٤ بالتدريج من خلال التجنيد المستمر للمدنيين. وأعادت بعض المجموعات في طرابلس تنظيم نفسها في درع ليبيا ٥ والذي ظل في الغالب مظلة إدارية للكتائب المكوّنة له حيث كان لقادة وحداته درجة عالية من الاستقلالية. وأُنشئ درع عاشر في بنغازي عندما قام حوالي ٣ آلاف من فرع اللجنة الأمنيّة العليا المنحلّ في بنغازي بالانضمام إلى قوات درع ليبيا في أواخر عام ٢٠١٢ [٨٤]. وأما في سبها فظهرت فرقة درع ليبيا لواء الجنوب بقيادة تميل إلى الإسلاميين حول أحمد الحسناوي، والتي بقيت تجمعا فضفاضا لكتائب صغيرة ولم تتحول أبدا إلى قوة يمكنها أن توازي في القوة العناصر المسلحة لأولاد سليمان و التبو في المدينة (Lacher, 2014).

المربع رقم ٣: **العلاقات التعاقدية بين الوحدات الهجينة والحكومة: حالة سرايا راف الله السحاتي**

إن العلاقات بين الوحدات الهجينة والحكومة عادة ما تقوم على عقود يوقعها وزراء أو رئيس المجلس الوطنيّ الانتقاليّ أو رئيس الوزراء أو رئيس الأركان العامة. فعلى سبيل المثال، ظهرت سرايا راف الله السحاتي في الأسابيع الأولى من الثورة وانضوت تحت لواء كتيبة شهداء ١٧ فبراير التي التحقت بالمظلة الإدارية "تجمع سرايا الثوار" في مايو /أيار ٢٠١١. ومع حلول هذا التاريخ كان التجمع خاضعا لإدارة وزارة الدفاع حديثة الإنشاء في المجلس الوطنيّ الانتقاليّ التي بدأت بتفويض التجمع للتصرف نيابة عنه. إلا أن سرايا راف الله السحاتي لم تكن تتلقى أوامرها من المجلس الوطنيّ الانتقاليّ أو الوزارة، إذ بدلا من إصدار الأوامر كانت الوزارة تصدر "عقودا". فمثلا أصدرت الوزارة في سبتمبر /أيلول ٢٠١١ عقدا لصالح سرايا راف الله السحاتي لحماية مرافق شركة نفط سرت وبريقة، والذي ينص أيضا على انسحاب جميع الكتائب والوحدات العسكريّة الثوريّة على الجبهة الشرقية من هذه المرافق (انظر الصورة رقم ١ في الملحق رقم ١).

ثم تلتها عقود أخرى أصدرتها وزارات حكومية عديدة لصالح تجمع سرايا الثوار ليقوم رئيس التجمع فوزي بوكتف بإسنادها إلى عناصره الرئيسية. وفي فبراير/ شباط ٢٠١٢ تلقت سرايا راف الله السحاتي أول عقودها الحكوميّة الكبرى من مكتب رئيس الأركان العامة (انظر الصورة رقم ٢ في الملحق رقم ١)، والذي يكلف التجمع بإعداد قوة وإرسالها إلى منطقة الكفرة. وكان نشر قوات التجمع يشمل سرايا راف الله السحاتي و قوة درع ليبيا.

مع بداية يوليو /تموز ٢٠١٢ كانت سرايا راف الله السحاتي تدرس الالتحاق باللجنة الأمنيّة العليا وتلقت عقودا من وزارة الداخلية لتوفير الحماية أثناء انتخابات ٧ تموز/يوليو ٢٠١٢ (انظر الصورة رقم ٣ في الملحق رقم ١). في الوقت نفسه، واصلت سرايا راف الله السحاتي تنفيذ عقود وزارة الدفاع. إذ ظل تجمع الثوار تحت سلطة رسمية لمكتب رئيس الاركان العامة) (انظر الصور رقم ٤ – ٦) في الملحق رقم ١). وأخيرا في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٢ دخلت سرايا راف الله السحاتي في علاقة مباشرة مع رئاسة الأركان العامة بوصفها فرعا من قوات درع ليبيا، على الأغلب لحماية نفسها من الاتهامات بأنها كيان غير قانوني. وفي عام ٢٠١٣ قام مكتب رئيس الأركان العامة بإعادة توزيع سرايا راف الله السحاتي إلى الكفرة بصفتها جزءا من درع ليبيا ٧.

كما اللجنة الأمنيّة العليا، كانت قوات درع ليبيا تضم وحدات ذات خلفيات ودرجات في الانسجام وولاءات فكرية ومحلية متنوعة جدا، ولكن الوحدات التي شكلت الرأي العام تجاه الدروع – وهي القوة الأولى والسابعة في بنغازي وقوتا مصراتة والوحدة الساحلية في لواء الغربي – كانت جميعها تحت سيطرة الثوار الذين ثبتوا أنفسهم بقوة في المعسكر الثوريّ وأصبحوا فاعلين رئيسيين في صراعات على السلطة المتصاعدة التي حددت المسار الانتقالي في ليبيا.

الانحيازات السياسيّة

أثناء عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ سرعان ما تحولت الألوية الرئيسية في الدروع من قوات لبسط الاستقرار إلى أطراف في الصراعات، إذ رغم إصرار قادة الدرع وحلفائهم على ولائها لمكتب رئيس الأركان العامة، إلا أن مكانة الدرع الرسمية على أرض الواقع كانت تعكس الانقسامات على أعلى المستويات في المؤسسات الحكوميّة والأمنية. واستطاعت قوات درع ليبيا أن تعمل بفضل دعم فصائل داخل مؤسسات الدولة بما فيها الفروع التنفيذية المنقسمة في الحكومة.

تزايدت اتهامات خصوم الدروع السياسيون والعديد من الوسائط الإعلامية بأنها ميليشيا متحالفة مع الإخوان المسلمين أو حتى بأنها ذراعها العسكري (Economist, 2013. Stephen, 2013). واشتهر فهم رائج للأحداث السياسيّة باقتصارها على صراع بين الزنتان ومصراتة وأن مصراتة عبارة عن معقل للإخوان المسلمين وقوة الدرع الرئيسية (Laessing and al-Khalidi, 2013). وأما في الحقيقة فالانحيازات السياسيّة لقوات درع ليبيا أعقد بكثير من ذلك كما هي طبيعة المشهد السياسي ذاته. وكما اختصرنا أعلاه فإن القاعدة الاجتماعية للدروع كانت تختلف حتى داخل ألوية بنغازي. والذي ميّز الأفعال السياسيّة لفرق مصراتة أو الزاوية أو جبل نفوسة لم يكن انحيازهم لطرف سياسي بل لدور مدنهم بوصفها معاقل ثورية. ولم يلعب الإسلاميين دور بارز في دروع مصراتة ولا في وحدات الزنتان. وأما أصحاب الميول السلفية الجهادية فكان لهم تأثير في القوتين الأولى والسابعة من بنغازي بالإضافة إلى بعض الوحدات في الوحدة الساحلية الغربية، ولكن هذه التيارات الفكرية كانت على الأغلب في صراع مع تيار الإخوان المسلمين، بل إن الدروع لم يكن فيها أي قيادي بارز من الإخوان.

إن الذي وحّد هذه المجموعات المتنوعة مع التحالف السياسي في المؤتمر الوطني العام التي دعمت نشرهم هو تشجيعهم للأجندة الثورية، وبعبارة أخرى هو تهميش النخب المرتبطة (بشكل أو بآخر) مع نظام القذافي وتطهير مؤسسات الجيش والأمن من عناصر النظام السابق. وقاد الخصوم السياسيين للمعسكر الثوري تحالف القوى الوطنية بقيادة محمود جبريل، وممثلو القبائل التي امتنعت عن دعم الثورة (لقد كانت مجموعات المصالح في الزنتان قد انشقت عن المعسكر الثوري لتولي دور رئاسي لدى المعسكر المناوئ)، وضباط الجيش المستائين (Lacher, 2013) [٨٥].

لقد تبينت طبيعة الدروع السياسيّة من أول انتشار لهم من خلال قوة بن حميد في الكفرة في فبراير / شباط ٢٠١٢. عندما أدركت فرقة التبو بأن الوحدة منحازة مع الزوية، اضطرت الوحدة إلى الانسحاب

في أواسط عام ٢٠١٢ لإفساح المجال لهدنة بين الطرفين (Wehrey, 2012) [٨٦]. إلا أن الأهم من ذلك كان الاستيلاء على بني وليد على يد عناصر من الدرع الوسطى والغربية من الدروع في أكتوبر /تشرين الأول ٢٠١٢. إذ قام باتخاذ قرار دخول بني وليد أقلية في المؤتمر الوطني العام والتي اتهمت المدينة بأنها مأوى لعناصر مطلوبين من النظام السابق. وكان من بين أفراد المجموعة أعضاء من مصراتة والزاوية ومناطق سوق الجمعة وتاجوراء في طرابلس، فضلا عن النواب الإسلاميين من مدن أخرى وممثلين عن المعسكر الثوري الصاعد (Lacher، ٢٠١٣ ص ١٣). وأعلن صراحة وزير الدفاع الجويلي – الذي كان قد عارض إنشاء قوات درع ليبيا – احتجاجه على تحرك القوات ضد بني وليد ومُنع من دخول المدينة أثناء قيام عمليات القوات هناك (الأنباء، ٢٠١٢). وانقسمت لواء الغربية حول الانتشار مع رفض الزنتان المشاركة فيه. وفي نالوت لم يلبِّ سوى عدد قليل من المقاتلين السلفيين دعوة قوات الدرع، وفي المقابل شارك وحدة الدرع من الزاوية الذي يغلب عليه التوجه الثوري والسلفي بقوة في هذه العمليات[٨٧].

بل كان لقوات درع ليبيا دور سياسي أكثر صراحة في الصراعات المتفاقمة على السلطة في عام ٢٠١٣. فمثلا كانت تنسيقية العزل السياسي– التي تشكلت لتطالب بقانون يستبعد مسؤولي النظام السابق من استلام مناصب عامة – تعتمد بقوة على قادة الثوار من الدروع لممارسة الضغط السياسي[٨٨]. وكان قادة الدروع هؤلاء والمتعاونون معهم من الفصائل السياسيّة من بنغازي ومصراتة والزاوية وجبل نفوسة يدعمون أجندتهم السياسيّة في المجلس الأعلى للثوار (Lacher، ٢٠١٣، ص ٢٢ – ٢٣). وفي أواخر أبريل /نيسان ٢٠١٣ أنشأت نفس التجمعات غرفة عمليات ثوار ليبيا بهدف التنسيق والتمثيل السياسي وركزت على قضية العزل السياسي (غرفة عمليات ثوار ليبيا، ٢٠١٣ أ، ٢٠١٣ ب). وقد إحتلت هذه المجموعة المباني الوزارية في مايو /أيار ٢٠١٣ ومارست ضغوطا على أعضاء المؤتمر الوطني العام فنجحت في تمرير قانون العزل السياسي في المؤتمر بالاعتماد غالبا على كتائب من الدروع وعلى المجموعات ذات الطابع الثوري الجليّ في فرع اللجنة الأمنيّة العليا في طرابلس[٨٩].

وبعد تمرير القانون أصبح للمعسكر الثوري اليد الطولى في المؤتمر الوطني العام وانتخب نوري أبو سهمين رئيسا للمؤتمر بينما تدهورت العلاقات مع خصوم المعسكر الثوريّ. ففي أوائل تموز / حزيران ٢٠١٣ استولت وحدات مرتبطة بالزنتان على المقر الرئيسي لوزارة الداخلية على شارع المطار في طرابلس[٩٠]، فقام أبو سهمين في اغتصاب صارخ للسلطات التنفيذية بتكليف غرفة عمليات ثوار ليبيا بتأمين طرابلس عبر رسالة لم يتم الإعلان عنها (المؤتمر الوطني العام، ٢٠١٣هـ ، غرفة عمليات ثوار ليبيا، ٢٠١٣ ج)[٩١].

وفي أوائل أغسطس /آب استبق المؤتمر الوطني العام تهديدات مدركة من خصوم المعسكر الثوري بمنح أبو سهمين صلاحيات طارئة لمعالجة الوضع الأمني (المؤتمر الوطني العام ، ٢٠١٣ ب). فقام أبو سهمين – الذي كان قد ولى نفسه منصب القائد الأعلى للقوات المسلّحة – بتحويل غرفة عمليات ثوار ليبيا من مبادرة سياسية للثوار إلى مؤسسة رسمية تحت سلطته (المؤتمر الوطني العام ، ٢٠١٣ ب)[٩٢]. ولم يكن لدى غرفة عمليات ثوار ليبيا قوات تابعة خاصة بها ولكنها كانت تهدف إلى تنسيق انتشار وحدات مختارة من مصراتة وطرابلس والمناطق الوسطى والغربية، وكان من بينها وحدات من قوات درع ليبيا واللجنة الأمنيّة العليا (بشر، ٢٠١٣ ب)[٩٣]. ولم يتم الإفصاح عن أي معلومات تتعلق بعضوية غرفة عمليات ثوار ليبيا أو هيكلها. إلا أن كافة الأدلة المتوفرة تُظهر بأن قادة قوات درع ليبيا كانت تسيطر عليها[٩٤]. وأثار دور هذه المؤسسة الجديدة وما تبعه من انتشار لوحدات قوات درع ليبيا في طرابلس استياءا واسعا بين سكان المدينة، وأشعل توترات بين وحدات من خارج طرابلس والثوار فيها، والذين كانوا قد اشتركوا في تموز/ حزيران مع مجلس طرابلس المحلي والنشطاء المدنيين في تشكيل مجلس حماية طرابلس[٩٥].

تفتت قوات درع ليبيا

لقد أشعلت بعض الحوادث المهمة الأخرى الخلافات حول الدروع وغرفة عمليات ثوار ليبيا، مما أدى في النهاية إلى ترك مسؤولي الحكومة وبعض الأنصار من الثوار لنموذج قوات درع ليبيا وغرفة عمليات ثوار ليبيا. وفي بنغازي تحولت الاحتجاجات على درع ليبيا ١ بتاريخ ٨ يونيو/ حزيران ٢٠١٣ إلى مناوشات أسفرت عن مقتل ٣١ شخصا عندما فتح الدرع النار عليهم (Kirkpatrick, 2013). وقبل استقالة رئيس الاركان العامة المنقوش بسبب هذه الأحداث أصدر أوامره إلى وحدات الدرع في بنغازي بتسليم قواعدها إلى وحدات الجيش (الوطن الليبية ، ٢٠١٣ ب. قورينا، ٢٠١٣أ). وأصدر المؤتمر الوطني العام بدوره قرارا يطلب حلّ جميع التشكيلة المسلحة العاملة بتفويض من وزارتي الداخلية أو الدفاع وتحويلها إلى الجيش أو الشرطة قبل نهاية عام ٢٠١٣ (المؤتمر الوطني العام، ٢٠١٣أ). وأما درع ليبيا ٧ والذي تمكن من تفعيل هدنة في مدينة الكفرة الجنوبية فتركت مهمتها على سبيل الاحتجاج وعادت إلى بنغازي (قورينا، ٢٠١٣ ب).

قامت دروع بنغازي حقيقة بالتخلي عن وسم الدرع وأعادت تشكيل نفسها، وتفرّق بعضها بين كتائب الثوار التي كانت العناصر الرئيسية في ألوية الدروع .وانضم بعض الأفراد السابقين في القوتين الأولى والسابعة إلى أنصار الشريعة وتورطوا في الصراع الدموي حول السيطرة على بنغازي مع قوات الصاعقة الخاصة[٩٦]. وتخفّى آخرون في وحدات رسمية في الجيش، وأصبحت كتيبة عمر المختار التي كانت جزءا من القوة السابعة بقيادة زياد بلعام كتيبة ٣١٩ للجيش (حويل، ٢٠١٤). إلا أن آخرين انضموا إلى مؤسسات هجينة أخرى مثل حرس الأهداف الحيوية (محمد، ٢٠١٣). ومع أواخر عام ٢٠١٣ كانت علامة الدروع وفكرتها قد فقدتا المصداقية في بنغازي وفتح التعايش المتوتر مجالا لصراع شديد مع الصاعقة كان البعض يراه خارج السيطرة في الحرب الدائرة ضد العناصر المسلحة ذات التوجه الإسلامي[٩٧]. أطلق ائتلاف ضباط الجيش "عملية الكرامة" في بنغازي في مايو/ أيار ٢٠١٤ (انظر المزيد أدناه). وردا على ذلك، دخلت أغلبية كتائب الثوار ذات الميول الإسلامية في بنغازي في تحالف مع أنصار الشريعة. وشكلوا مجلس شورى ثوار بنغازي المشترك بينهما في يونيو /حزيران ٢٠١٤، ولم يدخلوا في أي علاقة مع مؤسسات الدولة على العكس تماما من العلاقة المتضاربة التي كانت تربط هذه المجموعات بالدولة أثناء عملها مع الدروع. وتطورت هذه الكتائب من وحدات هجينة إلى مجموعات مسلحة على الحرب مع قوات "الكرامة" التي كانت مثلها خارج سيطرة الدولة ومتمردة على قيادة الجيش (Wehrey, 2014 b).

أما في المنطقة الغربية فكانت عملية بني وليد في أكتوبر /تشرين الأول عام ٢٠١٢ بداية النهاية لواء الدرع الغربية بوصفها قوة ذات أهداف مشتركة. فقد ساهمت ثلاثة عوامل في إنهاء الوحدة بين معاقل الثوار السابقة في المنطقة، وهي نفور الزنتان المتزايد لمطالب الحقوق الثقافية واللغوية من مدن الأمازيغ المجاورة ونزاعاتها مع جيرانها على السيطرة على الموجودات الاقتصادية وانحيازاتها السياسيّة داخل المؤتمر الوطني العام. (Lacher and Labnouj, 2014). وفي مارس /آذار عام ٢٠١٣ هاجمت قوات الزنتان وحدة عسكرية من زوارة في مجمع مليتة قرب صبراتة (كرير، ٢٠١٣)، وفي أغسطس /آب قاموا بنهب قاعدة قوات درع ليبيا في العجيلات[٩٨]. ونتيجة للحادث الأخير تركت قوات الزنتان الدرع، وأصبحت اللواء الغربية عبارة عن آلية تنسيق فضفاضة بين الوحدات المتبقية في مدن منفصلة ورافق ذلك تقلبات في القادة والتزام غير منتظم من عناصرها في العمليات المشتركة.

ثم برز البديل عن الدرع في المنطقة الغربية، وهو القوة الوطنية المتحركة التي أنشئت في أواخر أيام المجلس الوطنيّ الانتقاليّ تحت سلطة رئاسة الأركان العامة، وتشكلت من أغلب المعاقل الثوريّة في المنطقة عدا الزنتان[٩٩]. وكان المطلوب ألا تكون ثابتة بل متحركة عند الحاجة، إلا أن المراقبين قالوا إنها كانت أكثر اندماجا من وحدات الدرع الغربية[١٠٠]. وفي أواخر عام ٢٠١٢ جرى تكليفها بطرد مجموعات مسلحة غير

شرعية والقبض على عصابات إجرامية في ضواحي طرابلس. وفي يناير /كانون الثاني ٢٠١٤، شاركت في عمليات كبيرة ضد عصابات إجرامية في ورشفانة جنوب غربي طرابلس استمرت أسبوعا من القتال العنيف. ولما عملت القوة المتحركة إلى جانب وحدات كانت سابقا جزءا من قوات اللجنة الأمنيّة العليا بطرابلس ، تبيّن أن صناعة القرارات والهياكل القيادية بين الثوار السابقين أصبح أكثر انتشارا في مقابل فقدان قوات درع ليبيا لمهمتها كالبديل الرئيسي عن الجيش النظامي في الغرب (Abdul-Wahab، 2014 b. الوطن الليبية، ٢٠١٤. ليبيا الجديدة، ٢٠١٤ أ).

وفي طرابلس أثار دور الدروع ردودا عكسيا و صدع بين ثوار طرابلس وثوار المدن الأخرى، مما أدى إلى فقدان المصداقية في نموذج الدروع .ودفعت التوترات السياسيّة المتفاقمة قوة كبيرة تابعة لغرفة عمليات ثوار ليبيا إلى اختطاف رئيس الوزراء علي زيدان لفترة قصيرة في أكتوبر /تشرين الأول، بعد أيام من تعيين رئيس المؤتمر الوطني العام أبو سهمين السلفي الشيخ شعبان هدية رئيسا للغرفة (المؤتمر الوطني العام ، ٢٠١٣ ب). ورغم إنكار المتحدث باسم الغرفة أي تورط لقيادتها بالاختطاف إلا أن بعض مسؤوليها على الأقل كان لهم دور في الإشراف على العملية (غرفة عمليات ثوار ليبيا، ٢٠١٣ د)[١٠١]. وشارك كذلك معهم عناصر من لجان مكافحة الجرائم في اللجنة الأمنيّة العليا ودخلوا في صراع مع قائد اللجنة السابق هاشم بشر ومع عناصر أخرى من فرعها في طرابلس[١٠٢]. وقد أعطى هذا الحادث زخما جديدا لكل من القوى السياسيّة لكبح جماح المعسكر الثوريّ ولمجموعات المجتمع المدني المعارضة لوجود العناصر المسلحة في طرابلس. ووضع المؤتمر الوطني العام غرفة عمليات الثوار تحت امرة رئاسة الأركان العامة وطالب الحكومة بالتسريع في عملية حلّ المؤسسات الهجينة طبقا للقرار المتخذ في يونيو /حزيران وطالب بإنهاء مباشر لوجود التشكيلة المسلحة "غير الشرعية" في طرابلس (المؤتمر الوطني العام ، ٢٠١٣ و). وبعدها بقليل تحولت الاحتجاجات التي نظمها مجلس طرابلس المحلي إلى اشتباك مسلح مع وحدة من مصراتة في منطقة غرغور في وسط طرابلس مما أسفر عن مقتل ٤٣ شخصا (Khan، 2013)، وكانت هذه الوحدة جزءا من غرفة عمليات ثوار ليبيا دون أن تكون جزءا من الدروع[١٠٣]. وأظهرت هذه الحادثة جزئيا مدى التوترات المتفاقمة بين الوحدات من العاصمة والوحدات الأخرى، إذ في الأسبوع السابق لها كانت الوحدة المصراتية قد اشتبكت مع كتيبة النواصي من سوق الجمعة[١٠٤].

في ظل الضغوط الشعبية الكبيرة التي تلت الحادثة أمرت المجلسان العسكري والمحلي المصراتي وحدة المدينة بمغادرة طرابلس وسحب المؤتمر الوطني العام سلطات الطوارئ من أبو سهمين (مجلس مصراتة

المحلي، ٢٠١٣. المؤتمر الوطني العام ، ٢٠١٣ ز). وأقامت كتائب كل من محمد المدني والنواصي والقعقاع والصواعق وقوة الردع الخاصة مراسم أظهروا فيها تسليم قواعدهم إلى الجيش (Khan and Essul Adel، 2013). ولكن على الأغلب كان هذا يعني مجرد تمويه هذه القوات منذ ذلك الحين كوحدات من الجيش، فقد أدى انسحاب وحدات مصراتية إلى تسهيل توسع وحدات أخرى قيادة من الزنتان في العاصمة[١٠٥]. وقام الكثير من الأعضاء الأكثر اعتدالا في غرفة عمليات ثوار ليبيا بتركها رغم بقاء دروع مصراتة كما هي لم يكونوا راغبين حقيقة باستخدام القوة تبعا للمصالح السياسيّة. ومع أوائل عام ٢٠١٤ وفي ظل انحلال الدروع في بنغازي والمنطقة الغربية وتشوه صورتها بسبب أنشطة عناصرها السياسيّة ظهر أن تجربة الدرع قد فشلت.

رغم التشرذم الجزئي في الدروع ظلت الحكومة مستندة إلى قوات تقوم على كتائب ثوار سابقة، وبخلاف الحكومة كانت هذه القوات قادرة على الحركة نظرا لامتلاكها دعما وأهدافا سياسية واضحة رغم ضيقها، وظهر هذا جليا في يناير /كانون الثاني ٢٠١٤ بعد إرسال زيدان وزير دفاعه إلى مصراتة لمناشدة قادة المدينة نشر وحداتهم لبسط الاستقرار في سبها (Adel، 2014)، وافقت مصراتة على إرسال القوة الثالثة على مضض بعد معاناة بفعل حوادث القتل في نوفمبر /تشرين الثاني ٢٠١٣ في غرغور، وتم حشد قوات من الزنتان أيضا على سبيل إحداث توازن سياسي. وقيل إن كليهما خصص لها ميزانيات كبيرة على هذه الجهود[١٠٦]. وفي مارس/ آذار ٢٠١٤ عندما كلف المؤتمر الوطني العام رئيس الأركان العامة بحشد قوات من الجيش والثوار لطرد ميليشيا مطالبة بالفيدرالية من سرت جرت الاستعانة بوحدات من دروع مصراتة والذين فعلا قاموا بالمهمة مرة أخرى (ليبيا الجديدة، ٢٠١٤ د. وكالة أنباء التضامن، ٢٠١٤ ب).

لقد أظهرت الحادثتان في سبها والموانئ النفطية مدى استمرار نفوذ هذه الوحدات الهجينة التي تمثل مصالح سياسية معينة، بغض النظر عن العلامة التي تميزها. إذ لم تكن الحكومة قادرة على استخدام القوة ناهيك عن توفير الأمن دون الاستعانة بعناصر الثوار. وبدلا من قيادة الثوار والرقابة عليهم كانت الدولة مرغمة على الاعتماد على متعاقدين مستقلين لجميع المقاصد والأغراض بدلا من عناصر القطاع الأمنيّ التابع لها. وظلت وحدات الثوار تتقلب في انتماءاتها من مؤسسة حكومية إلى أخرى وفي البحث عن مصالح مجموعات معينة وليس أي مصلحة وطنية. ولذلك كان من الطبيعي أن يصبحوا جزءا من الصراعات السياسيّة التي تشكل المرحلة الانتقالية في البلاد. ولا زالت المجموعات

ذات المصالحة السياسيّة هي التي تحرك الدروع داخل المؤسسات الحكوميّة المنقسمة وتواجهها مقاومة شديدة في ذات المؤسسات.

"عملية فجر ليبيا"، فصائل من الدروع تشكّل تحالفا سياسيا

في يوليو /تموز ٢٠١٤ أطلق تحالف بين وحدات الثوار والعناصر المسلحة المتشكلة بعد الثورة هجوما واسعا على مواقع الزنتان في طرابلس وما يسمى "جيش القبائل" في منطقة الورشفانة. وشهد القتال قصفا متواصلا لمناطق المدنيين على جانبي خط الجبهة فضلا عن الدمار الكبير الذي لحق بمطار طرابلس الدولي وغيره في البنية التحتية. وبحلول شهر أغسطس /آب كان التحالف الثوري قد سيطر على المطار وأجبر فصائل الزنتان على الانسحاب من العاصمة (Kirkpatrick, 2014b). وبحلول شهر سبتمبر/ أيلول كان التحالف قد بعثر العناصر المسلحة التي كانت تقاوم تقدمه في منطقة الورشفانة.

إن الذي تسبب في الهجوم مجموعة من التطورات السياسيّة والعسكرية، فقد أدى التوسع التدريجي للنفوذ الزنتاني في العاصمة بعد انسحاب المصراتيين في نوفمبر /تشرين الثاني ٢٠١٣ إلى إستياء متصاعد داخل المعسكر الثوريّ[١٠٧]. وعادت بعض الوحدات المصراتية من درع الوسطى إلى طرابلس في مايو /أيار ٢٠١٤ بهدف تأمين المؤتمر الوطني العام في وجه الهجمات من وحدة الزنتان وبالتالي تمكين انتخاب أحمد معيتيق رئيسا جديدا للوزراء[١٠٨]، وشهدت الوحدات من مصراتة التي أعادت انتشارها مواجهات جديدة مع القوات من الزنتان. وفي الوقت ذاته كان المعسكر الثوريّ يُكنّ شكوكا متزايدة من ائتلاف زنتاني متصاعد مع عناصر من النظام السابق، كما ظهر في وجود عناصر سابقين من كتائب القذافي الأمنيّة في كتائب القعقاع والصواعق بقيادة من الزنتان. ومما زاد من هذه المخاوف هو ظهور ملشيتين في الورشفانة وهما كتيبة الورشفانة وجيش القبائل دون محاولة تحصيل اعتراف رسمي وتمثيلهما لقوى الثورة المضادة. وفي هذا السياق من التوترات المتفاقمة ازداد تردد القادة السياسيين في المعسكر الثوريّ في السفر عبر مطار طرابلس الدولي خوفا من منعهم من السفر أو تعرضهم للخطف من قبل الوحدات ذات قيادة من الزنتان التي سيطرت على الموقع[١٠٩]. وفي مايو/ أيار بيّنت هجمات قوات الزنتان في طرابلس تحالفها مع عملية الكرامة لقوات حفتر في بنغازي، وعليه كانت عملية فجر ليبيا الى حد ما استجابة على عملية الكرامة.

وفي النهاية ساهمت نتائج إنتخابات مجلس النواب في يونيو/ حزيران ٢٠١٤ بحوافز كبيرة إضافية للهجوم. ففي مصراتة حقق السياسيون ذوو العلاقات الوطيدة بكتائب الثوار فوزا واضحا، وأما في المناطق الأخرى في البلاد مُني حلفاء المعسكر الثوريّ بخسائر فادحة. فلما واجه القادة السياسيون في المعسكر الثوريّ توقعات بنفوذ متضائل في مجلس النواب رأوا بأن السيطرة المناطقية على طرابلس ورقة سياسية فعالة في المساومة[١١٠].

وفي الثالث عشر من يوليو /تموز شن التحالف الثوري هجوما ثلاثيا على مواقع الزنتان في القاعدة العسكرية ٧ أبريل وجمعية الدعوة الإسلامية ومطار طرابلس الدولي. وكان من بين المشاركين في التحالف الذي سمى نفسه "قسورة" قبل تبني اسم "فجر ليبيا" كاسم للعملية كتيبتين من مصراتة بقيادة صلاح بادي وسالم الزوفري و وحدات سابقة في فرع طرابلس في اللجنة الأمنيّة العليا بقيادة عبد الغني الككلي وصلاح البركي وقوة من الزاوية برئاسة القائد السابق في غرفة عمليات ثوار ليبيا شعبان هدية وكتيبة فرسان جنزور وهي جزء من القوة الوطنية المتحركة. ولم يكن من بين المجموعات المشاركة في الهجوم في الدروع سوى وحدات من الزاوية وسرية من كتيبة حطين من مصراتة[١١١].

بعد شن الهجوم بقليل سعى القادة من دروع مصراتة إلى التفاوض حول تسوية كانت ستؤدي إلى تسليم المطار إلى قوة من جادو (Tripoli Local Council, 2014). وفي السابع عشر من يوليو/ تموز قام نائب قائد الدرع حسن شاكة معاون امر درع الوسطى وهو ينأى بنفسه عن الوحدات التي هاجمت المطار بإعطاء القوات من الزنتان مهلة لتسليم الموقع (شكا، ٢٠١٤)، إلا أن القادة من مصراتة لم يتمكنوا من منع التحالف من شن الهجوم قبل نهاية فترة الإنذار[١١٢]. واستمرت المعارك حوالي ١٠ أيام كان القتال فيها يزداد اشتعالا، وفي أثنائها انضمت الكتائب من مصراتة الكبرى تحت مظلة الدروع إلى الهجوم مثل كتائب البركان والحلبوص والمرسى والمحجوب وحطين[١١٣].

لقد كانت قيادة الهجوم تحالفا تكتيكيا لقوى هربت من الهياكل المؤسساتية الصارمة، وتخفّت القيادة خلف علامة فجر ليبيا، كما كان الحال بالنسبة لغرفة عمليات ثوار ليبيا إذ لم تنشر أي معلومات حول الهياكل القيادية، بل إن الغرفة نفسها أصدرت بيانات حول العملية تذكر تداخلا بينها وبين شبكات عملية فجر ليبيا (غرفة عمليات ثوار ليبيا، ٢٠١٤). ولكن مع دخول قوات كبيرة من مصراتة انتقل الثقل داخل العملية من التحالف الذي شن الهجوم إلى وحدات الدروع التي أصبحت عندئذ أغلبية قواته. فبالإضافة إلى غرفة عمليات التحالف الرئيسية أقامت وحدات الدرع من مصراتة مركز قيادة منفصل. وهكذا

قامت غرفة عمليات أخرى للإشراف على الاثنتين[١١٤]. وظهر أيضا الناطق باسم درع الوسطى أحمد هدية على أنه الناطق باسم فجر ليبيا رغم أنه في موقف آخر اضطر لإنكار أي علاقة بين درع الوسطى وبين بيان لفجر ليبيا يرفض التفاوض (هدية، ٢٠١٤. قورينا، ٢٠١٤ ب). وأكد كل من درع الوسطى وكيل وزارة الدفاع المُقال خالد الشريف وفجر ليبيا بأن جميع القوات التي تقود الهجوم كانت موالية لرئيس الأركان العامة وتسعى لاستعادة هيبة الدولة (الشريف، ٢٠١٤ ب ، فجر ليبيا، ٢٠١٤).

انتهى التفويض الرسمي الممنوح للدروع في ٣١ أغسطس /آب وتوقف صرف الرواتب لوحداتها[١١٥]. وساهم التشرذم في المؤسسات وظهور رئيسين متنافسين للأركان العامة في إحباط مقترحات بإنشاء وحدات جيش رسمية من مجموعة من مقاتلي الدروع. إلا أن الكتائب استمرت في العمل تحت مظلة الدروع وبدأت الجهود في مصراتة لجمع تمويل من رجال أعمال المدينة لملء الفجوة حتى الوصول إلى حل آخر[١١٦].

كان التحالف لا يوصف في وسائل الإعلام العالمية إلا بأنه "ميليشيا بقيادة الإسلاميين" أو "تحالف القوات الإسلامية و قوات مصراتة (Stephen and Penketh, 2014). وكان وصفا مضللا ومتأثرا دون شك بالخصوم السياسيين للتحالف، فقد كانت قيادة كتائب القعقاع والصواعق تشير إلى أعدائها في المعسكر الثوريّ بأنهم "خوارج" و "متطرفون"، بينما كان مجلس النواب يصف التحالف بأنه مجموعة إرهابية (القعقاع ، ٢٠١٤. مجلس النواب ، ٢٠١٤ ب). وقد كان للسلفيين والجهاديين تأثير كبير في قيادة الوحدات التي بادرت بالعملية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الوحدات ذات القيادة الزنتانية تأثرت أيضا[١١٧]. وكانت بعض الشخصيات الإسلامية البارزة مثل الشريف من أشد الأنصار للعملية (الشريف، ٢٠١٤ ب). ولكن في المجمل كانت الولاءات المحلية والأجندة الثورية المشتركة هي الحاسمة في موضوع مشاركة الأغلبية العظمى من هذه القوات، ولا سيّما من درع الوسطى و الغربية والقوة الوطنية المتحركة –بما في ذلك من جنزور وزوارة – ودرع ليبيا ٤ من غريان. وقد شاركت أعداد ملموسة من مقاتلي المدن الأمازيغية في جبل نفوسة في الهجوم بوصفهم جزءا من الدرع الغربي أو القوة الوطنيةالمتحركة رغم موقف مناطقهم الذي أظهر الحياد حتى وصول القتال إلى المنطقة في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٤ [١١٨]. بل إن العديد من قادة الوحدات المشاركة كانت مستاءة في أغسطس /آب ٢٠١٤ من دور شبكات الإسلاميين في العملية، وقام قادة ميدانيون بارزون من مصراتة وزليتن بإنشاء لجنة من ١٧ شخصا ليكونوا ممثليهم السياسيين، وأطلقوا عليها فيما بعد "هيئة تصحيح المسار"، وكان هدفها التأكد من عدم استخدام وحدات الثوار ذراعا مسلحا للحركات الإسلامية أو الأحزاب السياسية[١١٩].

لم تُظهر عملية فجر ليبيا سيطرة القوات المنحازة للمعسكر الثوريّ في غرب ليبيا فحسب، بل انقسامهم الداخلي المستمر ونفورهم للهياكل القيادية. وكانت تجربة الدروع التي استغرقت أكثر من عامين قليلة الفائدة لإنشاء وحدات منسجمة من عناصرها المحلية الرئيسية. بل كانت الموارد التي تُوجَّه نحو هذه المجموعات من خلال الدروع تعزز تفرق الفصائل. وبرزت الانقسامات أثناء العملية بين القادة السياسيين للمعسكر الثوريّ حول مبدأ التفاوض مع الخصوم من طبرق وكيفيته ومحاوره، وكانت هذه الانقسامات تعكس جزئيا الخلافات داخل قيادة العناصر المسلحة نفسها وتثير الشكوك حول رغبتها في الالتزام بأي اتفاق يجري التفاوض عليه عن طريق ممثليهم السياسيين.

القوات المسلّحة

لقد تسارع تفرق الجيش إلى فصائل سياسية بعد الثورة وجرى تقسيمه في وحدات جديدة ذات خلفيات محلية أو قبلية أو سياسية معينة، وكانت النتيجة عدم وضوح الفروق بين الجيش والوحدات الهجينة التي كان غالبية مجنديها من المدنيين وأن أصبحت الصراعات بين وحدات الجيش النظامي الحالي شائعة كما هو الحال بين الوحدات الثوريّة. ومع إنشاء قيادة اللواء حفتر المنافسة في الجيش في مايو /أيار ٢٠١٤ بدأ الانقسام داخل القوات المسلّحة وتوسع ليشمل المؤسسات بعد تعيين مجلس النواب لحليف حفتر عبد الرزاق الناظوري رئيسا جديدا للأركان العامة في أغسطس /آب ٢٠١٤. وعلى أرض الواقع ظلت الهياكل القيادية رخوة عند الطرفين وبقيت أغلبية عناصر القوات المسلّحة خارج الصراع.

تسييس ما بعد الثورة

لقد مرت القوات المسلّحة بعد الثورة بتجربة مكررة كما قال أحد الضباط، إذ كانت في السابق أضعف سلاحا ومستبدلة بكتائب القذافي الأمنيّة، وأما بعد الثورة كانت أضعف سلاحا ومستبدلة بالثوار[١٢٠]. وفي هذا السياق منعت المناورات السياسيّة التي قام بها ضباط الجيش الذين صنفوا أنفسهم حينها على أساس محلي أو قبلي إعادة إنشاء هياكل قيادية مركزية، وظهرت المعسكرات المتنافسة من بين الضباط زاعمين بأنهم المدافعون عن مؤسسات الجيش، ووقف بعضهم في موقف المعارضة ليوسف المنقوش رئيس الأركان العامة الذي عينه المؤتمر الوطني العام في يناير /كانون الثاني ٢٠١٢ الذي سرعان ما بدأ بالترويج للدروع لتكون بديلا مؤقتا عن الجيش[١٢١].

وكان حوالي ٢٠٠ ضابط قد اجتمعوا في البيضاء قبل تعيين المنقوش في نوفمبر /تشرين الثاني عام ٢٠١١ واختاروا اللواء خليفة حفتر مرشحا لمنصب رئيس الأركان العامة (قورينا ، ٢٠١١). وبعدها بأيام عُقد اجتماع أكبر لضباط من الجيش في بنغازي أحبط فيه المؤتمر الوطني العام محاولة لانتخاب رئيس للأركان العامة[١٢٢]. ثم اجتمع مجموعة من الضباط من المنطقة الشرقية في يناير /كانون الثاني عام ٢٠١٢ حول المجلس العسكري الأعلى برقة لرفض سريع لتعيين المنقوش (الوطن الليبية، ٢٠١٢). واستمر نشاط ضباط الجيش من المنطقة الغربية ممن يسعون إلى موطء قدم في إعادة إنشاء الجيش إلى الأشهر التالية (كركرة، ٢٠١٢).

وظهرت كذلك معارضة للمنقوش في الزنتان، بقيادة منافسه وزير الدفاع الزنتاني في حكومة الكيب العقيد أسامة جويلي. وكان كل من الضباط ذوي توجه فيدرالي في الشرق وضباط الزنتان يعتبرون بعضهم منافسين لبعض رغم اشتراكهم في معارضة المنقوش (Abdul-Wahab, 2012). وأما ترهونة التي كانت حاضرة بقوة في الجيش فكانت مركزا آخر من مراكز السخط، إذ كان بعض الضباط منها بعد الحرب بقيادة أبو عجيلة الحبشي قد أنشأوا قوة تتألف من أوائل المنشقين الملتحقين بالثوار وعناصر سابقين في الكتائب الأمنيّة وبعض المدنيين. ثم اختطفته إحدى العناصر المسلحة الثوريّة في يونيو / حزيران عام ٢٠١٢ بعد اتهامه بالبدء بالتآمر مع حفتر والضباط المناوئين للثورة في بني وليد[١٢٣]. وبعدها بشهرين قامت قوة كبيرة بتكليف من اللجنة الأمنيّة العليا بالسيطرة على جزء كبير من كتيبة دبابات في ترهونة مما ساهم بإضعاف شديد لمجموعة ترهونة. (ICG, 2012. Lacher, 2013).

تَشكّل ائتلاف بين هذه المعسكرات أخيرا في أواخر عام ٢٠١٢، عندما كان ضباط الجيش من الزنتان و المنطقة الشرقية أهم القائمين على سلسلة من "المؤتمرات الاستثنائية لمنتسبي الجيش الليبيّ" التي كان الهدف الرئيسي منها المطالبة بإقالة المنقوش واختيار رئيس الأركان العامة عن طريق هيئة قيادية جماعية (شبكة الأنباء الليبية ، ٢٠١٢ ب)[١٢٤]. وجرى تأكيد هذه المطالب في أبريل /نيسان عام ٢٠١٣ في مؤتمر آخر في البريقة الذي كان من أبرز من حضره حفتر وعدد من ضباط الجيش في المنطقة الشرقية القريبين من الحركة الفيدرالية في المنطقة، مثل حامد الحاسي الناطق باسم المجلس العسكري الأعلى برقة وحامد بالخير آمر اللواء أول مشاه في بنغازي (الوطن الليبية، ٢٠١٣ أ). باختصار تنادى الضباط للترويج لمصالح سياسية معينة غالبا على أساس محلي أو مناطقي على غرار نظرائهم المدنيين في الكتائب الثوريّة.

تحوّل الجيش إلى فصائل

لقد حاكت التطورات في الجيش كذلك تطور العناصر المسلحة المدنية. فقد شكل الضباط وحدات جديدة تتألف من مجندين عسكريين ومدنيين حاز بعضهم وضعا رسميا في الجيش بعد ذلك. بل بدأت الوحدات النظامية التي نجت من الحرب في التجنيد من تلقاء نفسها بطريقة مستقلة عن رئاسة الأركان العامة[١٢٥]. وكانت هذه إحدى المحاولات الرامية إلى التغلب على إرث النظام في قلة أعداد عناصر الجيش وكثرة الضباط على أرفع المستويات والافتقار إلى المجندين الشباب[١٢٦]. وكان من المحركين أيضا الضباط الساعون إلى شبكات من قوائم بالعملاء عن طريق تجنيد الأقارب ووحدات الجيش التي تحاول كبح جماح المجموعات الثوريّة[١٢٧] وتنطبق هذه الأخيرة على بنغازي والمنطقة الشرقية حيث كان كل من الصاعقة واللواء أول مشاه تجند بأعداد هائلة (مهير، ٢٠١٤). وكان المجلس العسكري الأعلى برقة أيضا أداة لتسجيل متلقي الرواتب بتقليد أسلوب سابق أدى إلى التوسع السريع في العناصر المسلحة المدنية أثناء النصف الأول من عام ٢٠١٢ [١٢٨].

قام جميع المتعاقبين من وزراء الدفاع ووكلاء الوزارة ورؤساء الأركان العامة بتسجيل العشرات من الوحدات العسكريّة الجديدة، وفي كثير من الحالات دون تحديد عدد قواتها وبالتالي منحو سلطة مطلقة لقادة الوحدات في تسجيل المجندين. وكانت الرغبة في الحصول على التمويل عاملا مهما في تكاثر الوحدات الجديدة. وغالبا ما يدفع القادة باتجاه علاقة مباشرة مع رئيس الأركان العامة، مما تسبب في تقويض الهيكل القيادي القائم في الأصل على المناطق العسكريّة[١٢٩].

لقد استفادت من هذه التطورات تجمعات مناطقية وسياسية عديدة، فمثلا في عهد وزير الدفاع أسامة جويلي استمر ضباط الزنتان باستراتيجية مقصودة تهدف إلى إلصاق نفوذ الزنتان في قوات الجيش[١٣٠] بما فيها كتيبتين في طرابلس. وأصبحت كتيبة محمد المدني من الزنتان كتيبة الجيش رقم ٢٤ (مركز التديب تاجوراء، ٢٠١٣). وعلاوة على ذلك خصص جويلي بعض الموارد الكبيرة لإنشاء الصواعق وهي وحدة بقيادة من الزنتان التي كانت قوة خاصة من الجيش[١٣١]. لاحقا ظهرت الصواعق مؤيدة للمصالح السياسية الزنتانية. وأُنشئت وحدات أخرى في الزنتان لتكون حرسا للحدود مسؤولة عن امتدادات واسعة من الحدود الغربية أو المنشآت النفطية للإشراف على مواقع أساسية في البلاد[١٣٢] واستغل العقيد مختار فرنانة من الزنتان منصبه كمدير ادارة الشرطة العسكرية والسجون بإنشاء وحدات بقيادة زنتانية في هذين القسمين[١٣٣].

اتبعت المجموعات ذات المصالح التي تتنافس مع الزنتان نفس الاستراتيجيات. ففي طرابلس عام ٢٠١٣ تحولت كتيبة الأوفياء من سوق الجمعة التي كانت قد انتشرت في بني وليد في يناير /كانون الثاني عام ٢٠١٢ لمواجهة عناصر مزعومة من النظام السابق هناك إلى كتيبة ١٥٥ في الجيش[١٣٤]. ودخل عناصر سابقون في كتيبة ثوار طرابلس إلى الكتيبة ١٢٧ حديثة الإنشاء[١٣٥]. ومُنحت كل منهما مسؤولية تأمين المؤتمر الوطني العام ومبانٍ حيوية في طرابلس خلال عام ٢٠١٣ وأوائل عام ٢٠١٤[١٣٦]. وتحولت قوة من زوارة تجمع مدنيين وعسكريين إلى الكتيبة ١٠٥. وقام خالد الشريف القائد السابق في الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا – الذي كان بعد الثورة قد نظم عشرات كتائب الثوار من أصول متنوعة تحت مظلة الحرس الوطني التابع له – بدمج العديد من هذه المجموعات لتصبح وحدات رسمية في الجيش وجعل العناصر ذوي الصبغة المدنية عسكريين بجرّة قلم بعد توليه منصب وكيل وزارة الدفاع في يناير /كانون الثاني عام ٢٠١٣[١٣٧].

وأما في الجنوب فقد شُكلت ١٣ كتيبة جديدة من مجموعة من الوحدات الجنوبية المتبقية بالإضافة إلى مجندين مدنيين شبان ومرتبين غالبا على أسس قبلية (الفخري، ٢٠١٢). ففي سبها مثلا كان أفراد قبيلة أولاد سليمان يسيطرون على اللواء السادس مشاة حديثة الإنشاء. وكانت وسائل الإعلام الليبيّة تكرر بشكل مضلل تصوير انخراط هذه الوحدة في الصراعات المحلية على أنه مواجهة بين الجيش الوطني ومجموعات مسلحة (Lacher, 2014).

وكذلك كانت حرس الحدود و المنشآت النفطية و الأهداف الحيوية أداة تساعد في إعادة إنشاء العناصر المسلحة المحلية على أنها وحدات نظامية. وكانت هذه المؤسسات موجودة من قبل الثورة، إذ كان حرس الحدود تابعين لرئيس الأركان العامة وكان حرس المنشآت النفطية تابعين لوزارة النفط ثم لمؤسسة النفط الوطنية، وأما بعد الحرب فأصبحت في الغالب مظلات لوحدات أكثرها مجندون مدنيون[١٣٨]. لقد كان التسجيل في الأساس في حرس الحدود أو المنشآت النفطية وسيلة لإقرار سيطرة حقيقية لمجموعات مسلحة كانت قد ثبّتت نفسها في الجنوب وعلى طول الحدود بعد سقوط النظام. وعلى أرض الواقع لم تمارس الإدارات المركزية لهذه المؤسسات أي سلطة تُذكر على هذه الوحدات رغم تورطها كثيرا في عمليات التهريب أو تقيم صفقات مالية من الشركات النفطية. وفي الفترة ما بين نوفمبر /تشرين الثاني ٢٠١١ ويناير /كانون الثاني ٢٠١٣ كان حرس الحدود تحت إمرة عضو سابق في الجماعة الإسلامية المقاتلة الليبيّة وكيل وزارة الدفاع الصديق المبروك الغيثي، الذي فشلت غالب محاولاته في تحويل حرس الحدود إلى قاعدة للقوة السياسية[١٣٩].

الصراعات المتفاقمة

ظل السخط يتنامى بين من تبقى من الجيش القديم طوال عام ٢٠١٣، ولا سيما في الشرق، حيث أصبح أفراد من القوات المسلّحة والشرطة وجهاز الاستخبارات الداخلي المنحلّ أهدافا لحملة اغتيالات متصاعدة. فمن أواسط عام ٢٠١٢ أصبحت عمليات الاغتيال أسبوعية في بنغازي وتسارعت في عام ٢٠١٣ لتصل الى العديد من العمليات في اليوم في أوائل عام ٢٠١٤ (Gall, 2014; Wehrey, 2014 a). وحصل الشيء ذاته في درنة ولكن على مستوى أقل في الفترة ذاتها. ولم تتمكن الحكومات المتعاقبة من اتخاذ إجراء بحق مرتكبي هذه الأعمال[١٤٠].

مع أواخر عام ٢٠١٣ كانت وحدات الجيش في بنغازي وعلى رأسها قوات الصاعقة الخاصة تتولى الأمور بشكل مباشر تدريجيا[١٤١]. وكانت إحدى العناصر المسلحة التي تُدعى قوة دفاع برقة تروج نفسها على أنها الذراع المسلح الحركة الفيدرالية بالمنطقة وتجند من مجموعة الجنود والضباط الشرقيين الساخطين، وقامت بتحالف جليّ مع الصاعقة بتشكيل حاجز برسيس على الأطراف الشرقية لبنغازي للقبض على عناصر يُشتبه بانتمائهم إلى الجماعات الإسلامية (رضوان، ٢٠١٣). وفي أواخر ديسمبر /كانون الأول عام ٢٠١٣ أي بعد شهر من اختفاء ٤ أفراد من المتطرفين المشتبهين من درنة عند الحاجز وقع هجوم بتفجير سيارة وأسفر عن مقتل ١٣ جنديا في برسيس (وكالة الأنباء الليبية، ٢٠١٣ ب). وبدأ الضباط من قواعد الجيش في الأرجاء الشرقية يصدرون بيانات يطالبون مكتب رئيس الأركان العامة بإجراءات بحق حملة الاغتيالات (الرؤوف ، ٢٠١٤. بنينة، ٢٠١٤. وكالة الأنباء الليبية، ٢٠١٤ ب).

حاول كل من قادة الفيدراليين واللواء المتقاعد حفتر استغلال السخط لحشد الدعم، وظهر جليا صراع الفصائل داخل الجيش في فبراير /شباط عام ٢٠١٤ عندما أعلن حفتر بأن "القيادة العامة" للجيش كانت تجهز لتعليق المؤسسات الانتقالية وإنشاء "هيئة رئاسية مؤقتة" (حفتر، ٢٠١٤ أ. Kirkpatrick, 2014 a). ولم يرافق إعلان الانقلاب هذا أي تحركات حقيقية ولكنها أثارت رد فعل شديد من القوى المنحازة للمعسكر الثوريّ. ففي أحدى الحالات قام بعض ممثلي وحدات الجيش التي كانت قد انبثقت عن كتائب الثوار بالانضمام إلى الوحدات السابقة من اللجنة الأمنيّة العليا طرابلس وغرفة عمليات ثوار ليبيا لاستنكار تحرك حفتر[١٤٢]. ولم يبالِ أحد بتهديدات متكررة من رئاسة الأركان العامة بمحاكمة عناصر القوات المسلّحة الذين يشاركون في أنشطة سياسية (ليبيا الجديدة، ٢٠١٤ ب). وفي مارس /آذار ٢٠١٤،

أيد عدد من كبار الضباط العسكريّين في شرق ليبيا مبادرة حفتر ودعموا تعيينه "قائدا عاما للجيش الليبي"، كان من بينهم رئيس أركان سلاح الجو وحامد الحاسي الناطق باسم المجلس العسكري الأعلى برقة (حفتر، ٢٠١٤ ب، ٢٠١٤ ج)[١٤٣].

لقد كان للحشد السياسي الجماعي للضباط العسكريّين بالتحالف مع الحركة الفيدرالية في معارضة العناصر المسلحة الإسلامية مقتصرا على برقة، وأما في طرابلس الكبرى فكانت المنافسات متزايدة على النفوذ السياسي والسيطرة على المناطق و المؤسسات بين ما يظهر أنها وحدات رسمية لكنها تخفي فصائل سياسية.

بعد رحيل الكتائب من مصراتة في نوفمبر /تشرين الثاني عام ٢٠١٣ كان المعسكران الرئيسيان يتكاثران بالزنتان أو مجموعات من العاصمة نفسها. وتعاظمت الوحدات ذات قيادة من الزنتان تدريجيا بفضل نفوذها الكبير الواضح للحصول على ميزانية الحكومة لتجند عناصر سابقين في كتائب القذافي الأمنيّة والمجموعات المهمّشة سياسيا[١٤٤] (استنكر خصومهم السياسيون مثل هذه الممارسات كتأسيس وحدات من المرتزقة تحت سيطرة شخصيات مرتبطة بالمجموعات ذات المصالح السياسية من الزنتان). وفي ذات الوقت ازداد إبهام إنتماء الوحدات مع الزنتان في منطقة طرابلس الكبرى. وسيطر قادة الكتائب من الزنتان على وحدات الجيش القائمة طمعا في الحصول على التمويل والعتاد أو نقلوا مجنديهم إلى وحدات أو مؤسسات أخرى[١٤٥]. وسعت الوحدات المنتمية إلى الزنتان بقوة للسيطرة الجغرافية في طرابلس بالتوازي مع خط التجنيد. وفي فبراير /شباط ٢٠١٤ منح قادة القعقاع والصواعق المؤتمر الوطني العام مهلة ٢٤ ساعة ليحل المؤتمر وإلا تعرض للهجوم، وهو التهديد الذي تبين أنه مفرغ (Shennib and Laessing, 2014). وفي الشهر التالي هاجمت قوات منتمية إلى الوحدتين قاعدة اللواء الثاني مشاه في جنوب طرابلس ونهبتها. بل أرغمت رئاسة الأركان العامة على الانتقال إلى موقع جديد نظرا لهجماتها المتكررة عليه[١٤٦].

حفّزت هذه الأعمال وحدات الجيش المجندة من ثوار طرابلس و عناصر سابقين في لجنتها الأمنيّة العليا وغالبهم من قوات سوق الجمعة على التحشيد في وجه تجاوزات الزنتان. ففي أواخر عام ٢٠١٣ انضم قادة سابقون للثوار إلى أعضاء المؤتمر الوطني العام من العاصمة لإعادة إحياء مجلس طرابلس العسكريّ بهدف ترتيب شؤون وحدات الجيش في طرابلس. وكان المجلس يمثل المبادرة من القاعدة إلى القمة من خلال وحدات الجيش حديثة التأسيس التي كان قادتها يختارون رئيسا لهم من بين مجموعتهم

العسكريّة[١٤٧]. إلا أنها طلبت اعترافا رسميا وتمويلا وجرى تكليفها بتأمين طرابلس من طرف رئيس المؤتمر الوطني العام أبو سهمين في مارس /آذار عام ٢٠١٤ (وكالة أنباء التضامن ، ٢٠١٤ أ).

عملية الكرامة: الانقسامات تخرج إلى العلن

مع إطلاق عملية الكرامة في مايو /أيار ٢٠١٤، أحدثت النزاعات شقا نهائيا في قوات الجيش وقسمتها إلى قسمين وبرزت قيادة متمردة داخل الجيش. وكان يقود العملية ضباط منشقون بقيادة اللواء خليفة حفتر ضد الكتائب التي تميل إلى الإسلاميين وأنصار الشريعة في بنغازي اللذين صنفوهم جماعيا "بإرهابيين". واستخدمت هذه القيادة المتمردة طائرات مقاتليها النفاثة وطائرات هليكوبتر لإطلاق غارات جوية على مواقع أعدائهم. وبعد بداية العملية في بنغازي بقليل قامت ثلاثة كتائب منتمية إلى الزنتان وهي كتائب القعقاع والصواعق ومحمد المدني بالهجوم على المؤتمر الوطني العام في طرابلس وهو يهُمّ بالتصويت على حكومة جديدة برئاسة أحمد معيتيق (Elumami and Laessing, 2014).

سرعان ما حرّكت عملية حفتر عددا كبيرا من كبار ضباط الجيش ووحداته في أرجاء البلاد لإعلان تأييدهم لعملية الكرامة. فقد كانت تمثل للكثير محاولة قوية لإعادة تأكيد دور الجيش في تحدٍ واضح لرئيس الأركان العامة الذي كان يعتبر عاجزا[١٤٨]. وكان هذا بالتالي يعني خيانة لقيادة الجيش في طرابلس ونادرا ما كان يتم التصريح بهذا بوضوح. ولم تقم سوى عدد قليل من الوحدات بالتعبير صراحة عن ولائهم "للمجلس الأعلى للقوات المسلّحة" الذي قام باسمه حفتر في ٢١ مايو /أيار بإعلان خطته لتسليم السلطة إلى حكومة طوارئ، دون تحديد من يتولى هذا المجلس (حفتر، ٢٠١٤ د). بل كانت بعض الإعلانات ملفقة، فمثلا اضطر القائم بأعمال وزير الداخلية لإنكار بيان دعم للعملية نُسب إليه (وكالة أنباء التضامن، ٢٠١٤ ج)، وبعضهم لم يكن يعبر عن الموقف الرسمي لوحدته، فعلى سبيل المثال اعترض ضباط قائمون على وحدات من طبرق بشدة على إعلانات بالدعم من بعض عناصرهم[١٤٩].

إن تحليلا بسيطا للمجموعات المختلفة المشاركة في العملية يُظهر أنها لم تكن بالفعل بقيادة "الجيش الوطني الليبيّ" كما يصفه حفتر وغيره، إذ كانت دائرته الداخلية تضم مجموعتين رئيسيتين ذات المصالح: الأولى تتمثل في حفتر نفسه ومعاون آمر العمليات، الرئيس السابق لأركان سلاح الجو، صقر الجروشي ، وهما ضابطان سابقان مستبعدان من مواقع رسمية[١٥٠]، وأما الشخصية المؤثرة الأخرى فهو

العقيد حامد الحاسي الذي يمثل مجموعة ضباط من القبائل الشرقية التي ألقت بثقلها في الحركة الفيدرالية. وقام كلاهما بحشد الدعم من الجنود المستائين من تعرضهم للهجمات المتكررة في بنغازي والمسلحين غير النظاميين من القبائل الشرقية. ولكن مصالح قادة الزنتان العسكريين مختلفة تماما عن مصالح المجموعات الشرقية، فالطرف الأول كان يركز على صراع السلطة في طرابلس، وتسبب ذلك سريعا في انقسام مسارهم وانحسار الهجوم على طرابلس.

كانت الخلافات بين القادة الزنتان والمجموعة المحيطة بحفتر تتعلق جزئيا بموضوع القيادة. إذ حتى قبل إعلان حفتر في ٢١ مايو /أيار ظهر العقيد مختار فرنانة على التلفاز ليعلن حل المؤتمر الوطني العام باسم "قيادات الجيش الليبيّ" (Firnana, 2014). ولم يكن خطابه منسقا مع حفتر ليحثه على التحدث باسم "المجلس الأعلى" غير الواضح المعالم، وهو المصطلح الذي كان الناطق باسمه يستخدمه بالتبادل مع "القيادة العامة للجيش الليبيّ" (الوسط، ٢٠١٤ و). وبعدها بعدة أيام أصدر آمر كتيبة الصواعق الصواعق جمال هابيل من الزنتان تهديدات إلى المؤتمر الوطني العام باسم "غرفة عمليات الجيش الليبيّ"، كان يقرأ البيان وهو يلبس اللباس العسكري. وكان قبلها قد وجّه الإنذار في فبراير /شباط من القعقاع والصواعق إلى المؤتمر ولكن في ثياب مدنية وعمامة للرأس (هابيل، ٢٠١٤). وبعدها بقليل علّقت كتائب الزنتان تنفيذ إنذارها ;على الأقل جزئيا; كنتيجة للمنافسة مع مجموعة حفتر.

رغم عملية الكرامة ظلت العلاقات بين وحدات الجيش ورئاسة الأركان العامة غير واضحة، لأن الوحدات في أنحاء البلاد ظلت تستلم الرواتب بغض النظر عن إعلانها الدعم لحفتر أو لا[١٥١]. والتقى علنا كل من رئيس الوزراء عبد الله الثني و رئيس الأركان العامة عبد السلام العبيدي بآمر الصاعقة ونيس أبو خمادة في بنغازي رغم انضمامه لعملية الكرامة قبلها بأسبوعين (قرينا، ٢٠١٤ أ). وبدلا من تسبب العملية بانقسام رسمي في القوات المسلّحة فإنها أظهرت مدى استسلامها للوضع الهجين وتميزها بالولاءات والمصالح المتضاربة. حتى المجموعات التي هوجمت من طرف قوات حفتر لم تستهدف الوحدات المعترف بها رسميا فحسب – مثل كتيبة شهداء ١٧ فبراير، بل شملت كذلك كتيبة سابقة من الثوار أصبحت وحدة نظامية في الجيش، وهي الكتيبة ٣١٩ (عمر المختار). ومع دخول العديد من الكتائب الثوريّة المقربة من الإسلاميين في تحالف وثيق مع أنصار الشريعة لمقاتلة حفتر تحت مظلة مجلس شورى ثوار بنغازي، فإنها سلطت الضوء على ميزاتها الهجينة وأسقطت كافة الإشارات إلى شرعية مؤسسات الدولة (Wehrey, 2014 b)، إلا أن عدوهم بقي في تمرد مفتوح على قيادة الجيش.

مع تأسيس بقايا مجلس النواب في طبرق وإطلاق فجر ليبيا في طرابلس كانت الأمور قد انقلبت على رئيس الأركان العامة، ففي ظل مقاطعة ٣٠ من النواب المؤيدين للمعسكر الثوريّ كانت الأغلبية الجديدة في برلمان طبرق تدعم ضمنيا عملية الكرامة وتعارض فجر ليبيا بقوة. وجاء تعيين الناظوري حليف حفتر رئيسا للأركان العامة كي لا يدع مجالا للشك في أن قوات حفتر الآن تتمتع بدعم رسمي رغم عدم اتخاذ خطوات علنية لوضع هياكله القيادية في المؤسسات الرسمية. وأما حفتر والناطق باسمه فقد امتنعا عن التحدث باسم قيادة الجيش. وتعهد الناظوري بالتركيز على إعادة بناء الجيش بدعم من مصر، وهي الفكرة التي مثّلت توجها متحيزا واضحا من خلال معارضة القيادة المصرية الصارمة لجماعة الإخوان المسلمين في مصر وخارجها (الوسط، ٢٠١٤ ي). وكان لدعم بقايا مجلس النواب لإعادة بناء جيش تكون الوحدات القديمة نواته صدى أيضا في قرار مجلس النواب بحل جميع "لتشكيلات المسلحة غير النظامية" (مجلس النواب ، ٢٠١٤ أ). إلا أن تحليل القوات المسلّحة بين بأن الوضع الهجين طالما ميّع الفرق بين القوات النظامية وغير النظامية وفي هذا السياق يبقى قرار اعتبار وحدات معينة غير نظامية قرارا سياسيا بحتا ولا يستطيع مجلس النواب أن يطبقه مع تقدم قوات فجر ليبيا والشورى في طرابلس وبنغازي.

لقد بيّنت الصراعات في غرب ليبيا مدى التضليل في إصرار القيادة في طبرق على "الجيش الوطني". ففي سبتمبر/ أيلول عام ٢٠١٤ بعد هزيمة القوات من الزنتان في طرابلس وتقدم فجر ليبيا في منطقة الورشفانة نحو جبل نفوسة أسس الناظوري "غرفة عمليات المنطقة الغربية" ليدير القوات الهجينة بقيادة الزنتان بالإضافة إلى جيش القبائل رغم عدم وجود أي صيغة رسمية له. ويرأس غرفة العمليات هذه العقيد إدريس مادي وهو ضابط زنتاني كان له دور في حرب القذافي في جبل نفوسة عام ٢٠١١، وكان ثوار الزنتان قد أسروه بعد ذلك ثم أطلقوه بعد عفو أصدره وزير الدفاع جويلي[١٥٢].

أصبح العبيدي في ظل هذه الصيغة هو المتمرد على قرار مجلس النواب بعزله فتمسك بمنصبه في طرابلس، إذ بينما كان عدد من أعضاء المؤتمر الوطني العام مثل رئيسه السابق أبو سهمين قد منحوه غطاء من الشرعية كان أيضا قادرا على الاعتماد على دعم من بعض الضباط العسكريّين ولا سيما من معاقل الثوار الغربية (الوسط، ٢٠١٤ ي. رئاسة الأركان العامة، ٢٠١٤ ب). ولكن ذلك لا يعني ظهور هيكلين قياديين متنافسين مركزيين، فمن ناحية لا يحظى العبيدي سوى بنفوذ ضعيف – إن وجد – داخل

فجر ليبيا ، ومن ناحية أخرى ظلت الوحدات التي تعتبرها قيادة طبرق موالية لها محصورة على الأغلب في القوات الشرقية التي دعمت حفتر سابقا وعلى الوحدات الهجينة ذات قيادة من الزنتان التي بقيت حساباتها السياسية مختلفة عن حسابات ضباط الجيش من المناطق الشرقية. وامتنع معظم وحدات الجيش في جنوب ليبيا وغربها عن اتخاذ موقف واضح مع أحد الطرفين ما بين أغسطس /آب وسبتمبر /أيلول ٢٠١٤، فسوف يعتمد هذا كثيرا على نتائج الصراعات بين المعسكرين حول الجائزة النهائية، وهي السيطرة على مصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط وبالتالي القدرة على الحصول على التمويل (Wehrey and Lacher, 2014).

الخاتمة

إن الصراعات حول وداخل القطاع الأمنيّ في ليبيا هي امتداد للصراعات في المجال السياسي المدني، أي استمرار للسياسة بوسائل أخرى. ففي العامين الأولين من الفترة الانتقالية عكس التفتت في القطاع الأمنيّ ذاته في المشهد السياسي حيث لم تكن هنالك قوات مسيطرة، بل تكاثر في المجموعات ذات المصالح المحلية أو الأيدلوجية المشتركة. وخلال العام الماضي تسببت التحالفات بين القوى السياسية في ظهور معسكرين عريضين متنافرين ينعكس على تفاقم الصراعات المحلية إلى مواجهات كبيرة في بنغازي وطرابلس. ولا يرجَّح أن يؤدي الوضع الانتقالي السياسي الراهن إلى إنشاء قطاع أمني مجرد من السياسة. بل إذا ظهر قطاع أمني متناسق وهرمي فإنه سيعكس توازن القوى الذي ينبثق في النهاية من الصراعات الراهنة. ولا يمكن لهذه العملية أن تتحقق ما دام هنالك قطبان متنافسان ليس أي منهما قويا بشكل يمكنه من السيطرة على سلطة الدولة وترسيخها لنفسه في طول البلاد وعرضها. حتى هذا الترسيخ لا ينبع على الأغلب من أي منهما. وفي أفضل السيناريوهات لهذه الحالة صفقة سياسية للتغلب على الإنقسام الحالي وتشكيل حكومة واحدة تعيد إنشاء الظروف التي تسهل مسار الترسيخ حتى ولو بشكل بطيء جدا.

يناقش هذا البحث المجموعات الكثيرة ذات المصالح والمتنافسة على النفوذ في القطاع الأمنيّ. ورغم أن تقديم التوصيات لصناع القرار الدوليين ليس هو الهدف الرئيسي منها، إلا أن أهم درس يمكن تعلمه من هذا التحليل هو أن الدعم الدولي يجب أن يهدف إلى دعم المبادرات والهياكل والمؤسسات التي يمكنها من كبح إدارة النزاعات الجارية والتوسط فيها. وقد لا يؤدي دعم قوات أو وحدات أو تحالفات معينة سوى إلى مفاقمة التوترات القائمة، وكذلك الأمر بالنسبة لدمج فصائل متنافسة في قوة واحدة أثناء قيام نزاعات سياسية. وينبغي على المساعدة في القطاع الأمنيّ محاولة توجيه أحكام تقديرية. وفي السنوات الثلاثة الأخيرة كانت الحكومات الغربية على الأغلب مترددة في منح المساعدة للفاعلين الذي يمثلون

الميول الإسلامية المتعددة في القطاع الأمنيّ الليبيّ. ولكن – كما ذكرنا في دراسة العينات – فإن كثيرا من حلقات السلوك التخريبي التي قام بها قوات أو وحدات هجينة ذات ولاءات محلية أو قبلية منتشرة كما هو الحال مع المنتمين بقوة إلى الاتجاه الإسلامي. وكلاهما يؤيد مصالح سياسية معينة، وسوف يكون من الخطأ أن نتوقع ألا تنعكس الميول الإسلامية القوية لدى وحدات رئيسية من الثوار على الثقافة المستقبلية للقطاع الأمنيّ الليبيّ.

إن الوحدات الليبيّة الهجينة التي تمثل فصائل سياسية متناحرة لا زالت تغير تصنيفها وانتماءاتها المؤسساتية، وعلاقاتها مع سلطة الدولة عرضة لتقلبات مفاجئة تعكس التغيرات في ميزان القوى داخل المؤسسات الرسمية. وأما الفاعلون الرئيسيون ومصالحهم فلا زالت في العموم كما هي، ومصالحهم تتجاوز القطاع الأمنيّ ذاته وتهتم أولا بالاقتصاد والمشهد السياسي والدولة الصاعدة.

الملحق رقم ١
تنسيق أم تحكم:
الوحدات الهجينة والعقود الحكوميّة

الجدول رقم أ١: عينات من عقود مع سرايا راف الله السحاتي

التاريخ	الهيئة المفوِّضة	الهيئة المتلقية	الطلب
٣ يوليو/تموز ٢٠١٢	وزارة الدفاع	تجمّع سرايا الثوار	بعد اجتماع مع رئيس اللجنة العليا للانتخابات واللجان الأمنيّة الخاصة، صدرت طلبات إلى تجمّع سرايا الثوار و سرايا راف الله السحاتي "لتأمين مسار انتخابات المؤتمر الوطني العام في بنغازي وضواحيها بحضور مجلس بنغازي المحلي"، بالتعاون مع "المجموعات التابعة إلى وزارة الداخلية واللجنة الأمنيّة العليا والجيش الوطني".
٣ يوليو/تموز ٢٠١٢	وزارة الدفاع	تجمّع سرايا الثوار	صدرت طلبات إلى سرايا راف الله السحاتي لتوفير الحماية المسلّحة لمطار بنينا بالتعاون مع رئيس الأركان العامة
١٢ يوليو/تموز ٢٠١٢	المجلس الوطنيّ الانتقاليّ	تجمّع سرايا الثوار	أعادت التأكيد على تجمّع سرايا الثوار كيانا تابعا لوزارة الدفاع و"يتطلب تواصلا وتنسيقا" بين التجمع ورئاسة الأركان العامة في المهام التي قد يكلفهما بها الوزارة ورئاسة الأركان العامة
٢٨ يوليو/تموز ٢٠١٢	وزارة الداخلية	تجمّع سرايا الثوار	صدرت طلبات إلى راف الله السحاتي لتأمين العديد من نقاط التفتيش في بنغازي وقرب الحدود الليبية المصرية، مثل الهواري و أبوزريق وتازربو وجالو الجنوبية.

المصدر: وثائق "رسمية" عن طريق راف الله السحاتي / بيتر كول

الصورة رقم ١: أحد أوائل العقود بين سرايا راف الله السحاتي ووزارة الدفاع الليبيّة بشهر سبتمبر /أيلول عام ٢٠١١ يتضمن تكليف هذه السرايا بحماية منشات شركة سرت- بريقة النفطية ويطالب "جميع الكتائب العسكريّة ووحدات الثوار بالجبهة الشرقية" بالانسحاب من هذه المرافق.

المصدر: سرايا راف الله السحاتي / بيتر كول

المجلس الوطني الإنتقالي
المكتب التنفيذي
وزارة الدفاع

الموضوع: تكليف سرايا الحليل
التاريخ: / /
الموافق 10 / 9 / 2011 م
الرقم الاداري وزا / المكتب / 2364

إلى / جميع الكتائب العسكرية ووحدات الثوار بالجبهة الشرقية

تنفذ .. إجراءاتكم الفورية بإخلاء مواقع شركة سرت البريقة ، وذلك لتكليف (سرايا راف الله السحاتي) بحماية هذه المنشأة وذلك لتمكين العاملين بها لممارسة نشاطهم .

إجراءاتكم بالخصوص

جلال الدغيلي
وزير الدفاع

صورة منه إلى :
- فرع ادارة الاستخبارات بالمنطقة الشرقية / للاجراء
- فرع الشرطة العسكرية بالمنطقة الشرقية / للاجراء
- غرفة العمليات الرئيسية بالجبهة الشرقية / لاتخاذ الاجراءات
- مكتب رئيس اللجنة التسييرية لسرايا الثوار / لاتخاذ الاجراءات
- المكتب الإداري / للحفظ

الصورة رقم ٢: عقد في فبراير /شباط عام ٢٠١٢ بين وزارة الدفاع الليبيّة و تجمّع سرايا الثوار لنشر بعض الوحدات (منها سرايا راف الله السحاتي) في الكفرة.

المصدر: سرايا راف الله السحاتي / بيتر كول

المجلس الوطني الإنتقالي
الجيش الوطني الليبي
رئاسة الأركان العامة

الموضوع: تكليف حكومة
التاريخ: / /
الموافق: 20/2/24
الرقم الاشاري ر أ: 22/ 9//

إلى / تجمع سرايا الثوار

بعد التحية ...

في الوقت الذي نمر به بلادنا الحبيبة بظروف حرجة مما يتوجب فيه على كل الشرفاء الوقوف جنباً إلى جنب لحماية ثورة 17 فبراير المجيدة وبناء ليبيا حرة أبية .

عليه نكلفكم بتجهيز وإرسال قوة إلى منطقة الكفرة بالتنسيق مع مجموعة العمليات التابعة لرئاسة أركان الجيش الليبي والمتواجدة بمنطقة الكفرة على أن توافي رئاسة الأركان العامة بالقوة المسمية للمجموعات المكلفة بهذه المهمة .

والله من وراء القصد

والسلام عليكم ورحمة الله

لواء ركن
يوسف احمد محمد المنقوش
(رئيس الأركان العامة)

صورة منه إلى :
- مجموعة عمليات الكفرة / للعلم
- غرفة امن الجنوب الشرقي / للعلم
- المعنى : عليه . ر م الحاسي
- المطلوب : ر ع ، ع ، ع ، ع

الصورة رقم ٣: **عقد موقّع في يوليو/ تموز عام ٢٠١٢ بين تجمع سرايا الثوار ووزارة الدفاع الليبيّة تطلب من سرايا راف الله السحاتي الانضمام إلى مجموعات تنتمي إلى وزارة الداخلية اللجنة الأمنيّة العليا والجيش الليبيّ بهدف دعم إجراءات حماية الانتخابات في بنغازي.**

المصدر: سرايا راف الله السحاتي / بيتر كول

لحكومة الإنتقالية
وزارة الـــدفـــاع

إلـــى/
تجمع سرايا الثـــوار

بعد التحيـة،،،

- أشير إلى الاجتماع مع السيد رئيس المفوضية العليا للانتخابات بنغازي واللجان الأمنية الخاصة بتأمين سير الانتخابات المؤتمر الوطني الدائرة الثالثة بنغازي وضواحيها وبحضور المجلس المحلي بنغازي.
- ونظرا لأهمية سير عملية الانتخابات في موعدها المقرر وهو يوم 7-7-2012 والتحديات الأمنية الكبيرة وما تعرض له مقر المفوضية من أعمال شغب وتخريب.
- عليه فقد تقرر وللمصلحة العامة لمدينة بنغازي إشراككم في تأمين هذه الانتخابات عن طريق تكليف (سرايا راف الله السحاتي) والتابعة إلى التجمع ضمن المجموعات التابعة إلى وزارة الداخلية واللجنة الأمنية العليا والجيش الوطني.
- تكليف أمر السرية ضمن الفرقة الرئيسية الأمنية لتأمين الانتخابات.

وفقكم الله لخدمة الوطن و المواطنين
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

م. محمد القمناز
وكيل مساعد وزارة الدفاع

الصورة رقم ٤: **عقد موقّع في يوليو /تموز عام ٢٠١٢ بين تجمع سرايا الثوار وزارة الداخلية الليبيّة يطلب من المجموعات التابعة للتجمع (بما فيها سرايا راف الله السحاتي) بسط سيطرتها على نقاط حدودية وأمنية معينة في شرق ليبيا.**

المصدر: سرايا راف الله السحاتي / بيتر كول

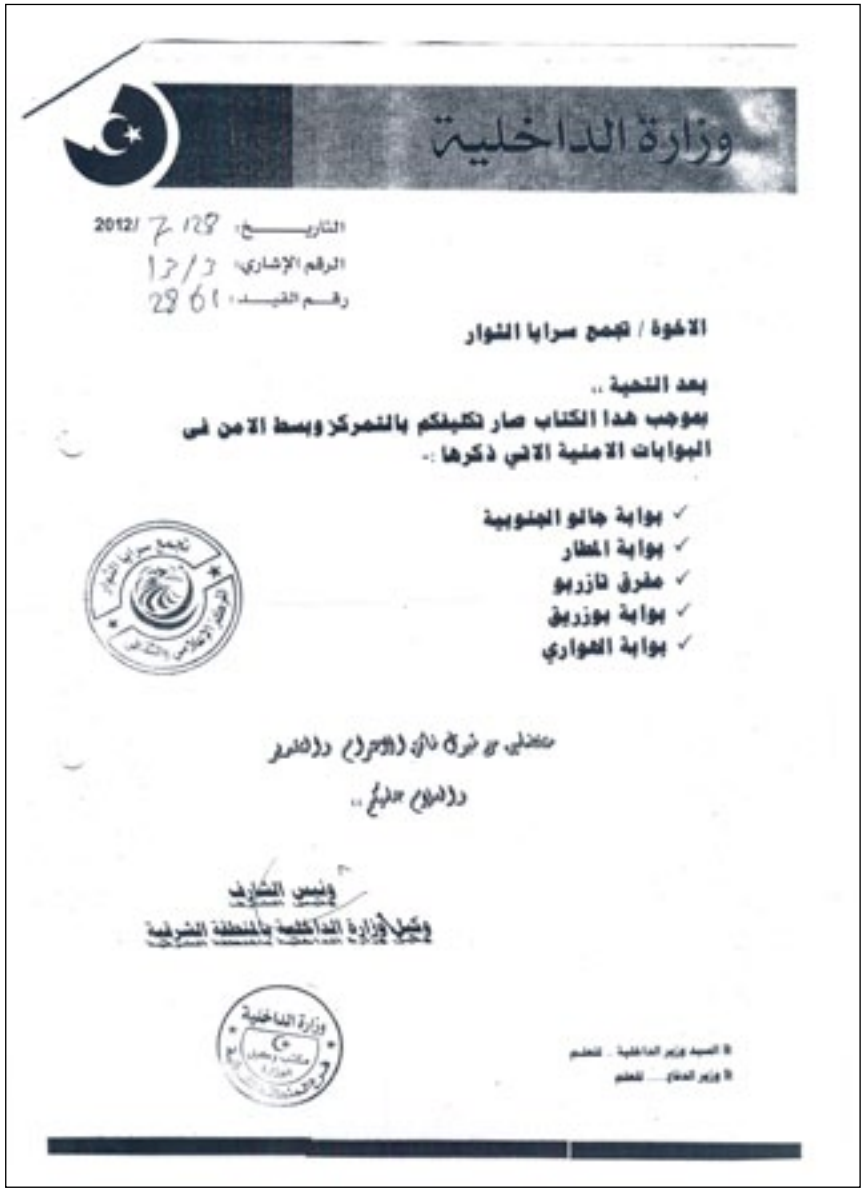

وزارة الداخلية

التاريخ: 2012/ 7/ 28
الرقم الإشاري: 12/3
رقم القيد: 2861

الاخوة / تجمع سرايا الثوار

بعد التحية ..

بموجب هذا الكتاب صار تكليفكم بالتمركز وبسط الامن في البوابات الامنية الاتي ذكرها :-

- ✓ **بوابة جانو الجنوبية**
- ✓ **بوابة المطار**
- ✓ **مفرق تازربو**
- ✓ **بوابة بوزريق**
- ✓ **بوابة الفواري**

وكيل وزارة الداخلية بالمنطقة الشرقية

الصورة رقم ٥: **عقد موقّع في يوليو /تموز عام ٢٠١٢ بين تجمع سرايا الثوار وزارة الداخلية الليبيّة يطلب من المجموعات التابعة للتجمع (بما فيها سرايا راف الله السحاتي) بسط سيطرتها على نقاط حدودية وأمنية معينة في شرق ليبيا.**

المصدر: سرايا راف الله السحاتي / بيتر كول

وزارة الدفاع
هـ الأركان العامة للجيش الليبي
مقر رئاسة الأركان

الموضوع / بشأن حماية مطار
الرقم الإشاري / ر.ا.ع/ 7/
التـــاريـــخ : 03 / 07 / 2012م
1018

إلى / تجمع سرايا الثوار

إجراءاتكم بفرز قوة لتأمين وحماية مطار بنينا بالتنسيق مع رئاسة الأركان العامة للجيش الليبي – بنغازي.

إجراءاتكم بالخصوص ،،،

لواء ركن
يوسف أحمد المنقـــوش
رئيس الأركان العامة للجيش الليبي

صورة من إلى :

لـ لواء ركن / يوسف المنقوش ..... ر.ع.س / أ/ حيوه

العنوان : طريق المطار — طرابلس - ليبيا — 00218 21 721 6662 : — البريد الالكتروني la12.info@yahoo.com

الصورة رقم ٦: **في يوليو ٢٠١٢ قرار المجلس الوطني الإنتقالي على انتماء إتحاد سرايا الثواروتبعيتهم لوزارة الدفاع وطلب مزيد من التنسيق بين إتحاد سرايا الثوارو رئيس الأركان العامة للجيش الليبي.**

المصدر: سرايا راف الله السحاتي / بيتر كول

المجلس الوطني الإنتقالي - ليبيا
National Transitional Council - Libya

2012/07/17
2012/07/17

السيد / نوري أبوكتف

رئيس تجمع سرايا الثوار ...

المحترم ...

بعد التحية ...

بالإشارة إلى قرار المجلس الوطني الانتقالي رقم (٨٥) لسنة 2011 والذي يتضمن إعتماد إتحاد سرايا الثوار وتبعيتكم لوزارة الدفاع .

عليه نفيدكم بإستمرار تبعيتكم لوزارة الدفاع ويطلب منكم التواصل مع السيد / رئيس الأركان العامة للجيش الليبي والتنسيق بخصوص المهام المكلفين بها من الوزارة والرئاسة العامة للأركان .

ندعو الله أن يوفقكم في مقامكم خدمة للبلاد والعباد

والله المستعان ...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

مصطفى محمد عبد الجليل

رئيس المجلس الوطني الانتقالي

الهوامش

١. كانت سياسة "اجتثاث حزب البعث" من الوزارات العراقية بعد الإطاحة بصدام حسين عام ٢٠٠٣ بالنسبة للمجلس الوطني الانتقالي، فضلا عن المجتمع الدولي مثالا لا ينبغي الإقتداء به. مقابلة مع محمود جبريل أجراها بيتر كول مع الصحافية ماري فيتز جيرالد في طرابلس الغرب في نوفمبر /تشرين الأول ٢٠١٢.

٢. مقابلة بيتر كول مع علي ترهوني، طرابلس الغرب، في مايو / أيار ٢٠١٣.

٣. شملت هذه الصلاحيات حجز السجناء وإطلاق جهود لمكافحة المخدرات في استخدام (أو سوء استخدام) السلطة على نطاق محلي، مثل تدمير الأضرحة الصوفية.

٤. تمثل دراسات فولكر بويج على الدول الصغيرة في جنوب المحيط الهادي وجنوب شرق آسيا الجهد الأقوى حول الوضع الهجين في قوات الأمن (Boege, 2006. Boege et al, 2009).

٥. يشير مصطلح "الإدارة الأمنيّة" (Krause, 2012، ص ٤٧) أساسا إلى الاستعانة بمصادر خارجية مثل الشركات الأمنيّة والعسكرية الخاصة لتكون مزودا شرعيا للأمن خارج القطاع الأمنيّ الرسمي. وأوجد تفاعل السوق مع مؤسسات الدولة "تجمعات أمنية" تتضمن الكثير من الفاعلين المسلّحين في الإدارة الأمنيّة لا تمثل الدولة إلا واحدا منها (Abrahansen and Williams, 2009).

٦. كان للحاكم العسكري في الجنوب ولاية خاصة على الفروع الأخرى في الدولة بسبب اعتبار تلك الجهة "منطقة عسكرية" (ICG, 2012).

٧. مقابلات ولفرام لاخر مع ضابط في وزارة الدفاع في طرابلس في فبراير /شباط ويونيو /حزيران ٢٠١٤. انظر أيضا (GNC 2014a)

٨. مقابلات بيتر كول مع موظفين سابقين في جهاز الاستخبارات لدى نظام القذافي في بني وليد في فبراير /شباط ٢٠١٢، ومع موظفين في جهاز الأمن الداخلي الذين انشقوا وانضموا إلى مجموعات الثوار في بنغازي في مايو / أيار ٢٠١٣.

٩. من الأمثلة سرايا السويحلي في مصراتة وسرايا راف الله السحاتي في بنغازي.

١٠. هنالك استثناءات لهذه التعميمات، ولا سيما في مصراتة، حيث هنالك فرعان لقوات درع ليبيا ربما أكبر أو بنفس حجم الكتيبة. أحد هذين الفرعين يتألف من عشرات من "الكتائب" الأصغر بينما ينتظم الآخر على شكل وحدة واحدة مؤلفة من أفراد جرى تجنيدهم من أرجاء مصراتة. وجهود العناصر المسلحة ذاتها لإنشاء كيانات سياسية وإدارية من مناطق متعددة – مثل اتحاد ثوار مصراتة (McQuinn, 2012) أو تجمع سرايا الثوار – هي في الأصل إدارية في طبيعتها. لقد قام مجلسي الزنتان ومصراتة العسكريين اللذان لا يزالا قائمان حاليا بتثبيت مركزية مؤقتة لبعض الإجراءات التنظيمية والإدارية (من بينها تخزين السلاح)، ولكنهما لم يقوما قط بجمع الكتائب الثوريّة رسميا في وحدة واحدة.

١١. كانت فرق قوات درع ليبيا في الشرق (وهي القوة الأولى والثانية والسابعة والعاشرة) تتألف من مقاتلين من مدن شرقية متعددة، رغم انقسامها الواضح إلى معسكرات أيدلوجية عكست الخلفيات السياسية والاجتماعية. فمثلا كان المقاتلون الإسلاميون على الأغلب ينحدرون من مدن مثل بنغازي ودرنة، وأما المقاتلون من أجدابيا والبيضاء وطبرق فكانوا أكثر ميلا لمعارضة الإسلاميين، وبعضهم داعمون للحركة الفيدرالية. وأما جهاز الأمن الوقائي – وهو وحدة شرقية لمكافحة الاستخبارات – فيبدو أيضا قد نجح في دمج المقاتلين من أرجاء المنطقة الشرقية.

١٢. مقابلات بيتر كول مع أعضاء من عناصر مسلحة متعددة في مواقع متنوعة من ليبيا ما بين يناير /كانون الثاني ويوليو /تموز ٢٠١٢ وما بين فبراير/ شباط ومايو / أيار ٢٠١٣.

١٣. مقابلات بيتر كول مع أعضاء من سرايا راف الله السحاتي في بنغازي ما بين نوفمبر /تشرين الأول ٢٠١٢ ومايو / أيار ٢٠١٣، ومع فوزي بوكتف الرئيس السابق لتجمع سرايا الثوار في بنغازي في مايو / ايار ٢٠١٣، ومع وسام بن حميد القيادي السابق في إئتلاف كتائب الثوار في بنغازي في مايو / أيار ٢٠١٣.

١٤. كانت قوة درع ليبيا تضم كتيبة شهداء ليبيا الحرة وشهداء الزنتان وشهداء بنغازي وعمر المختار، فضلا عن سرايا راف الله السحاتي (التي خرجت منها أنصار الشريعة لاحقا في بنغازي). مقابلات بيتر كول مع وسام بن حميد في بنغازي في مايو / أيار ٢٠١٣.

١٥. مقابلات بيتر كول مع رئيس كتيبة مصراتية – مع الامتناع عن ذكر الموقع – في نوفمبر /تشرين الأول ٢٠١٢.

١٦. برزت قوة حرس الحدود والمنشآت النفطية والأهداف الحيوية بعد اندماج في فبراير /شباط ٢٠١٢ بين قوات مستقلة ثلاثة، وهي حرس الحدود والمنشآت النفطية والأهداف الحيوية. وبعد عزل الغيثي استأنفت القوات الثلاثة نشاطها على شكل كيانات منفصلة.

١٧. مقابلات بيتر كول مع قادة الثوار ومسؤولي أمن محليين في طرابلس ما بين أغسطس /آب إلى سبتمبر/ أيلول ٢٠١١.

١٨. مقابلات بيتر كول مع قادة الثوار ومسؤولي أمن محليين في طرابلس ما بين أغسطس /آب إلى سبتمبر/ أيلول ٢٠١١. أنظر أيضاً (Cole, 2014).

١٩. مقابلات بيتر كول مع العميد محمود شريف قائد الشرطة السابق في طرابلس في سبتمبر /أيلول ٢٠١٣.

٢٠. مقابلات ولفرام لاخر مع ثوار سابقين على اطلاع بهياكل أجهزة القذافي الأمنيّة في طرابلس ما بين سبتمبر/ أيلول ٢٠١٣ وفبراير /شباط ٢٠١٤.

٢١. قام عدد كبير من المتعاطفين مع المعارضة في غريان وترهونة وطرابلس ببيع أسلحتهم لها.

٢٢. مقابلات ولفرام لاخر مع طارق الطيب مسؤول التسليح السابق في يفرن في طرابلس في يناير / الثاني ٢٠١٤، ومع خالد العزابي الناطق السابق باسم مجلس نالوت العسكريّ في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٤. انظر أيضا (قورينا، ٢٠١٢ ب).

٢٣. مقابلات بيتر كول مع أعضاء من المجموعات المسلّحة في مواقع متنوعة من ليبيا ما بين أغسطس /آب ٢٠١١ ويوليو / تموز ٢٠١٢، وما بين نوفمبر / كانون الأول وديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢، وما بين فبراير/ شباط ومايو / أيار ٢٠١٣.

٢٤. كان جهاز الأمن الوقائي في البداية تابعا لسلطة المجلس الوطنيّ الانتقاليّ الممنوحة من وزير الداخلية أحمد الضراط، وبعد مصرع القذافي بدأ ائتلاف كتائب الثوار التركيز على وظائف أمن الحدود والاستخبارات، وأنشئ جهاز الأمن الوقائي ولا يزال قائما برئاسته إبراهيم البرغثي الشخصية المقربة من الإسلاميين (Walker Cousins، ٢٠١٢، ص١٦). وبعد الدخول في جهود لدمج الجهاز في جهاز المخابرات الجديد في أوائل عام ٢٠١٢، غير الجهاز من تبعيته المؤسسية من وزارة الداخلية إلى رئيس الأركان العامة (وكالة الأنباء الليبية، ٢٠١٢أ). ولا زال الجهاز نشيطا بشكل مستقل في بنغازي رغم تتابع الخطط لدمجه في جهاز المخابرات (ليبيا الجديدة، ٢٠١٣أ و٢٠١٤ج).

٢٥. أنشيء الحرس الوطني على يد الشريف برعاية مجلس طرابلس العسكريّ، وكان أكثر نشاطه في طرابلس حيث كان له ٢٦ وحدة، فضلا عن وحدات في مناطق أخرى في غرب ليبيا وجنوبها (الحرس الوطني، ٢٠١٢. Walker Cousins، ٢٠١٢، ص٢٣). وكان يركز على الأمن الداخلي والاستخبارات المضادة و حرس الحدود. وفي هذه المجالات اشتغل مستقلا وإلى جانب اللجنة الأمنيّة العليا ومؤسسات أخرى في غرب البلاد. وكان أيضا مسؤولا عن حراسة اثنين

من أبرز المسؤولين المسجونين من النظام المخلوع، وهما عبدالله السنوسي رئيس الاستخبارات السابق والبغدادي المحمودي رئيس الوزراء السابق. وفي فبراير/ شباط ٢٠١٢ تم دمج الحرس الوطني رسميا مع حرس الحدود والمرافق النفطية والمنشآت الحيوية، ثم أصبح تحت الإشراف المباشر لعضو سابق في الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا ونائب وزير الدفاع الصديق المبروك الغيثي (وزارة الدفاع ، ٢٠١٢). وبعد أن جاء خالد الشريف ليخلف الغيثي نائبا لوزير الدفاع تم دمج الكثير من وحدات الحرس الوطني في الجيش. مقابلة ولفرام لاخر مع ضابط في زوارة الدفاع في طرابلس في فبراير /شباط ٢٠١٤.

٢٦. يؤيد التحليل في هذا الجزء معلومات واردة في عينات حول اللجنة الأمنيّة العليا وقوات درع ليبيا والقوات المسلّحة (انظر أدناه).

٢٧. لقد ثبّت مجلس النواب نفسه في طبرق في ظل مقاطعة ٣٠ من أصل أعضائه البالغ عددهم ١٨٨. (لم يُشغل ١٢ مقعدا بسبب انعدام الأمن ومقاطعة الأقلية الأمازيغية للانتخابات). وكانت جبهة المقاطعين تتكون من جميع الأعضاء الثمانية من مصراتة في مجلس النواب وممثلين آخرين لمصالح المعسكر الثوري والإسلاميين. وعندما تبنى مجلس النواب موقفا متصاعدا كمعسكر سياسي منذ أواسط أغسطس /آب تناقصت أعداد الحضور، ثم أصبحت تتراوح بين ٩٠ إلى ١١٠ بحلول سبتمبر/ أيلول (Wehrey and Lacher, 2014).

٢٨. حمل كل من مقاريف وأبو سهمين اللقب المتنازع عليه بعد القانون الذي أقره المجلس الوطنيّ الانتقاليّ في فبراير / شباط ٢٠١٢، إذ تمنح الفقرة الثالثة منه "رئيس الدولة" صفة "القائد الأعلى للقوات المسلّحة" (المجلس الوطني الإنتقالي ، ٢٠١٢ أ). إلا أن خصوم رئيس المؤتمر جادلوا بالقول بأن السلطة العليا كانت منوطة بالمؤتمر الوطني العام كله وليس برئيسه فقط.

٢٩. في رسالة سابقة إلى رئيس الوزراء ووزير الدفاع رئيس الأركان العامة في يونيو /حزيران ٢٠١٤، ينص العوامي على عدم وجوب اتباع أوامر أبو سهمين (المؤتمر الوطني العام ، ٢٠١٤ أ).

٣٠. تحالف القوى الوطنية هو حزب سياسي يقوده محمود جبريل رئيس اللجنة التنفيذية في المجلس الوطنيّ الانتقاليّ أثناء الثورة.

٣١. تبيّن صورة مختصرة لطاقم وزارة الدفاع في حكومتي زيدان والثني حتى أغسطس /آب ٢٠١٤ مدى عمق هذا الصراع. فقد كان وزير الدفاع عبد الله الثني الذي أصبح قائما بأعمال رئيس الوزراء بعد عزل زيدان في مارس / آذار ٢٠١٣ ضابطا في الجيش. وكان نائباه من خارج المؤسسة العسكريّة، أولهما نائبه الأول خالد الشريف الذي كان عضوا بارزا سابقا في الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا المتمردة المنحلة حاليا ومؤسس الحرس الوطني وهو وحدة هجينة من حقبة ما بعد الثورة. وأما نائبه الثاني فهو التهامي بوزيان الذي كان شيخا سلفيا من مصراتة قاد كتيبة الفاروق الثوريّة التي شكل بعضها لاحقا نواة أنصار الشريعة في سرت.

لقد أثرت انقسامات مشابهة في وزارة الداخلية، إذ حتى سبتمبر /أيلول ٢٠١٤ كان صالح مازق البرعصي القائم بأعمال وزير الداخلية ضابط شرطة، وكان نائبه عبد الباسط أبو حليقة عضوا سابقا في مجلس شورى الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا ، وكان من المؤسسين تحت اسمه المستعار عبدالله لكتيبة عمر المختار (انظر حالة دراسة قوات درع ليبيا أدناه). انظر أيضا (Fitzgerald2014). وكان نائب آخر للوزير هو أحمد درمية من الزنتان، وهي المدينة التي تتمتع المجموعات السياسيّة ذات المصالح منها بنفوذ قوي في قطاع الأمن. وارتقى البرعصي نفسه إلى هذا المنصب قائما بأعمال الوزير من منصبه السابق نائبا للوزير في يناير /كانون الثاني ٢٠١٤، تبعه محمد الشيخ الذي استقال في أغسطس /آب ٢٠١٣ بعد تدخل وكيل الوزارة زيدان في عمله، إذ ذكر نائب الوزير أبو حليقة بأن الشيخ لم يعقد أي

اجتماع مع نائبيه اثناء عهده القصير بين مايو / أيار وأغسطس /آب ٢٠١٣. وكانت هذه الانقسامات موجودة حتى في أيام سلف الشيخ وهو عاشور شوايل – وهو ضابط في الشرطة – ونائبه عمر الخضراوي – وهو عضو بارز في جماعة الإخوان المسلمين. مقابلات ولفرام لاخر مع ضابط في وزارة الدفاع، في طرابلس في فبراير /شباط ٢٠١٤، ومع بعض رجال الأعمال، في مصراتة في أبريل /نيسان ٢٠١٣. انظر أيضا (Reuters2013) (والشرق الأوسط، ٢٠١٣).

٣٢. انظر (وكالة الأنباء الليبيّة، ٢٠١٤أ)، (وكالة ليبيان ،٢٠١٤)، (Westcott 2014).

٣٣. في تقرير مجلس الأمم المتحدة للخبراء حول ليبيا في فبراير/ شباط ٢٠١٤، ذُكر بأن "وجود العديد من القنوات بين وزارة الدفاع للتفاوض حول عقود أسلحة يدل على غياب رقابة مركزية على موضوع حيازة الأسلحة" (UNSC، ٢٠١٤، ص ١٧).

٣٤. في مارس /آذار ٢٠١٤ استولت مجموعة مسلحة بالقوة على شحنة أسلحة من بيلاروسيا في مطار طرابلس الدولي الذي كان تحت سيطرة كتائب من الزنتان. وقال هاشم بشر الرئيس السابق لفرع اللجنة الأمنيّة العليا في طرابلس بأن الشحنة كانت قد طلبتها وزارة الدفاع وتقرر نقلها إلى جنوب ليبيا، وأكد بأن مختار شهوب الرئيس السابق للمجلس العسكري للزنتان والملحق العسكري الليبيّ في بيلاروسيا طلب من الطائرة إعادة التزود بالوقود في طرابلس لتسهيل العملية (الوسط، ٢٠١٤ب).

٣٥. ذكر ضابط عسكري في وزارة الدفاع ممن دعموا الثورة بأن توجه لجنة النزاهة والإصلاح يُعتبر سياسيا في الأصل ومرفوض رفضا واسعا بين رتب الضباط. وكان من بين كلماته: "لا ينظرون سوى إلى العلاقة مع النظام السابق وليس إلى الفساد أو السلوك الشخصي" (مقابلة ولفرام لاخر في طرابلس في فبراير/ شباط ٢٠١٤). وهنالك آراء مخالفة أيضا، كما ذكر ضابط من طبرق بأن "الجيش القائم ينبغي أن تُطوى صفحته ويُبنى من الصفر وتكون نواته من الثوار"، مشيرا إلى أن اللجنة لم تكن تقوم بما فيه الكفاية (مقابلة ولفرام لاخر في طرابلس في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٤).

٣٦. قام نوري العبار رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بالترويج لمقترح الحرس الوطني مع مصطفى الساقزلي رئيس هيئة شؤون المحاربين، ويُعتبر كلاهما مقربين من الإخوان المسلمين. مقابلة ولفرام لاخر مع نوري العبار في طرابلس في يناير /كانون الثاني ٢٠١٤.

٣٧. مقابلة ولفرام لاخر مع نوري العبار في طرابلس في يناير /كانون الثاني ٢٠١٤. انظر (NFA 2013).

٣٨. مقابلة ولفرام لاخر مع مسؤول قائم على المقترح في طرابلس في يناير كانون الثاني ويونيو حزيران عام ٢٠١٤

٣٩. وكان من مظاهر الإخفاق السياسي أيضا المدفوعات الغير منظمة من الحكومة الليبيّة التي أعاقت التنفيذ المبكر للبرامج التدريبية. مقابلة ولفرام لاخر مع مسؤول في وزارة الدفاع ومسؤولين في البعثات الدبلوماسية الأجنبية المعنيين بالمساعدة الأمنية لليبيا في طرابلس في فبراير /شباط ٢٠١٤.

٤٠. مقابلة ولفرام لاخر مع مسؤول في وزارة الدفاع ومسؤولين في البعثات الدبلوماسية الأجنبية المعنيين بالمساعدة الأمنية لليبيا في طرابلس في فبراير /شباط ٢٠١٤.

٤١. مقابلة بيتر كول مع محمود جبريل في طرابلس في نوفمبر /تشرين الأول ٢٠١٢.

٤٢. أعضاء المجلس الوطنيّ الانتقاليّ هؤلاء هم عبد الرزاق العرادي في طرابلس وفوزي عبد العالي في مصراتة وعبد المجيد سيف النصر في سبها. مقابلة بيتر كول مع محمود جبريل في طرابلس في نوفمبر /تشرين الأول ٢٠١٢.

٤٣. مقابلة بيتر كول مع علي الترهوني في طرابلس في مايو / أيار ٢٠١٣.

٤٤. مقابلة بيتر كول مع قائدي اللجنة الأمنيّة العليا عبد اللطيف قدور في في طرابلس في مارس /آذار ٢٠١٢، وعبد الرؤوف وخالد كارة في طرابلس في أبريل /نيسان ٢٠١٢.

٤٥. كانت بطاقات التسجيل مرغوبة بشكل خاص، أولا لإظهار الولاء للثورة وثانيا لإثبات العضوية المطلوبة لتقلي النشرات والرواتب من الدولة، والتي بدأ صرفها في فبراير- شباط ٢٠١٢

٤٦. مقابلة بيتر كول مع قائدي اللجنة الأمنية العليا عبد اللطيف قدور في طرابلس في مارس/آذار عام ٢٠١٢ وعبد الرؤوف وخالد كارة في طرابلس في أبريل/نيسان ٢٠١٢

٤٧. كانت هذه المنافسة على المجندين تشمل حتى توزيع البطاقات الشخصية من السيارات على الأعضاء المحتملين. مقابلة بيتر كول مع مهدي الحاراتي آمر كتيبة ثوار طرابلس في طرابلس في مارس /آذار ٢٠١٢.

٤٨. مقابلة ولفرام لاخر مع العقيد محمد الحراري عضو لجنة الدمج في اللجنة الأمنيّة العليا التابعة لوزارة الداخلية في طرابلس في فبراير /شباط ٢٠١٤.

٤٩. شملت المدفوعات الموعودة رواتب بمبلغ ألف دينار ليبي (ما يعادل ٨٠٠ دولار أمريكي) لمقاتلي اللجنة الأمنيّة العليا ودفعة أولى بمبلغ ٢٥٠٠ دينار ليبي (ما يعادل ألفي دولار أمريكي) لكل مقاتل ومبلغ ٤ آلاف دينار ليبي (ما يعادل ٣٢٥٠ دولار أمريكي) للعائلات (ICG، ٢٠١٢، ص ١٤).

٥٠. مقابلات ولفرام لاخر مع الفيتوري غريبيل الرئيس السابق للجنة الأمنيّة العليا، وعبد الله خلف الله أحد قادة الإدارة المركزية للجنة، وهاشم بشر رئيس فرع اللجنة في طرابلس، في مارس /آذار و أبريل/ نيسان ٢٠١٣.

٥١. مقابلات ولفرام لاخر مع هاشم بشر رئيس فرع اللجنة في طرابلس، في مارس /آذار ٢٠١٣.

٥٢. كان الاستثناء الوحيد هي فرقة الإسناد التاسعة الذي شكّلته كتيبة بشير السعداوي، وهي مجموعة من أهل طرابلس الذين تربطهم صلات عائلية بمدن الجبال الغربية في القلعة وفي يفرن. وكان امر هذا الفريق فوزي الأسطى شقيق جمعة الأسطى مالك قناة العاصمة التلفزيونية المقربة جدا من تحالف القوى الوطنية بقيادة محمود جبريل. وبالتالي كانت كتيبة السعداوي تمثل المصالح السياسية المعارضة للدوائر السلفية بقيادة كارة. مقابلات ولفرام لاخر مع المراقبين المحليين في طرابلس في سبتمبر /أيلول ٢٠١٣.

٥٣. عند استقبال كارة للضيوف كان يحب أن يتناول دفترا صغيرا مليئا بأسماء الأفراد الذين يُعتقد تورطهم في جرائم النظام السابق. مقابلة ولفرام لاخر مع عبد الرؤوف كارة في طرابلس في مارس /آذار ٢٠١٣. وفي سبتمبر /أيلول ٢٠١٣ قامت كتيبة النواصي التابعة لكارة وهي فرقة الإسناد في اللجنة الأمنيّة العليا لطرابلس بحرق على الملأ لكتب سيد قطب أحد منظري الجهاد وعضو جماعة الإخوان المسلمين المصرية (كتيبة شهداء سوق الجمعة، ٢٠١٣). وكان الغرض من هذا الفعل إظهار اعتناق هذه الوحدة للفكر السلفي السعودي العام ومعارضتها الشديدة لكل من تيارى الإخوان المسلمين والجهادي. وفي أغسطس /آب ٢٠١٢ شارك أعضاء في اللجنة الأمنيّة العليا في تدمير مسجد الشعاب وضريحه الصوفي أمام أحد أكبر الفنادق العالمية في طرابلس (المنارة، ٢٠١٢ج). وفي أكتوبر /تشرين الأول ٢٠١٢ بعد استيلاء تحالف القوى الثورية على بني وليد للمرة الثانية قام عناصر من اللجنة من طرابلس بتأمين المنطقة ومحاصرة ضريحين صوفيين بينما شرعت مجموعات متشددة منهم بتدميرهما على مدار عدة أيام. مقابلات ولفرام لاخر مع شهود عيان في بني وليد في نوفمبر /تشرين الثاني ٢٠١٢.

٥٤. مقابلات بيتر كول مع أعضاء سابقين في الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا وعضو في مجلس طرابلس العسكريّ في طرابلس في نوفمبر /تشرين الثاني ٢٠١٢.

٥٥. من بين القادة الذين قالوا بأنهم زودوا المجموعات هيثم التاجوري وهاشم بشر وعبد الرؤوف كارة وعبد اللطيف قدور. مقابلات بيتر كول، نتحفظ على ذكر أسماء من تمت مقابلتهم في طرابلس في الفترة ما بين يناير-كانون الثاني ويوليو-تموز عام ٢٠١٢

٥٦. تعكس الرسوم البيانية معلومات ذكرها أعضاء اللجنة الأمنيّة العليا وصحفي من طرابلس ومنظمات لحقوق الإنسان في طرابلس في مايو- أيار ٢٠١٣ وبحث قدمه مشكورا فريدريك وهري من معهد كارنيجي للسلام الدولي

٥٧. مقابلة ولفرام لاخر مع هاشم بشر في طرابلس في أبريل نيسان عام ٢٠١٣

٥٨. على سبيل المثال، في صبراتة تشكلت القيادة والأعضاء الرئيسيون في أعضاء اللجنة الأمنية العليا من ضباط الشرطة. مقابلة ولفرام لاخر مع نائب رئيس فرع صبراتة في اللجنة في صبراتة في أبريل/نيسان عام ٢٠١٣

٥٩. مقابلات بيتر كول في طرابلس في الفترة يناير /كانون الثاني – يوليو/تموز ٢٠١٢ والفترة نوفمبر/ تشرين الثاني – ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢.

٦٠. مقابلات ولفرام لاخر مع مسؤول سابق في فرع في اللجنة الأمنيّة العليا طرابلس ومسؤول في وزارة الدفاع في طرابلس في أبريل /نيسان ٢٠١٣.

٦١. مقابلات بيتر كول، نتحفظ على التفاصيل

٦٢. مقابلة ولفرام لاخر مع هاشم بشر في طرابلس في أبريل/ نيسان ٢٠١٣.

٦٣. مقابلة ولفرام لاخر مع العقيد محمد الحراري عضور لجنة وزارة الداخلية لدمج اللجنة الأمنيّة العليا في طرابلس في فبراير/شباط ٢٠١٤

٦٤. مقابلات ولفرام لاخر مع هاشم بشر في طرابلس في أبريل /نيسان ٢٠١٣، وعبد الرؤوف كارة في طرابلس في مارس /آذار ٢٠١٣، ومسؤول سابق في فرع طرابلس في اللجنة الأمنيّة العليا في طرابلس في أبريل/ نيسان ٢٠١٣

٦٥. وثائق من إصدار رئيس اللجنة المشرفة على التعامل مع أعضاء اللجنة الأمنيّة العليا، بتاريخ ١٠ يناير/ كانون الثاني و٢٣ يناير /كانون الثاني ٢٠١٤ محفوظة لدى المؤلفين. انظر أيضا (فاروق ،٢٠١٤).

٦٦. وثائق من إصدار رئيس اللجنة المشرفة على التعامل مع أعضاء اللجنة الأمنيّة العليا، بتاريخ ١٠ يناير/ كانون الثاني و٢٣ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٤ محفوظة لدى المؤلفين. انظر أيضا (فاروق ،٢٠١٤).

٦٧. مقابلات ولفرام لاخر مع مسؤول رفيع سابق في فرع طرابلس للجنة الأمنيّة العليا في طرابلس في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٣، ومع العقيد محمد الحراري عضو لجنة دمج اللجنة في وزارة الداخلية في طرابلس في فبراير/ شباط ٢٠١٤

٦٨. مقابلة ولفرام لاخر مع مسؤول رفيع سابق في فرع بنغازي للجنة الأمنيّة العليا في بنغازي في مارس /آذار ٢٠١٣.

٦٩. مقابلة ولفرام لاخر مع العقيد محمد الحراري عضو لجنة دمج اللجنة في وزارة الداخلية في طرابلس في فبراير/ شباط ٢٠١٤.

٧٠. مقابلة ولفرام لاخر مع عبد الرؤوف كارة في طرابلس في مارس /آذار٢٠١٤

٧١. مقابلات ولفرام لاخر مع عضو رفيع سابق في فرع طرابلس للجنة الأمنيّة العليا في طرابلس في أبريل/ نيسان وسبتمبر /أيلول ٢٠١٣.

٧٢. مقابلات ولفرام لاخر مع عضو رفيع سابق في فرع طرابلس للجنة الأمنيّة العليا في طرابلس في أبريل/نيسان وسبتمبر /أيلول ٢٠١٣.

٧٣. مقابلة ولفرام لاخر مع العقيد محمد الحراري عضو لجنة دمج اللجنة في وزارة الداخلية في طرابلس في فبراير- شباط ٢٠١٤.

٧٤. كان عبد الرؤوف كارة في السابق مدنيا، ثم دخل وزارة الداخلية برتبة ملازم أول. وأما هيثم التاجوري قائد سابق في كتيبة ثوار طرابلس وبعدها قائد كتيبة الدعم الأولى في فرع طرابلس للجنة الأمنيّة العليا فقد حاز على رتبة نقيب. وكان التاجوري قبل الثورة ضابط شرطة برتبة منخفضة. مقابلات ولفرام لاخر مع عضو رفيع سابق في فرع طرابلس للجنة الأمنيّة العليا في طرابلس في أبريل /نيسان وسبتمبر /أيلول ٢٠١٣.

٧٥. مقابلات ولفرام لاخر مع عضو رفيع سابق في فرع طرابلس للجنة الأمنيّة العليا في طرابلس في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٣.

٧٦. مقابلات ولفرام لاخر مع عضو رفيع سابق في فرع طرابلس للجنة الأمنيّة العليا في طرابلس في أبريل/ نيسان وسبتمبر /أيلول ٢٠١٣ . ٢٠١٣

٧٧. أنشئت قوة التدخل والردع المشتركة بناء على قرار رقم ٢٤٤ / ٢٠١٣ لرئيس الوزراء زيدان في مارس/ آذار ٢٠١٣، وبدأت بالعمل في أغسطس /آب ٢٠١٣ (قرينا، ٢٠١٣ج). وأما قوة التدخل السريع فأنشأها وزير الداخلية عاشور شوايل في قراره رقم ٨٧٩ / ٢٠١٣.

٧٨. مقابلات ولفرام لاخر مع مراقبين محليين في مصراتة وطرابلس في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٤

٧٩. عُيّن رئيس مجلس الزنتان العسكريّ عبد الحميد أبو دربالة رئيسا لهذه القوة، وعُيّن رئيس مجلس زوارة العسكريّ عبد العزيز أبو سنوقة نائبا له (المنارة، ٢٠١٢أ).

٨٠. لقد جمع إئتلاف كتائب ثوار ليبيا القائم في المنطقة الشرقية عددا من المجموعات المسلّحة أكبرها تحالف ١٧ فبراير والذي بدوره يمثل ائتلافا لعدة مجموعات أصغر متنوعة تقاتل على خط جبهة بريقة (ICG، ٢٠١٢، ص ١٧).

٨١. مقابلة بيتر كول مع قائد كتيبة من كتائب مصراتة، نتحفظ على ذكر المكان، في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٢.

٨٢. على وجه التحديد، كانت درع ليبيا اللواء الغربي تقوم على نقاط التفتيش بين الجميل ورقدالين وزوارة، وبين مزدة وبين الشقيقة والزنتان، وبين نالوت وتيجي / بدر. وأحيانا كانت تنتشر بين غريان والزنتان. وفي جميع الحالات كانت قوات الدرع منتشرة بين المدن ذات التمثيل القوي بالرتب العسكريّة والمدن المجاورة التي يُعتقَد بولائها للقذافي. وتُظهر معظم الأدلة السردية بأن قوات الدرع كانت صادقة في اختيار عناصر محايدين من رتبهم للمحافظة على حالات وقف إطلاق النار. وفي مليتة طوال عام ٢٠١٣ كان الجيش قد وضع أعدادا قليلة من الحرس خارج مصنع التكرير، وكانت الطرق المؤدية إليه لا تزال تحت سيطرة كتائب غربية داخل قوات الدرع. وتنافس جماعتا الزنتان وزوارة على السيطرة على هذه الطرق في عدة مناسبات في عام ٢٠١٣. وكان الجيش يمنح تفويضا مشابها لغيرهم لحراسة البنى التحتية الهامة، بما فيها الميليشيات المدنية داخل حرس الحدود. تأكيدات مبنية على مشاهدات لنقاط التفتيش في مزدة وزوارة عام ٢٠١٢، فضلا عن مقابلات لبيتر كول مع رئيس مجلس زوارة العسكريّ في زوارة في مايو / أيار ٢٠١٣ ومع أحد كبار السن في مزدة في مايو / أيار ٢٠١٣.

٨٣. قتل في الاشتباكات التي بعدها ١١ شخصا، منهم ٦ جنود في اللواء أول مشاة. وقال أعضاء في سرايا راف الله السحاتي بأن ضباطا في الجيش استغلوا هذه الأحداث. مقابلات ولفرام لاخر مع محمد الغرابي و عناصر آخرين في هذه السرايا في طرابلس في نوفمبر /تشرين الثاني ٢٠١٢. انظر أيضا (Graff and (Shennib, 2012 (Lacher 2013 b، ص ١٢ وص ٩٩).

٨٤. مقابلة ولفرام لاخر مع مسؤول رفيع سابق في فرع بنغازي للجنة الأمنيّة العليا في بنغازي في مارس /آذار ٢٠١٣. انظر أيضا (فركش، ٢٠١٢).

٨٥. يعود انفصال الزنتان عن المعاقل الثوريّة الأخرى بعد سقوط النظام إلى تحالفات أعيان القبائل المؤيدة للنظام السابق، مثل ورفلة (Lacher and Labnouj, 2014). وله أيضا سبب متعلق بالصلة الوثيقة بين كتيبة القعقاع من الزنتان مع تحالف القوى الوطنية بقيادة محمود جبريل، فقد شكّل التحالف داخل المؤتمر الوطني العام الكتلة الرئيسية المعارضة لقانون العزل السياسي القادم بقوة. وكان عبد المجيد مليقطة قد أسس كتيبة القعقاع وأصبح شخصية بارزة في التحالف. ثم قاد كتائب القعقاع شقيقه عثمان واختيرت رسميا لتكون اللواء الأول من حرس الحدود والمنشآت النفطية.

٨٦. في الحقيقة ينحدر أخوال حافظ العقوري القائد الميداني لقوات درع ليبيا في الكفرة إلى الزوية، كما أشار بيان لأحد شخصيات قوات الدرع قبل الانتشار في الكفرة بأن القوات كانت متأثرة بدعاية الزوية والتي أشارت إلى غزو المرتزقة التشاديين للكفرة (الترهوني، ٢٠١٢).

٨٧. مقابلات ولفرام لاخر مع عاطف برقيق قائد قوات درع ليبيا في نالوت، في فبراير/ شباط ٢٠١٤

٨٨. مقابلات ولفرام لاخر مع عاطف برقيق قائد قوات درع ليبيا في نالوت، في فبراير /شباط ٢٠١٤.

٨٩. لم يشارك بعض عناصر اللجنة الأمنيّة العليا والدروع في العوائق الوزارية "بصفتهم الرسمية"، أي لم يكونوا يتصرفون بوصفهم عناصر في هاتين المؤسستين ولا كانوا حتى يستخدمون المركبات المسجلة في اللجنة ولا القوات. ملاحظات بيتر كول في طرابلس، في مايو /أيار ٢٠١٣. (انظر أيضا Shennib and Donati ، ٢٠١٣).

٩٠. بعد إقرار قانون العزل السياسي شاركت مجموعات مسلحة من الزنتان في هجمات تزداد شراسة على المؤسسات في طرابلس. وفي أواخر يونيو / حزيران هاجم حرس المنشآت النفطية من الزنتان إدارتهم في طرابلس بسبب خلاف على الوظائف في جنوب ليبيا، مما أشعل اشتباكات شديدة مع إحدى وحدات اللجنة من أبو سالم وفروع أخرى لها (الغرياني، ٢٠١٣). وفي أوائل يوليو/ تموز قامت القوات من الزنتان بقيادة كتيبة الصواعق بالاستيلاء على مبنى وزارة الداخلية لأكثر من أسبوع (الوطن الليبية، ٢٠١٣ج). وانتشرت شائعات أثناء توقف المفاوضات حول مراجعة قانون العزل السياسي أثناء هذا الشهر حول محاولة وشيكة من القوات الزنتانية للاستيلاء على المؤتمر الوطني العام.

٩١. حسب مؤتمر صحفي لأبو سهمين في أكتوبر /تشرين الأول ٢٠١٣، أشارت رسالته بتاريخ ٧يوليو/تموز الموجّهة إلى غرفة عمليات ثوار ليبيا إلى "الخطاب الإعلامي للأسف الشديد من بعض القنوات الإعلامية المشبوهة ضد ثورة ١٧ فبراير" على أنه السبب في تكليف الغرفة بمهمة "حماية طرابلس بمداخلها ومخارجها". وقال بأنه أصدر الأمر بنشر الغرفة "بصفتي رئيس المؤتمر الوطني العام، والمؤتمر الوطني العام هو القائد الأعلى للقوات المسلّحة، وفي هذه الظروف أعتبر من الضروري تولي هذه المسؤولية لحماية البلاد". وأضاف موضحا بأنه ناقش الرسالة مع "بعض أعضاء المؤتمر الوطني العام" في اجتماع بتاريخ ٢٧ يوليو/تموز (المؤتمر الوطني العام ، ٢٠١٣ ه).

٩٢. كما هو الحال في رسالة ٧يوليو/تموز ، لم يُنشر قرار أبو سهمين ١٤٣ / ٢٠١٣ القاضي بتأسيس غرفة عمليات ثوار ليبيا لتكون هيئة مسؤولة عن الأمن في أرجاء ليبيا إلا في أكتوبر /تشرين الأول ٢٠١٣ (المؤتمر الوطني العام، ٢٠١٣هـ).

٩٣. ذكر عاطف برقيق أحد القادة من نالوت وهو عضو في اللجنة العسكرية لغرفة عمليات ثوار ليبيا بأن الغرفة كانت تقود حوالي ألفي رجل معظمهم من كتيبة النواصي ووحدات من قوات درع ليبيا من مصراتة ونالوت والزاوية. مقابلات ولفرام لاخر مع عاطف برقيق في نالوت في فبراير/ شباط ٢٠١٤.

٩٤. كان من بين أعضاء غرفة عمليات ثوار ليبيا والمكوّنة من لجان سياسية وعسكرية وأمنية وإعلامية العامر الساحلي في اللواء الغربية من قوات درع ليبيا عمر المختار من صبراتة، وعاطف برقيق أحد قادة قوات الدروع من نالوت، ووسام بن حميد رئيس الدروع من بنغازي، وأحمد جبريل بابا لواء الجنوب من سبها. جميع الرجال المذكورين يلتزمون بالفكر السلفي. وأما غرفة عمليات ثوار ليبيا فكانت تضم أيضا قادة من بلدات أمازيغية في جبل نفوسة ممن لا يرتبطون بالتيارات الإسلامية. مقابلات ولفرام لاخر في نالوت وطرابلس في الفترة يناير/ كانون الثاني – فبراير/ شباط ٢٠١٤.

٩٥. لم يكن لمجلس حماية طرابلس أي تأثير يُذكر دون الاعتراف والدعم الرسميين، ولكنه كان في الأساس علامة على الحشد المتصاعد في وجه الوحدات القادمة من خارج العاصمة. وكان من أبرز القائمين على المبادرة قائدان سابقان

في كتائب الثوار التي شكلها سكان طرابلس في جبل نفوسة، وهما المهدي الحاراتي من كتيبة ثوار طرابلس وهشام بوحجر من السرايا الحمراء، فضلا عن رئيس مجلس طرابلس المحلي سادات البدري (ليبيا المستقبل، ٢٠١٣ب).

٩٦. مقابلة ولفرام لاخر مع عضو بارز سابق في سرايا راف الله السحاتي في طرابلس في الفترة الفترة يناير/ كانون الثاني – فبراير /شباط ٢٠١٤. انظر أيضا (Wehrey2014a).

٩٧. مقابلات ولفرام لاخر مع سكان وشخصيات سياسية من بنغازي، في الفترة يناير/ كانون الثاني – فبراير/ شباط ٢٠١٤.

٩٨. مقابلة ولفرام لاخر مع عاطف برقيق عامر الدرع في نالوت في فبراير /شباط ٢٠١٤.

٩٩. ينظر القادة من الزنتان إلى القوة الوطنية المتحركة على أنها أُسست "بكل وضوح لمواجهة الزنتان"، إذ أشار إليها أحد القادة بأنها "تحالف للإسلاميين من صبراتة والزاوية مع الأمازيغ ضد الزنتان". ولا تقتصر هذه القوة الآن على مقاتلين البلدات الأمازيغية، بل من رجبان وصبراتة والزاوية وحتى مصراتة أيضا. مقابلات ولفرام لاخر مع قائد زنتاني في طرابلس في فبراير /شباط ٢٠١٤، ومع عاطف برقيق قائد قوات الدروع من نالوت في فبراير/شباط ٢٠١٤، ومع ثوار سابقين في جادو ويفرن في فبراير /شباط ٢٠١٤.

١٠٠. مقابلات ولفرام لاخر مع ثوار سابقين في جادو ونالوت وطرابلس ويفرن في الفترة يناير/ كانون الثاني فبراير/ شباط ٢٠١٤

١٠١. بُرر الاختطاف على أنه اعتقال على خلفية اتهامات بالفساد مرتبط بالجدل حول الرواتب الحكوميّة للمجموعات المسلّحة الفدرالية التي كانت تعطل الموانئ النفطية في المنطقة الشرقية. وكان المحرّك الآخر هو عملية الاختطاف التي قادتها الولايات المتحدة لشخص يُشبته بانتمائه إلى القاعدة وهو أبو أنس الليبي من طرابلس قبل عدة أيام من الحادثة. وأما زيدان فاعتبر اختطافه جزءا من الصراعات السياسيّة على السلطة قائلا بأن رتلا من ١٠٠ عربة مدججة بالسلاح مثل التي اختطفته لا يمكن أن تتحرك دون دعم سياسي، واتهم فصيلا متطرفا داخل المؤتمر الوطني العام بقيادة محمد الكيلاني من الزاوية بالوقوف وراء العملية بالتعاون من قادة غرفة عمليات ثوار ليبيا . وأما مختطفوه فأخبروه بأنهم "ثوار من كافة المدن الليبيّة عدا الزنتان" (زيدان، ٢٠١٣). والكيلاني قائد ميداني سابق من الزاوية ذو توجه سلفي وله علاقات مع هدية العالم السلفي من الزاوية الذي عينه أبو سهمين في ٦ أكتوبر/ تشرين الأول رئيسا لغرفة عمليات ثوار ليبيا.

١٠٢. أقامت غرفة عمليات ثوار ليبيا على مدار الأشهر السابقة علاقات مع لجان مكافحة الجريمة في طرابلس والمرتبطة بمصراتة والزاوية. وأثناء اختطاف زيدان احتُجز في أحد مرافق لجنة مكافحة الجريمة في الفرناج. وكان ممن ساهموا في إطلاق سراحه الرئيس السابق للجنة الأمنيّة العليا في طرابلس هاشم بشر، وكتيبة ١٢٧ بقيادة ثوار سوق الجمعة. وأظهرت الحادثة مرة ثانية الانقسام بين الوحدات السابقة في اللجنة في طرابلس (انظر القسم المتعلق باللجنة الأمنيّة العليا)

١٠٣. كانت القوة المعنية بالقضية هي كتيبة النسور بقيادة نوري فريوان، وكان أعضاؤها قد اندمجوا رسميا في الاستخبارات العسكريّة وغيرها من المؤسسات الرسمية، ولكنهم في الحقيقة ظلوا في هياكلهم السابقة في الكتيبة. مقابلات ولفرام لاخر مع عاطف برقيق قائد درع ليبيا في نالوت في فبراير /شباط ٢٠١٤، ومع سياسي من مصراتة، في مصراتة في يونيو /حزيران ٢٠١٤.

١٠٤. كان المحرّك لهذه الاشتباكات هو اغتيال قائد الوحدة على يد منفذين مجهولين بتاريخ ٤ نوفمبر/ تشرين الثاني. لمعرفة المزيد عن خلفية الحادثة انظر (بن وفاء، ٢٠١٣).

١٠٥. رغم مراسم التسليم الرسمي حافظت كتيبة الصواعق على مقرها في جمعية الدعوة الإسلامية العالمية ، وفعلت كتيبة القعقاع الشي ذاته بشغلها موقع اللواء الأول من حرس الحدود و المنشآت النفطية. وأما كتيبة النواصي بقيادة عبد الرؤوف كارة التي يُفترض بأنها حُلت في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٣ فكانت مكوّنا رئيسيا في القوة التي قامت بعمليات ورشفانة في يناير /كانون الثاني ٢٠١٤. مقابلات ولفرام لاخر مع سكان من طرابلس في الفترة يناير /كانون الثاني – فبراير /شباط ٢٠١٤. انظر Abdul-Wahab (2014 a, 2014b).

١٠٦. انسحب الزنتان من سبها بعد انتشارهم بقليل. وتبين الوثائق الصادرة عن مكتب رئيس الوزراء ومكتب رئيس الأركان العامة ثم تسريبها على الإنترنت بأن الحكومة قدمت مبلغا بحوالي ٥٢ مليون دينار ليبي (ما يعادل ٤١ مليون دولار) إلى مجلس الزنتان العسكريّ في الفترة ٢٦ يناير/ كانون الثاني – ٤ فبراير /شباط ٢٠١٤. الوثائق محفوظة لدى المؤلفيْن.

١٠٧. مقابلات ولفرام لاخر مع سياسيين ومراقبين من مصراتة، في مصراتة في يونيو /حزيران ٢٠١٤

١٠٨. أبطلت المحكمة العليا فيما بعد انتخاب معيتيق، وقبِل بهذا الحكم معيتيق وحلفاؤه.

١٠٩. مقابلات ولفرام لاخر مع سياسيين وثوار سابقين من مصراتة، في مصراتة في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٤

١١٠. تواصل ولفرام لاخر مع مراقبين من مصراتة في الفترة يوليو /تموز – سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤.

١١١. مقابلات ولفرام لاخر مع أحمد هدية، الناطق باسم قوات فجر ليبيا والدرع الوسطى ومراقبين من مصراتة، في مصراتة في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٤.

١١٢. مقابلة ولفرام لاخر مع قائد في إحدى الكتائب ممن حضروا المفاوضات، في مصراتة في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٤.

١١٣. مقابلات ولفرام لاخر مع أحمد هدية وقادة من كتائب مصراتة، في مصراتة في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٤

١١٤. مقابلة ولفرام لاخر مع أحمد هدية، في مصراتة في أكتوبر /تشرين الأول ٢٠١٤.

١١٥. مقابلة ولفرام لاخر مع أحمد هدية، في مصراتة في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٤.

١١٦. مقابلة ولفرام لاخر مع مراقبين محليين، في مصراتة في أكتوبر /تشرين الأول ٢٠١٤.

١١٧. بسبب الترويج من أنصار الحق وهي منظمة محلية مرتبطة بكتيبة بنفس الاسم كان لامتدادات السلفية السعودية المحافظة تأثير متزايد في الزنتان بعد الثورة، وظهر هذا التأثير في بيان مشترك صدر في أغسطس /آب ٢٠١٤ عن مجلسي الزنتان العسكري والمحلي واللجنة الاجتماعية وقيادت كتيبتي الصواعق والقعقاع يهدف إلى الرد على الاتهامات بأن الزنتان كانت تدعم "الفكر العلماني والليبرالي والديمقراطي وغيرها من المناهج المنحرفة من الكتاب والسنة" (مجلس الزنتان البلدي، ٢٠١٤). وهذه الميول الفكرية التي تروج لها أنصار الحق مرفوضة بشدة من جماعة الإخوان المسلمين الليبية ومن السلفيين الجهاديين أيضا

١١٨. مقابلات ولفرام لاخر مع قادة من الثوار ومراقبين من مصراتة ويفرن، في مصراتة وطرابلس في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٤، انظر أيضا (الشرق الأوسط، ٢٠١٤ ب).

١١٩. مقابلات ولفرام لاخر مع أعضاء في هيئة تصحيح المسار ومراقبين من مصراتة، في مصراتة في أكتوبر /تشرين الأول ٢٠١٤.

١٢٠. مقابلات ولفرام لاخر مع عقيد في وزارة الدفاع كان قائدا مع الثوار، في طرابلس في يناير/ كانون الثاني عام ٢٠١٤

١٢١. كان المنقوش ضابطا من بنغازي يعود أصل عائلته إلى مصراتة، انشق عن الجيش في بداية الثورة وأُلقي القبض عليه وأودع السجن على يد القوات الحكوميّة في مارس /آذار ٢٠١١

١٢٢. مقابلة ولفرام لاخر مع ضابط في الجيش من طبرق حضر الاجتماع، في طرابلس في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٤.

١٢٣. كان لحفتر علاقات طويلة الأمد مع الحبشي وضباط آخرين في بني وليد وترهونة. وفي عام ١٩٩٣ كان حفتر قد دعم خطة انقلابية ضد القذافي اشترك فيها الحبشي وضباط آخرين من بني وليد،)انظر الشرق الأوسط، ٢٠١٢) (2014 Barfi).

١٢٤. مقابلة ولفرام لاخر مع قادة من ثوار الزنتان وضابط في وزارة الدفاع، في طرابلس في فبراير/ شباط.

١٢٥. مقابلة ولفرام لاخر مع ضابط في وزارة الدفاع، في طرابلس في فبراير /شباط ٢٠١٤.

١٢٦. ذكر أسامة جويلي في مقابلة تلفزيونية في يوليو/ تموز عام ٢٠١٢ بأن الجيش الذي وزّثته الدولة الليبيّة كان "مثقلا في القيادة" بشكل مفرط، بوجود ٥٥ لواء و٥٣٧ عميدا ١٣٥٠ عقيدا وأعداد قليلة من المجندين الجدد، أنظر (ICG2012، ص ١٤). وفي هذه الأثناء تأثرت الرتب الملتحقة بالجيش سلبيا بتفضيل المرشحين للتجنيد والأجور والآمال الأفضل في الكتائب الأمنيّة.

١٢٧. مقابلة ولفرام لاخر مع ضابط في وزارة الدفاع، في طرابلس في فبراير/ شباط

١٢٨. مقابلة ولفرام لاخر مع ضابط في وزارة الدفاع من طبرق، في طرابلس في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٤.

١٢٩. ابتداء من يونيو /حزيران ٢٠١٤ كانت ٣٦ وحدة جديدة تتمتع بعلاقات مباشرة مع رئاسة الأركان العامة. مقابلة ولفرام لاخر مع ضابط في وزارة الدفاع، في طرابلس في يونيو/ حزيران ٢٠١٤

١٣٠. مقابلة ولفرام لاخر مع ضابط في وزارة الدفاع، في طرابلس في فبراير /شباط ٢٠١٤.

١٣١. مقابلة ولفرام لاخر مع قائد وحدة من الزنتان، في طرابلس في فبراير/ شباط ٢٠١٤

١٣٢. قرارات وزارة الدفاع ١٦٨ و١٨٨ و١٨٩ / ٢٠١٢ في ٢١ يوليو/تموز و٢ أغسطس/آب ٢٠١٢، والوثائق محفوظة لدى المؤلفين

١٣٣. مقابلات ولفرام لاخر مع ضابط في وزارة الدفاع، في طرابلس في يونيو /حزيران ٢٠١٤.

١٣٤. مقابلات ولفرام لاخر مع ضابط في وزارة الدفاع، في طرابلس في يونيو /حزيران ٢٠١٤. ويُظهر فيديو على موقع اليوتيوب للكتيبة رقم ١٥٥ أثناء انتشارها في ظل التوترات حول المؤتمر الوطني العام في أواسط عام ٢٠١٣، وكان أحد أعضاء الكتيبة يحذر "الميليشيات" بأن "الجيش الليبيّ" هو وحده الشرعي، بينما كان يتفاخر في الوقت ذاته بأنه ينتمي إلى ثوار سوق الجمعة (الكتيبة ١٥٥، ٢٠١٣).

١٣٥. يُعتبر المقدم زكريا الشريف من المقربين من الرئيس السابق لمجلس طرابلس العسكريّ عبد الحكيم بلحاج الذي يُقال بأنه ذو تأثير غير رسمي على الوحدة. مقابلة ولفرام لاخر مع ضابط في وزارة الدفاع، في طرابلس في يونيو / حزيران ٢٠١٤.

١٣٦. عند اتهام عناصر من الكتيبة رقم ١٢٧ باختطاف ٤ محتجين في المؤتمر الوطني العام في مارس /آذار ٢٠١٤، أصر الناطق باسم رئاسة الأركان العامة بأن الكتيبة "وحدة رسمية من الجيش" (وكالة الأنباء الليبية، ٢٠١٤ج).

١٣٧. مقابلة ولفرام لاخر مع وكيل وزارة الدفاع في طرابلس في يونيو/ حزيران ٢٠١٤. كان الحرس الوطني قد ضم مجموعة متنوعة من القوات لم تدخل كلها في الجيش، ووحداتها ضمت كتيبة النور من درنة والتي ظهرت في مدار أعضاء سابقين في الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا بقيادة مشتبه بانتمائه إلى القاعدة عبد الباسط عزوز، وفرع أوباري من كتيبة خالد بن الوليد الزنتانية، وأسود الصحراء من سبها وهي كتيبة من الطوارق ، وكتيبة الطوارق، وكتيبة فرسان الصحراء وهي وحدة بقيادة من الزنتان بحضور قوي من التبو في أوباري ، وكتيبة شهداء العاصمة التي أُنشئت أثناء الثورة في نالوت وهي قوة ذات حضور قوي من الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا ، وأجزاء من كتيبتي ١٧ فبراير وأسود العاصمة في طرابلس ، وكتيبة التوحيد وهي مجموعة سلفية أصولية كانت مسؤولية عن

تدمير الأضرحة الصوفية في طرابلس (الحرس الوطني، ٢٠١٢. التناصح ،٢٠١١. مقابلات ولفرام لاخر مع مراقبين محليين في نالوت وسبها وطرابلس في الفترة يناير كانون الثاني – فبراير/ شباط ٢٠١٤).

١٣٨. ذكرت بيانات صادرة عن زيدان بعد عزله في مارس /آذار ٢٠١٤ بأن حرس المنشآت النفطية وصل عددهم إلى ألفين مع اندلاع الثورة، ومع أوائل عام ٢٠١٤ ارتفع ما بين ٢٥ و٣٠ ألفا) صباح الخير ليبيا، ٢٠١٤).

١٣٩. عند عزل الغيثي بعد تبادل إطلاق النار بين رجاله وموكب وزير الدفاع (المصراتي، ٢٠١٢)، لم تستمر سوى مجموعة صغيرة من عناصر الحرس الوطني من الشمال الشرقي من ليبيا في الولاء له، وأما معظم الباقين فلم يهتموا بموضوع نقلهم من وكيل وزارة الدفاع إلى رئيس الأركان العامة.

١٤٠. لم يثبت بعد هوية القائمين بهذه الاغتيالات نظرا لعدم محاسبة أحد حتى هذه اللحظة، ولم تعلن أي مجموعة مسؤوليتها عنها. ولعلها كانت نتيجة لمجموعة من العوامل من بينها النشاط الإجرامي وتحركات المجموعات التكفيرية أي المتطرفون الذين يعتبرون الضباط في النظام السابق كفارا يجوز قتلهم. انظر Pargeter (2014) Salah (2014)

١٤١. في فبراير /شباط ٢٠١٤، هاجمت مجموعة من الصاعقة قواعد لكتيبة شهداء ١٧ فبراير وأنصار الشريعة بعد اختطاف نجل ونيس بوخمادة آمر الصاعقة. وذكر أبو خمادة أن المهاجمين تصرفوا دون تلقي أوامر. وقال في بيان تلفزيوني بعد الحادثة بأن الصاعقة لم تتوقع مساعدة من الحكومة وكانت تتصرف "لأجل بنغازي" (بوخمادة، ٢٠١٤. الوسط، ٢٠١٤أ). وفي المقابل كان بعض المقربين من كتائب الإسلاميين يرون بأن أفراد الصاعقة مشبَّعون بالمشاعر المناهضة للإسلاميين من عهد القذافي، وقال أحد الشخصيات السياسيّة الوطنية البارزة في بنغازي: "لقد خرجت الصاعقة عن السيطرة، ومن يقودونها خرجوا عن السيطرة، فقد أصبحوا جزءا من الصراع. لأجل استقرار بنغازي، لا بد من خروج الصاعقة". مقابلات ولفرام لاخر مع سكان وشخصيات سياسية من بنغازي، في طرابلس في الفترة يناير/ كانون الثاني – فبراير /شباط ٢٠١٤.

١٤٢. كان من بين الوحدات التي أصدر قادتها البيان اللواء الثاني واللواء الثالث كتيبة تأمين مطار معيتيقة ، بالإضافة إلى الكتائب ١٢١ و١٥٥ و١٦١. وأما الوحدات التي خرجت من عباءة اللجنة الأمنيّة العليا فكان من بينها قوة الردع والتدخل المشتركة وقوة التدخل السريع وكتيبة تأمين مطار معيتيقة، وشارك كذلك الرئيس السابق للجنة الأمنيّة العليا في طرابلس هاشم بشر (ثوار طرابلس، ٢٠١٤).

١٤٣. بعد الاجتماع الذي عُقد في قاعدة بنينا الجوية، قام رئيس الأركان العامة بعزل قائد سلاح الجو العقيد أحمد المسماري وأربعة ضباط آخرين وأحالهم إلى المحكمة العسكرية (رئاسة الأركان العامة، ٢٠١٤أ)

١٤٤. ذكر أحد قادة الكتائب من الزنتان المطلع على سجلات كتيبة القعقاع بأنها جندت ٦٩ عنصرا سابقا في كتيبة ٣٢ المعزز ابتداء من يناير/كانون الثاني ٢٠١٤ (مقابلة ولفرام لاخر، في طرابلس في فبراير/ شباط ٢٠١٤). وكذلك ضمت كل من الصاعقة والقعقاع ١٠٠ عضو سابق في كتيبة المغاوير من أوباري وهي وحدة تعود إلى حقبة القذافي شُكلت من الطوارق وأصولهم من بلاد الساحل الإفريقي. وجُند بعض هؤلاء الطوارق لاحقا في وحدات الأمازيغ في قوات الدرع الغربية بهدف إضعاف الروابط بين قادة الزنتان و الطوارق (مقابلة ولفرام لاخر مع سياسي أمازيغي، في طرابلس في أبريل /نيسان ٢٠١٤). وتشكلت وحدة تأمين المطار بقيادة من الزنتان ومن بين عناصرها تجمعات التبو (مقابلة ولفرام لاخر مع سياسي من التبو، في طرابلس في أبريل/ نيسان ٢٠١٤). وسعى كذلك قادة كتائب من الزنتان تجنيد الأفراد من بني وليد وهي مدينة مهمشة سياسيا وضعيفة عسكريا حيث لا زالت الكراهية شديدة تجاه نظام ما بعد الثورة (مقابلة ولفرام لاخر مع سياسي محلي في بني وليد في أبريل /نيسان ٢٠١٤).

١٤٥. كانت الحالة الأولى عندما سيطر أفراد من الصواعق على الكتيبة ١٢١ من طرابلس، وكانت الثانية في مارس /آذار ٢٠١٤ عندما تم نقل أفراد من الصواعق إلى قوة دعم لمديرية الأمن الجديدة كانت في الظاهر تابعة لوزارة الداخلية. مقابلة ولفرام لاخر مع ضابط في وزارة الدفاع، في طرابلس في يونيو /حزيران عام ٢٠١٤. انظر أيضا (الوسط ٢٠١٤هـ) (بشر، ٢٠١٤).

١٤٦. اللواء الثاني هو وحدة حديثة الولادة بعض أفرادها أعضاء سابقون في اللجنة الأمنيّة العليا. مقابلة ولفرام لاخر مع ضابط في وزارة الدفاع، في طرابلس في يونيو /حزيران عام ٢٠١٤. انظر (الوسط، ٢٠١٤ج. ٢٠١٤د).

١٤٧. يرأس المجلس اللواء عبد الرحمن الطويل. مقابلة ولفرام لاخر مع عضو في مجلس طرابلس العسكريّ، في طرابلس في يونيو /حزيران ٢٠١٤.

١٤٨. مقابلة ولفرام لاخر مع ضابط في وزارة الدفاع، في طرابلس في يونيو /حزيران ٢٠١٤.

١٤٩. مقابلة ولفرام لاخر مع ضابط من طبرق، في طرابلس في يونيو /حزيران ٢٠١٤. انظر أيضا (وكالة الأنباء الليبية، ٢٠١٤د) (وكالة أنباء ليبيا٢٤، ٢٠١٤)

١٥٠. بعد إعلان حفتر الانقلاب في فبراير/ شباط ٢٠١٤، أصدر وزير الدفاع أوامر باعتقاله (الشرق الأوسط، ٢٠١٤). وكان الجروشي قد عُزل في يناير /كانون الثاني ٢٠١٣ بقرار هيئة النزاهة هي سلف المؤسسة المنفذة لقانون العزل السياسي (وزارة الدفاع، ٢٠١٣أ).

١٥١. مقابلة ولفرام لاخر مع ضابط في وزارة الدفاع، في طرابلس في يونيو /حزيران ٢٠١٤.

١٥٢. تواصل ولفرام لاخر مع مراقبين من جبل نفوسة في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٤.

المراجع الإنجليزية

Abdul-Wahab, Ashraf. 2012. 'Cyrenaica's Army Chief States His Case.' Libya Herald. 26 June.

——. 2014a. 'Eleven Killed in West Tripoli Criminal Roundup Fighting.' Libya Herald. 19 January.

—. 2014b. 'Wary Calm Returns to Warshefana Area and West Janzour after Security Forces Pull Back.' Libya Herald. 22 January.

Abrahamsen, Rita and Michael Williams. 2009. 'Security beyond the State: Global Security Assemblages in International Politics.' International Political Sociology, Vol. 3, No. 1. March, pp. 1–17.

Adel, Jamal. 2014. 'Zeidan Calls on Revolutionaries to Rally to the South as Airbase Seized by Pro-Qaddafi-Forces.' Libya Herald. 14 January.

AFP (Agence France-Presse). 2011. 'Libya Set to Register Former Rebel Fighters.' 25 December. <http://www.rnw.nl/africa/bulletin/libya-set-register-former-rebel-fighters>

Bagayoko, Niagalé. 2012. 'Introduction: Hybrid Security Governance in Africa.' Institute of Development Studies Bulletin, Vol. 43, No. 4. Oxford: Blackwell Publishing Ltd.

Barfi, Barak. 2014. Khalifa Haftar: Rebuilding Libya from the Top Down. Washington: The Wash- ington Institute for Near East Policy. August. <http://www.washingtoninstitute.org/up.- loads/Documents/pubs/ResearchNote_22_BarakBarfi.pdf>

Boege, Volker. 2006. Traditional Approaches to Conflict Transformation: Potentials and Limits. Berlin: Berghof Conflict Research. <http://www.berghof-handbook.net/documents/publications/ boege_handbook.pdf>

——, et al. 2009. 'On Hybrid Political Orders and Emerging States: What Is Failing—States in the Global South or Research and Politics in the West?' In Martina Fischer and Beatrix Schmelzle, eds. Building Peace in the Absence of States: Challenging the Discourse of State Failure. Berlin: Berghof Conflict Research.

Cole, Peter. 2012. Borderline Chaos: Securing Libya's Periphery. Washington, DC: Carnegie Endow- ment for International Peace. 18 October. <http://carnegieendowment.org/2012/10/18/ borderline-chaos-securing-libya-s-periphery/e2ak>

——. 2014. 'The Fall of Tripoli.' In Peter Cole and Brian McQuinn, chs. 3–4.

—— and Brian McQuinn, eds. 2014. The Libyan Revolution and Its Aftermath. London: Hurst.

Economist. 2013. 'Libya and Its Militias: Make or Break.' 23 November.

Elumami, Ahmed. 2014. 'GNC Empowers Abu Sahmain with "Commander-in-Chief" Duties.' Libya Herald. 23 January. <http://www.libyaherald.com/2014/01/23/gnc-empowers-abu- sahmain-with-commander-in-chief-duties/#axzz2rJJqxidK>

—— and Ulf Laessing. 2014. 'Gunmen Loyal to Ex-general Storm Libyan Parliament, Demand Suspension.' Reuters. 19 May.

Firnana, Mukhtar. 2014. Televised statement by Mukhtar Firnana. Libya International Channel. 19 May.

Fitzgerald, Mary. 2014. 'Finding Their Place: Libya's Islamists during and after the 2011 Uprising.' In Peter Cole and Brian McQuinn, ch. 8.

Gall, Carlotta. 2014. 'Political Killings Still Plaguing Post-Qaddafi Libya.' The New York Times. 11 March.

Graff, Peter. 2012. 'Interview: Libya Militia Leader Plays down Shift to Military Command.' Reuters. 26 September. <http://www.reuters.com/article/2012/09/26/us-libya-militia-idUSBRE88P1GD20120926>

—— and Ghaith Shennib. 2012. 'Libyan Islamist Militia Swept out of Bases.' Reuters. 22 Sep- tember. <http://www.reuters.com/article/2012/09/22/us-protests-benghazi-idUSBRE88L02A20120922>

Grant, George. 2012. 'Nawasi Brigade Pledges to Hand Arrested "Homosexuals" over to Min- istry of Justice.' Libya Herald. 27 November. <http://www.libyaherald.com/2012/11/27/ nawasi-brigade-pledges-to-hand-arrested-homosexuals-over-to-ministry-of-justice>

ICG (International Crisis Group). 2011. Holding Libya Together: Security Challenges after Qaddafi. Middle East/North Africa Report 115. Brussels: ICG. 15 December.

——. 2012. Divided We Stand: Libya's Enduring Conflicts. Middle East/North Africa Report No. 130. Brussels: ICG. 14 September.

المراجع بالعربية

عبد الرحمن، فاطمة. ٢٠١٣ . "مخاوف من بعض أعضاء المؤتمر من صلاحيات أبوسهمين"، وكالة انباء التضامن، ١٤أغسطس.
<http://www.presssolidarity.net/news/ONENEWS/13971-_مخاووفف_من_بعض_أأعضاء_االمؤتمر_من_صالحيياتت_نوروريي_أأبوسههمين/>

أبو خمادة. ٢٠١٤. "كلمة القائد ونيس ابو خمادة أمير القوات الخاصة." نشر من طرف 17Febb. في ٥ فبراير
<http://www.youtube.com/watch?v=CbaO4RjjMwA>

وكالة الأنباء االفرنسية. ٢٠١٤. "رئيس الاركان العامة للجيش الليبي يعلن الحرب على الارهاب فور تسلمه مهامه". ٢٥ أغسطس.
/http://www.afp.com/en/news/2761528

احمد، عز الدين. ٢٠١٣ . "ليز: اللجنة الامنية العليا بسرت عاجزة عن تأمين المدينة. وكالة أنباء التضامن". ٢٥ فبراير.
http://hudaelsrari.blogspot.de/2013/02/blog-post_5999.html

أخبار ليبيا ٢٤. ٢٠١٤. "كتيبة عمر المختار طبرق تنفي إنتمائها لعمليات الكرامة". ١٧ مايو.
<http://www.akhbarlibya24.net/?p=7833>

الأنباء. ٢٠١٢ . "وزير الدفاع يخرج عن صمته ويشرح الوضع في بني وليد". ٢٦ أكتوبر.
<http://www.anbalibya.com/article_details.php?article_id=558>

الفخري، أسامة. ٢٠١٢. "منظمات سبها المدنية تجتمع بأمير المنطقة العسكرية في المدينة". وكالة أنباء التضامن.١٠ نوفمبر. المقال لم يعد متوفراً على شبكة الانترنت

الغرياني، نرجس. ٢٠١٣. "سقوط قتيلين وأربعة جرحى في اشتباكات منطقة صلاح الدين." وكالة أنباء التضامن، ٢٥ يونيو
<http://www.presssolidarity.net/news/ONENEWS/2271-سقوط_قتيلين_وأربعة_جرحى_في_اشتباكات_منطقة_صلاح_الدين/>

الغرياني، نرجس. ٢٠١٤. "زيدان يكشف عن وجود تعارض بين عمل حكومته ورئاسة الأركان العامة بالجيش". وكالة أنباء التضامن. ١٤ يناير
<http://www.presssolidarity.net/news/ONENEWS/45468-زيدان_يكشف_عن_وجود_تعارض_بين_عمل_حكومته_و_رئاسة_الأركان_العامة_للجيش/>

الحرس الوطني. ٢٠١٢. "الكتائب التي اندمجت تحت راية الحرس الوطني". وثيقة بتاريخ ١١ سبتمبر، نشرت كتحديث على صفحة فيسبوك.
<https://arar.facebook.com/photo.php?fbid=432674280103793&set=a.386927794678442.77936.386924088012146&type=1&theater>

المنارة. ٢٠١٢أ. "الإعلان عن تشكيل كتيبة أمنية قوامها ١٥٠٠ مقاتل لحماية المنطقة الغربية". ٢٣يناير
<http://www.almanaralink.com/press/2012/01/9260/الإعلان-عن-تشكيل-كتيبة-أمنية-قوامها-1500-م/>

المنارة . ٢٠١٢ب . "تشكيل لواء عسكري يضم أكثر من ٧٠٠٠ مقاتل من الثوار في ليبيا". ٢٨ فبراير
<http://www.almanaralink.com/press/2012/02/11802/تشكيل-لواء-عسكري-يضم-أكثر-من-7000-مقاتل-من-ا/>

المنارة.٢٠١٢ج. "صهد:اللجنة الأمنية فشلت في السيطرة على المدن الليبية" ٢٩ أغسطس
<http://www.almanaralink.com/press/2012/08/22293/صهد-اللجنة-الأمنية-فشلت-في-السيطرة-على/>

المنارة.٢٠١٤ . "رئاسة الأركان تحمل الحكومة ووزارة الدفاع عرقلة بناء الجيش" . ٤ فبراير.
<http://www.almanaralink.com/press/2014/02/40276//رئاسة-الأركان-تحمل-الحكومة-و-وزارة-الد>

المنارة للإعلام.٢٠١١ . "معاون وزير الداخلية بالمكتب التنفيذي بطرابلس: شكلنا لجان محلية لحفظ الامن ونرفض تدخل قوات اجنبية" . ٢٥ أغسطس.
<http://almanaramedia.blogspot.de/2011/08/blog-post_8691.html>

المصراتي، نعيمة.٢٠١٢. "مصادر عسكرية: اتهام الصادق العبيدي بمحاولة اغتيال وزير الدفاع الليبي" . ٢٠ يناير
<http://www.alwatan-libya.net/more-26163-1-مصادر عسكرية للوطن الليبية : اتهام الصديق العبيدي بمحاولة اغتيال وزير الدفاع الليبي>

القعقاع. ٢٠١٤. بيان مشترك من لواء المدني والصواعق والقعقاع. تحديث على صفحة فيسبوك. ٢٦ غشت
https://www.facebook.com/237658283093635/photos/pb.237658283093635.-2207520000.1412201302./2732659
59532867/?type=3&theater

الرؤوف ، عبد العزيز. ٢٠١٤. "منتسبو قاعدة طبرق الجوية يحذرون من انشار التطرف" . الوسط. ٣ مارس
<http://www.alwasat.ly/ar/news/libya/6940/منتسبو-قاعدة-طبرق-الجوية-يحذرون-من-انتشار-التطرف.htm#.UyB8wRC2ys0>

الريشي، أسماء.٢٠١٤ . "الاستخبارات العسكرية تطالب بتعديل قرار المؤتمر الوطني رقم ٨٧ و ٨٦" . وكالة أنباء التضامن. ٢١ يناير
<http://www.presssolidarity.net/news/ONENEWS/46435-87_و_86_رقمي_المؤتمر_الوطني_قراري_بتعديل_تطالب_العسكرية_الاستخبارات/>

الشريف خالد. ٢٠١٤أ. مقابلة مع خالد الشريف. قناة ليبيا لكل الاحرار. ٢٥ أغسطس

الشريف خالد. ٢٠١٤ب. مقابلة مع خالد الشريف. قناة النبأ. ٢٥ أغسطس

الشرق الأوسط (القاهرة).٢٠١٢. "معلومات جديدة حول اسلحة ترهونة المصادرة طرف قوات أمن ليبيا" . ٣ سبتمبر
<http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&article=693660&issueno=12333#.VCqVKmM09Ko>

الشرق الأوسط (القاهرة) ٢٠١٣. "رئيس الحكومة الليبية يتحدى محالة الإطاحة به ويؤكد بقائه في منصبه تفادياً للفوضى" . ٢٢ أغسطس.
<http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12686&article=740765&feature=#.Ux7eVhC2ys0>

الشرق الأوسط (القاهرة). ٢٠١٤أ. "زيدان يسخر من اعلان قائد سابق تجميد عمل البرلمان والحكومة" . ١٥ فبراير.
<http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=761484&issue no=12863#.U6cB0y8wi2o>

الشرق الأوسط (القاهرة). ٢٠١٤ ب . "مسؤول ليبي يروي قصة الساعات العشر الدامية حول مطار طرابلس الدولي."١٥ يونيو
<http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=13014&article=779535#. VC0E52M09Ko>

الترهوني، عادل. ٢٠١٢. "بنغازي عادل الترهوني يتحدث عن تشكيل درع ليبيا." نشر بواسطة alliby10 في ٢٨ فبراير.
<http://www.youtube.com/watch?v=boNlC852Tpw>

الوسط. ٢٠١٤أ. "بوخمادة يطالب الصاعقة بالانسحاب الفوري من الشارع." ٥ فبراير
<http://www.alwasat.ly/ar/news/libya/3070/بوخمادة-يطالب-الصاعقة-بالانسحاب-الفوري-من-الشارع.htm#.Ux28IRC2ys1>

الوسط. ٢٠١٤ب. "جهة مجهولة تستولى على شحنة أسلحة في مطار طرابلس والحكومة تتكتم ."٤ مارس
<http://www.alwasat.ly/ar/news/libya/7206/جهة-مجهولة-تستولي-على-شحنة-أسلحة-في-مطار-طرابلس-والحكومة-تتكتم.htm>

الوسط. ٢٠١٤ ج. "توتر بين الكتائب المسلحة في طرابلس واغلاق مداخل ابوسليم بالسواتر الترابية." ١٥ مارس
<http://www.alwasat.ly/ar/news/libya/8702/توتر-بين-الكتائب-المسلحة-في-طرابلس-وإغلاق-مداخل-أبوسليم-بالسواتر-الترابية.htm>

الوسط. ٢٠١٤ د . "نقل مقر رئاسة الاركان لأسباب أمنية." ٢٥ مارس
<http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/47104>

الوسط. ٢٠١٤ه. "القوات الامنية لدعم مديريات الامن تنفي تبعيتها للزنتان." ٢٨ أبريل
<http://www.alwasat.ly/ar/news/libya/15322/>

الوسط . ٢٠١٤و. "الحجازي: ننظر للجيش المصري بعشم الاخ لأخيه." (فيديو)، ٢٣ ماي
<http://www.alwasat.ly/ar/news/libya/19367/>

الوسط . ٢٠١٤ غ. "الكتيبة ١٤ مشاة تتضامن من بريطانيا مع الجيش الليبي." ٢٤ يوليو
<http://www.alwasat.ly/ar/news/libya/28674/>

الوسط .٢٠١٤ ح . "مجلس النواب ناقش إعادة ٦٠٠ ضابط إلى العمل." ١٢ غشت
http://www.alwasat.ly/ar/news/libya/30888/>

الوسط .٢٠١٤ ي. "اجتماع ضباط بالجيش الليبي في زليتن لتصحيح المسار." ١٣ غشت
<http://www.alwasat.ly/ar/news/libya/31010/>

الوسط . ٢٠١٤ ز. "الناظوري: قادرون على بناء جيش وطني بمساعدة مصر." ٢٦ غشت
<http://www.alwasat.ly/ar/news/libya/33430/>

الوطن الليبية.٢٠١٢. "مجلس برقة العسكري ينصب رئيساً آخر لرئاسة الأركان ويعتبر تعيين المنقوش غير شرعي." ٤ يناير
<http://www.alwatan-libya.net/more.php?newsid=19147&catid=1>

الوطن الليبية.٢٠١٣أ . "مؤتمر انقاذ الجيش الليبي في ختام اعماله يطالب بإقالة المنقوش ومعرفة مصير الاموال التي تم صرفها الي رئاسة الاركان." ٢٣ أبريل
<http://www.alwatan-libya.net/more-27500-1-مؤتمر إنقاذ الجيش الليبي في ختام أعماله يطالب بإقالة المنقوش ومعرفة مصير الأموال
التي تم صرفها إلى رئاسة الأركان>

الوطن الليبية.٢٠١٣ب. "رئيس الاركان العامة بالجيش الليبي يأمر باستلام مقرات درع ليبيا." ٩ يونيو
<http://www.alwatanlibya.net/more.php?newsid=28124&catid=1>

الوطن الليبية .٢٠١٣ ج. "وزارة الداخلية تكشف عن تفاصيل اقتحامها والهجوم عليها." ٤ يوليو
<http://www.alwatanlibya.net/more.php?newsid=28419&catid=1>

الوطن الليبية.٢٠١٣د. "الحكومة تكلف وزارة الدفاع باتخاذ الاجراءات اللازمة لدمج الثوار بالجيش، وتوافق على انشاء ميناء بمدينة الزاوية." ٢٩ أكتوبر
<http://www.alwatan-libya.net/more-29661-1-الحكومة تكلف وزارة الدفاع باتخاذ الإجراءات لدماج الثوار بالجيش ، وتوافق على إنشاء ميناء بمدينة الزاوية>

الوطن الليبية.٢٠١٤. "غرفة عمليات الثوار والقوات الوطنية المتحركة تدخل منطقة ورشفانة." ١٩ يناير
<http://www.alwatan-libya.net/more-30402-1-غرفة عمليات ثوار ليبيا والقواالوطنية المتحركة تدخل منطقة ورشفانة>

بن وفاء، أحمد. ٢٠١٣. "غرغور...محاولة لفهم ما حدث" .٣ ديسمبر.
<http://ahmad.libyablog.org/2013/12/03/قراءة-جديدة-لأحداث-غرغور-الدامية/>

بنينة. ٢٠١٤. "إلى رئاسة أركان القوات الجوية." إعلان عام من قاعدة بنينة للقوات الجوية. ٦ مارس.

بشر، هاشم .٢٠١٣ أ. بيان بشرهاشم رئيس اللجنة الأمنية العليا المؤقتة طرابلس. قناة العاصمة. ١ شتنبر

بشر، هاشم .٢٠١٣ ب. "كلام من الواقع وفي الصميم وبأرقام وتواريخ ومسميات وبدون مزايدات". تحديث على صفحة فيسبوك. ٥ نونبر
<https://www.facebook.com/abdalaziz. bsher/posts/627683377270014?comment_id=6570928&offset=0&total_comments=155>

بشر، هاشم .٢٠١٤ . مقابلة مع هاشم بشر .قناة ليبيا لكل الاحرار. ١٨مايو

الكتيبة ١٥٥. ٢٠١٣. "رسالة احد افراد كتيبة١٥٥ مشاة التابعة للجيش الوطني للمليشيات الموجودة نشر r3pshow بطرابلس بواسطة
في 22 نوفمبر <http://www.youtube.com/watch?v=rAChS4aaazs>

فركش، محمد. ٢٠١٢. "عناصر من الثوار ينضمون رسمياً لقوات درع ليبيا". وكالة أنباء التضامن. ١٩ ديسمبر. المقال لم يعد متوفراً على شبكة الانترنت

فاروق، علاء. ٢٠١٤. "بشر للوسط: ٣٠ ألفاً انضموا لوزارة الداخلية بنظام التعيين". الوسط. ١٠ فبراير
<http://www.alwasat.ly/ar/news/libya/3747/بشر-للوسط-30-ألفا-انضموا-إلى-وزارة-الداخلية-بنظام-التعيين.htm#.xi32F5PI6V>

المؤتمر الوطني العام. ٢٠١٣أ. "قرار رقم ٢٠١٣/٥٣ بخصوص الأحداث الأليمة التي وقعت في بنغازي." طرابلس: المؤتمر الوطني العام. ٩ يونيو

المؤتمر الوطني العام. ٢٠١٣ب. "قرار رقم ٢٠١٣/٧٣ يتعلق بتخصيص بعض الاختصاصات لرئيس المؤتمر الوطني العام." طرابلس: المؤتمر الوطني العام. ٥ غشت

المؤتمر الوطني العام. ٢٠١٣ ج. "قرار رئيس المؤتمر الوطني العام رقم ٢٠١٣/١٣٢ يتعلق بتخصيص بعض اختصاصات القائد العام للقوات المسلحة لوزير الدفاع بصفة مؤقتة. المؤتمر الوطني العام. ٨ غشت

المؤتمر الوطني العام. ٢٠١٣د. "قرار رئيس المؤتمر الوطني العام رقم (١٦٣) لسنة ٢٠١٣ في شأن تكليف بمهام ." طرابلس: المؤتمر الوطني العام. ٦ أكتوبر

المؤتمر الوطني العام. ٢٠١٣ه. "المؤتمر الصحفي لرئيس المؤتمر الوطني العام." تحديث على صفحة الفيسبوك للمؤتمر الوطني العام. أكتوبر١٠
https://www.facebook.com/media/set/?set=a.528775730538035.1073742422.345294372219506&type=1

المؤتمر الوطني العام.٢٠١٣ و. "قرار رقم ٢٠١٣/٨٧ بشأن تنفيذ قراري المؤتمر ٢٧ و ٢٠١٣/٥٣ و نقل تبعية غرفة عمليات ثوار ليبيا لرئاسة الأركان العامة للجيش الليبي. طرابلس: المؤتمر الوطني العام. ١٢ نونبر

المؤتمر الوطني العام.٢٠١٣ غ. "قرار رقم ٢٠١٣/٨٨ بشأن إلغاء قرار المؤتمر رقم ٢٠١٣/٧٣ طرابلس: المؤتمر الوطني العام. ٢٠ نونبر

المؤتمر الوطني العام.٢٠١٤أ. رسالة من طرف عز الدين العوامي النائب الأول لرئيس المؤتمر الوطني العام إلى رئيس الوزراء، ووزير الدفاع، ورئيس هيئة الأركان العامة. طرابلس: المؤتمر الوطني العام. ٢٦ ماي

المؤتمر الوطني العام.٢٠١٤ب. بيان القائد الأعلى للجيش الليبي رقم ٢٠١٤/٣. طرابلس: المؤتمر الوطني العام. ٢٦ غشت

هابيل، جمال. ٢٠١٤. بيان لجمال هابيل بتته قناة سكاي نيوزالعربية. ٢٥ مايو

هدية، أحمد.٢٠١٤ . "بيان صحفي لعمليات فجر ليبيا." قناة ليبيا بانوراما . ٢٨ غشت

حفتر، خليفة، ٢٠١٤أ "تحرك الجيش الليبي يوم ١٤ فبراير خليفة حفتر". نشر بواسطة ليبيا حرة في ١٤ فبراير.
https://www.youtube.com/watch?v=R5uXd3oGDTw

حفتر، خليفة، ٢٠١٤ ب. "اللقاء الاول لقوات الجيش الليبي الوطني". تحديث على صفحة فيسبوك.١٧ مارس
https://www.facebook.com/180728631978737/photos/a.181892961862304.70644.180728631978737/703069793077949/?type=1&relevant_count=1

حفتر، خليفة. ٢٠١٤ ج. "إجتماع الضباط اللواء ركن خليفة حفتر بقاعدة بنينة الجوية بمدينة بنغازي.١٧,٠٣,٢٠١٤" تحديث على صفحة الفيسبوك. ١٧ مارس
https://www.facebook.com/180728631978737/photos/a.181892961862304.70644.180728631978737/703451939706401/?type=1&theater

حفتر، خليفة. ٢٠١٤ د.المؤتمر الصحفي خليفة حفتر. قناة ليبيا اولا. ٢١ ماي

مجلس النواب. ٢٠١٤أ. قرار مجلس النواب رقم ٢٠١٤/٧ بخصوص حل التشكيلات المسلحة الغير نظامية. طبرق:مجلس النواب. ١٤ غشت

مجلس النواب. ٢٠١٤ب. بيان مجلس النواب بخصوص الحرب الدائرة في مناطق مختلفة من ليبيا. طبرق: مجلس النواب. ٢٣ غشت

حويل، المبروك. ٢٠١٤. "كتيبة عمر المختار تتسلم كافة المواقع بمنطقة السرير." أنباء وكالة التضامن. ٢٢ فبراير
<http://www.presssolidarity.net/news/ONENEWS/ 51451-/_كتيبة_عمر_المختار_تتسلم_كافة_المواقع_بمنطقة_السرير>

كركرة، محمد. ٢٠١٢. "وسط غياب المنقوش ضباط الصف وجنود الجيش الوطني يعقدون مؤتمراً ببنغازي يطالبون فيه بتوفير الدعم." قورينا. ١٥ أبريل

كتيبة شهداء سوق الجمعة . ٢٠١٣. الفرقة الثامنة الخاصة (النواصي) وحرق كتب سيد قطب." نشر في ٢٠ شتنبر
<https://www.facebook.com/photo.php?v=580995198603255>

كرير،عبد السلام. ٢٠١٣. "هدوء حذر بعد مُواجهات مُسلحة في مُحيط شركة مليتة للنفط والغاز." وكالة أنباء التضامن. ٣ مارس
http://libya-al-mostakbal.org/news/clicked/

ليبيا الجديدة. ٢٠١٣أ. "رئاسة الأركان تعمل على دمج أفراد الأمن الوقائي بالمخابرات." ٢٠ أغسطس
<http://libyaaljadidah.com/لنقي-رئاسة-الأركان-تعمل-على-دمج-أفراد>

ليبيا الجديدة. ٢٠١٣ب. "زيدان يعفي وكيل وزارة الداخلية عمر الخضراوي من مهامه". ٥سبتمبر
<http://libyaaljadidah.com/زيدان-يعفي-وكيل-وزارة-الداخلي>

ليبيا الجديدة. ٢٠١٤أ. "إبتداءا من جسر ١٧: تكليف القوة الوطنية المتحركة بتأمين الطريق الغربي لمدينة طرابلس." ٢٣ يناير
<http://libyaaljadidah.com/ابتداء-من-جسر-17-تكليف-القوة-الوطنية-الم>

ليبيا الجديدة. ٢٠١٤ب. "رئاسة الأركان تحيل ضباطاً عبروا عن مواقف سياسية إلى القضاء العسكري." ١٢ فبراير
<http://libyaaljadidah.com/رئاسة-الأركان-تحيل-ضباطاً-عبروا-عن-موا>

ليبيا الجديدة. ٢٠١٤ ج. "مدير إدارة الشؤون الأمنية بالإدارة العامة لجهاز الأمن الوقائي: ليبيا اليوم تحتاج إلى المعلومة ونتخوف من القضاء الليبي." ٢٥ فبراير
<http://libyaaljadidah.com/مدير-إدارة-الشؤون-الأمنية-بالإدارة-ال>

ليبيا الجديدة. ٢٠١٤ د. "ابو سهمين يشكل قوة لفك الحصار عن الموانئ النفطية." ١١ مارس
<http://libyaaljadidah.com/أبو-سهمين-يشكل-قوة-لفك-الحصار-عن-الموان>

ليبيا المستقبل. ٢٠١٣أ . "القنيدي يتهم زيدان وكتلة سياسية بتعطيل بناء الجيش." ٢٦ يونيو
<http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/37916>

ليبيا المستقبل. ٢٠١٣ ب . "ثوار طرابلس يؤسسون مجلس لحمايتها خارج الشرعية." ٢٩ يونيو
<http://libya-al-mostakbal.org/news/clicked/36030>

ليبيا المستقبل.٢٠١٣ ج. "تفويض وزير الدفاع مهام القائد الأعلى للقوات المسلحة يثير الجدل." ٢٣ غشت
http://www.libya-al mostakbal.org/news/clicked/35901>

فجر ليبيا. ٢٠١٤. "عملية فجر ليبيا لإعادة هيبة الدولة." ١٧ يوليو

بوابة ليبيا. ٢٠١٣. "هاشم بشر خرج بالأمس على قناة العاصمة وقال كلام حقاني الصراحة." ١ شتنبر
<https://www.facebook.com/LibyaGate/posts/490619037696594>

وكالة الأنباء الليبية. ٢٠١٣أ. "رئيس الحكومة المؤقتة: سحب قرار انشاء جهاز الحرس الوطني جاء لإزالة سوء الفهم بعد ما أثير حوله من لقط وفكرة إنشاءه ليس وراءه فكر ايدلوجي ولا توجه ديني." ١٤ يوليو
<http://www.lana-news.ly/ara/news/view/ 26795/_رئيس_الحكومة_المؤقتة_سحب_قرار_انشاء_جهاز_الحرس_الوطني_جاء_لا
<إزالة_سوء_الفهم_بعد_ما_اثير_حوله_من_لغط_وفكرة_انشاءه_ليس_وراءها_أي_فكر_ايدلوجي_ولا_توجه_ديني

وكالة الأنباء الليبية. ٢٠١٣ب. "الحكومة المؤقتة تعلن الحداد العام ثلاثة ايام على ارواح ضحايا برسس شرق بنغازي." ٢٢ ديسمبر
<http://www.lana-news.ly/ara/news/view/38863/_الحكومة_المؤقتة_تعلن_الحداد_العام_ثلاثة_أيام_على_أرواح_ضحايا_تفجير
<بوابة_برسس_شرق_بنغازي

وكالة الأنباء الليبية. ٢٠١٤أ. "رئاسة الأركان تنفي تلقي اي أوامر بالتحرك نحو الموانئ النفطية." ٤ فبراير
<http://www.lana-news.ly/ara/news/view/42231/_رئاسة_الأركان_تنفي_تلقي_أي_أوامر_بالتحرك_نحو_موانئ_النفط_المقفلة

وكالة الأنباء الليبية. ٢٠١٤ب. "منتسبو رئاسة الأركان العامة للجيش الليبي بالمنطقة الشرقية يطالبون وزير الدفاع بكشف معوقات عدم بناء وتفعيل المؤسسة العسكرية." ١٠ فبراير
<http://www.lana-news.ly/ara/news/view/42689/_منتسبو_رئاسة_الأركان_العامة_للجيش_الليبي_بالمنطقة_الشرقية_يطالبون_وزير
<الدفاع_بكشف_معوقات_عدم_بناء_وتفعيل_المؤسسة_العسكرية

وكالة الأنباء الليبية. ٢٠١٤ج. "رئاسة الأركان العامة تؤكد أن الكتيبة (١٢٧) مشاة هي وحدة عسكرية نظامية مكلفة بحماية بعض المؤسسات داخل مدينة طرابلس." ٢ مارس
<http://www.lana-news.ly/ara/news/view/44556/_رئاسة_الأركان_العامة_تؤكد_أن_الكتيبة_127_مشاة_هي_وحدة_عسكرية
<نظامية_مكلفة_بحماية_بعض_المؤسسات_داخل_مدينة_طرابلس

وكالة الأنباء الليبية. ٢٠١٤د. "منتسبو القواعد العسكرية في طبرق يعلنون انضمامهم لمعركة الكرامة." ١٩ ماي
<http://lana-news.ly/ara/news/view/52112/_منتسبو_القواعد_العسكرية_في_طبرق_يعلنون_انضمامهم_لمعركة_الكرامة>

شبكة الأنباء الليبية. ٢٠١٢أ. "رئاسة الأركان العامة تضم الأمن الوقائي رسمياً." ٢٥ شتنبر
<http://www.libyann.net/index.php/nat/4337-2012-09-25-16-10-07.html>

شبكة الأنباء الليبية. ٢٠١٢ب. "المطالبة بتفعيل الجيش الليبي وبإقالة رئيس الأركان العامة." ١ ديسمبر
<http://libyann.net/index.php/nat/7503-2012-12-30-13-01-43.html>

وكالة ليبيان للأنباء. ٢٠١٤. "علي زيدان: تم إصدار أمر لوزارة الدفاع ورئاسة الأركان لفك الحصار عن الموانئ النفطية." ٣ فبراير
<http://libyens.net/علي-زيدان-تم-اصدار-أمر-لوزارة-الدفاع-و/>

غرفة عمليات ثوار ليبيا. ٢٠١٣أ. "بيان رقم ٢ طرابلس." طرابلس. ١ مارس

غرفة عمليات ثوار ليبيا. ٢٠١٣ب. "من نحن وماذا نريد." طرابلس: غرفة عمليات ثوار ليبيا

غرفة عمليات ثوار ليبيا. ٢٠١٣ ج. "بيان رقم ٧ طرابلس." طرابلس :غرفة عمليات ثوار ليبيا. ٢٨ يوليو

غرفة عمليات ثوار ليبيا. ٢٠١٣د. "بيان غرفة عمليات ثوار حول إختطاف السيد علي زيدان." نشر بواسطة ليبيا لكل الأحرار. ١٠ أكتوبر
<http://www.youtube.com/watch?v=uSlqFT593j0>

غرفة عمليات ثوار ليبيا. ٢٠١٤. "بيان هام." ١٨ يوليو

مجلس مصراتة المحلي.٢٠١٣. "بيان المجلس المحلي مصراتة رقم٣ بشأن أحداث غرغور." نشر من طرف امازيغ ليبيا. ١٨ نونبر
https://www.youtube.com/watch?v=H3GVpzw7JNI

وزارة الدفاع. ٢٠١٣ أ. "وزير الدفاع يوقف العميد طيار صقر الجروشي." ١٠ يناير
<http://www.defense.gov.ly/modules/publisher/item.php?itemid=122>

وزارة الدفاع. ٢٠١٣ ب. "القائد الأعلى للجيش الليبي يصدر قرار تشكيل هيئة نزاهة وإصلاح الجيش." ٢٦ يوليو
<http://www.defense.gov.ly/modules/publisher/item.php?itemid=277>

محمد، بشار. ٢٠١٣. "مجموعة من قوات درع ليبيا تعلن انضمامها لحرس الأهداف الحيوية." ١٠ شتنبر
<http://www.presssolidarity.net/news/ONENEWS/21294-/مجموعة_من_قوات_درع_ليبيا_تعلن_انضمامها_لحرس_الأهداف_الحيوية>

مهير، خالد. ٢٠١٤. "هل تصبح الصاعقة رأس حربة لقوات حفتر؟" الجزيرة. ٢٣ ماي
http://www.aljazeera.net/news/pages/f0bc45d2-7e2c-43df-a182-b951e4b35de2

وزارة الداخلية.٢٠١١. "قرار وزير الداخلية رقم ٣٨٨ بشأن إنشاء اللجنة الأمنية العليا المؤقتة وتحديد اختصاصاتها وهيكلها الإداري. طرابلس: وزارة الداخلية. ٢٨ ديسمبر

وزارة الداخلية.٢٠١٢. "قرار١٣٣١ لسنة ٢٠١٢ بشأن تبعية لجنة مكافحة الجريمة." طرابلس. ٢٩ يوليو

المجلس الوطني الإنتقالي. ٢٠١١أ. المجلس الوطني االإنتقالي المؤقت ليبيا–الإعلان الدستوري. ٣ غشت
<https://www.temehu.com/NTC/tnc-constitutional-declaration-in-arabic.pdf>

المجلس الوطني الإنتقالي. ٢٠١١ب.قرار رقم ١٩١ للمجلس الوطني الانتقالي بشأن حل اللجنة الأمنية العليا. طرابلس. المجلس الوطني الإنتقالي. ١٨ ديسمبر

المجلس الوطني الإنتقالي. ٢٠١٢أ. قانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٢م. بتقرير بعض الأحكام في شأن صلاحيات المستويات القيادية بالجيش الليبي. طرابلس. المجلس الوطني الإنتقالي. ١٣ فبراير

المجلس الوطني الإنتقالي. ٢٠١٢ب. قرار رئيس المجلس الوطني الانتقالي المؤقت رقم ٤٧ بخصوص إنشاء قوة عسكرية. طرابلس: المجلس الوطني الإنتقالي. ١٩ يونيو

رئاسة الأركان العامة، ٢٠١٤ أ. "رسالة الى المدعي العام العسكري بشأن تحقيق مع ضباط." تحديث بالفيسبوك. ١٨ مارس
https://www.facebook.com/medialibyanarmy/photos/pcb.501451446628143/501450293294925/?type=1&theater

رئاسة الأركان العامة، ٢٠١٤ ب. "بيان رئاسة الأركان العامة ." تحديث بالفيسبوك. ٢٩ اغسطس
https://www.facebook.com/medialibyanarmy/photos/a.274999122606711.51790.274419305998026/5756232258
77631/?type=1&theater

رئاسة مجلس الوزراء. ٢٠١٣. "التشكيلات المسلحة ومسألة دمجها في مؤسسات الدولة."١٣ يونيو
<http://www.pm.gov.ly/news/التشكيلات-المسلحة-ومسألة-دمجها-في-مؤسسات-الدولة.html>

وكالة أنباء التضامن. ٢٠١٤أ. "المجلس العسكري لمدينة طرابلس يقرر العودة بضبط المشهد الأمني بالعاصمة." ٥ مارس
<http://www.presssolidarity.net/news/ONENEWS/ 53320-المجلس_العسكري_لمدينة_طرابلس_يقرر_العودة_بضبط_المشهد_الأمني_بالعاصمة/>

وكالة أنباء التضامن. ٢٠١٤ب. "الناطق الرسمي باسم القوة الثالثة: القوة مكلفة من رئاسة الأركان العامة بتأمين الحقول النفطية ولا علاقة لها بأي صراع قبلي." ١٥ مارس
<http://www.presssolidarity.net/news/ONENEWS/54804-الناطق_الرسمي_باسم_القوة_الثالثة_:_القوة_مكلفة_من_رئاسة_الأركان_العامة_بتأمين_الحقول_النفطية_ولا_علاقة_لنا_بأي_صراع_قبلي/>

وكالة أنباء التضامن. ٢٠١٤ج. "مازق ينفي انضمام وزارة الداخلية لما يعرف بعمليات الكرامة." ٢١ ماي
<http://www.presssolidarity.net/news/ONENEWS/65529/مازق_ينفي_انضمام_وزارة_الداخلية_لما_يُعرف_بعملية_الكرامة/>

قورينا. ٢٠١١. "تشكيل خليفة حفتر لتولي رئاسة الأركان." ١٨ نونبر
<http://www.qurynanew.com/20639

قورينا. ٢٠١٢أ. "كتيبة درع ليبيا تكرم منتسبيها من شهداء ثورة ١٧ فبراير." ٢ يناير
http://www.qurynanew.com/25578>

قورينا. ٢٠١٢ب. "قائلاً أن ليبيا بحاجة لثورة جديدة تنظم الثورة السابقة العقيد صلاح بوحليقة: وزارة الدفاع "ملخبطة" الدولة وعلى رجال الدين أن يبتعدوا عن السياسة." ١٤ أكتوبر
http://www.qurynanew.com/43353>

قورينا. ٢٠١٣أ. "استقالة رئيس اركان الجيش." ٩ يونيو
http://www.qurynanew.com/52311>

قورينا. ٢٠١٣ب. "قوات درع ليبيا ٧ تعلن انسحابها من الكفرة وتسلم أسلحتها للحاكم العسكري والجيش." ١٨ يونيو
<http://www.qurynanew.com/52585>

قورينا. ٢٠١٣ج. "قوة الردع والتدخل المشتركة تبدأ بنشر دوريات في العاصمة طرابلس." ١٨ غشت
<http://www.qurynanew.com/54745>

قورينا.٢٠١٣ د. "استبعاد ٤٠٠ ضابط بالجيش وإحالة ١٠٠٠ للتقاعد." ١٢ نونبر
http://www.qurynanew.com/56672>

قورينا.٢٠١٤ أ. "الثني يصل بنغازي ويجتمع بآمر الصاعقة." ٥ يونيو
<http://www.qurynanew.com/61516>

قورينا.٢٠١٤ ب. "الناطق باسم قوات درع الوسطى ينفي صلته ببيان فجر ليبيا." ١ أكتوبر
<http://www.qurynanew.com/63883>

رضوان. نادية.٢٠١٣. "الجيش الليبي يرد على الهجومات." المغاربية. ٢ ديسمبر
<http://magharebia.com/ar/articles/awi/features/2013/12/02/feature-01>

صباح الخير ليبيا ٢٠١٤. لقاء ليبيا الاحرار مع علي زيدان رئيس الحكومة السابق جزء ١ المقطع١ تحديث في الفيسبوك. ١٥ مارس شكا، حسن. ٢٠١٤. مداخلة هاتفية "حسن شاكة" معاون امر درع الوسطى ، نشر من قبل قناة العاصمة في ١٧ يوليو
<http://www.youtube.com/watch?v=XkbzQdU-yN4>

مركز التديب تاجوراء. تخريج دفعه كتيبة ٢٤ من مركز التديب تاجوراء. "نشر من طرف ٢٧ ماي Traish Moner
https://www.youtube.com/watch?v=LzJ9APFhykU&feature=youtu.%E1

تناصح.٢٠١١. "ما حكم هدم الأضرحة في الوقت الحالي في طرابلس من قبل الكتيبة التي تسمي نفسها كتيبة التوحيد وهل صدرت فتوى من الشيخ بذلك؟" بيان صوتي للشيخ الصادق الغرياني. ١٢ أكتوبر
<http://www.tanasuh.com/online/audioonefatawa.php?id=5011>

ثوار طرابلس.٢٠١٤ . "بيان ثوار طرابلس والوحدات العسكرية في المنطقة." نشر من طرف دم الشهداء ما يمشيش هباء. ١٤ فبراير
<http://www.youtube.com/watch? v=K17U7FFEqrs&feature=c4overview&list=UUvT9X1t1uNNUrDjztB7OevA>

زيدان، علي. ٢٠١٣. "كلمة لرئيس وزراء ليبيا علي زيدان." ١١ أكتوبر. نشر من طرف SuperStormWave ١١ أكتوبر
<http://www.youtube.com/watch?v=AbePVwxqiQg>

المجلس البلدي للزنتان. ٢٠١٤. "بيان للرد على الشائعات التي تتهم مدينة الزنتان وقادتها بالدفاع عن العلمانية والليبرالية،" الزنتان: المجلس البلدي ، المجلس العسكري، المجلس الاجتماعي، كتيبة الصواعق، كتيبة القعقاع. ٢ غشت

المجلس المحلي لطرابلس. ٢٠١٤. بروتوكول اتفاق بين الأطراف في الصراع على مطار طرابلس الدولي. طرابلس: المجلس المحلي طرابلس. ١٧ يوليو.

قائمة الإصدارات

Occasional Papers

1 *Re-Armament in Sierra Leone: One Year After the Lomé Peace Agreement,* by Eric Berman, December 2000

2 *Removing Small Arms from Society: A Review of Weapons Collection and Destruction Programmes,* by Sami Faltas, Glenn McDonald, and Camilla Waszink, July 2001

3 *Legal Controls on Small Arms and Light Weapons in Southeast Asia,* by Katherine Kramer (with Non-violence International Southeast Asia), July 2001

4 *Shining a Light on Small Arms Exports: The Record of State Transparency,* by Maria Haug, Martin Langvandslien, Lora Lumpe, and Nic Marsh (with NISAT), January 2002

5 *Stray Bullets: The Impact of Small Arms Misuse in Central America,* by William Godnick, with Robert Muggah and Camilla Waszink, November 2002

6 *Politics from the Barrel of a Gun: Small Arms Proliferation and Conflict in the Republic of Georgia,* by Spyros Demetriou, November 2002

7 *Making Global Public Policy: The Case of Small Arms and Light Weapons,* by Edward Laurance and Rachel Stohl, December 2002

8 *Small Arms in the Pacific,* by Philip Alpers and Conor Twyford, March 2003

9 *Demand, Stockpiles, and Social Controls: Small Arms in Yemen,* by Derek B. Miller, May 2003

10 *Beyond the Kalashnikov: Small Arms Production, Exports, and Stockpiles in the Russian Federation,* by Maxim Pyadushkin, with Maria Haug and Anna Matveeva, August 2003

11 *In the Shadow of a Cease-fire: The Impacts of Small Arms Availability and Misuse in Sri Lanka,* by Chris Smith, October 2003

12 *Small Arms in Kyrgyzstan: Post-revolutionary Proliferation,* by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, March 2007, ISBN 2-8288-0076-8, also in Kyrgyz and Russian (first printed as *Kyrgyzstan: A Small Arms Anomaly in Central Asia?,* by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, February 2004)

13 *Small Arms and Light Weapons Production in Eastern, Central, and Southeast Europe*, by Yudit Kiss, October 2004, ISBN 2-8288-0057-1

14 *Securing Haiti's Transition: Reviewing Human Insecurity and the Prospects for Disarmament, Demobilization, and Reintegration*, by Robert Muggah, October 2005, updated, ISBN 2-8288-0066-0

15 *Silencing Guns: Local Perspectives on Small Arms and Armed Violence in Rural South Pacific Islands Communities*, edited by Emile LeBrun and Robert Muggah, June 2005, ISBN 2-8288-0064-4

16 *Behind a Veil of Secrecy: Military Small Arms and Light Weapons Production in Western Europe,* by Reinhilde Weidacher, November 2005, ISBN 2-8288-0065-2

17 *Tajikistan's Road to Stability: Reduction in Small Arms Proliferation and Remaining Challenges*, by Stina Torjesen, Christina Wille, and S. Neil MacFarlane, November 2005, ISBN 2-8288-0067-9

18 *Demanding Attention: Addressing the Dynamics of Small Arms Demand,* by David Atwood, Anne-Kathrin Glatz, and Robert Muggah, January 2006, ISBN 2-8288-0069-5

19 *A Guide to the US Small Arms Market, Industry, and Exports, 1998–2004,* by Tamar Gabelnick, Maria Haug, and Lora Lumpe, September 2006, ISBN 2-8288-0071-7

20 *Small Arms, Armed Violence, and Insecurity in Nigeria: The Niger Delta in Perspective*, by Jennifer M. Hazen with Jonas Horner, December 2007, 2-8288-0090-3

21 *Crisis in Karamoja: Armed Violence and the Failure of Disarmament in Uganda's Most Deprived Region*, by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0094-6

22 *Blowback: Kenya's Illicit Ammunition Problem in Turkana North District,* by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0098-9

23 *Gangs of Central America: Causes, Costs, and Interventions,* by Dennis Rodgers, Robert Muggah, and Chris Stevenson, May 2009, ISBN 978-2-940415-13-7

24 *Arms in and around Mauritania: National and Regional Security Implications*, by Stéphanie Pézard with Anne-Kathrin Glatz, June 2010, ISBN 978-2-940415-35-9 (also available in French)

25 *Transparency Counts: Assessing State Reporting on Small Arms Transfers, 2001–08*, by Jasna Lazarevic, June 2010, ISBN 978-2-940415-34-2

26 *Confronting the Don: The Political Economy of Gang Violence in Jamaica,* by Glaister Leslie, November 2010, ISBN 978-2-940415-38-0

27 *Safer Stockpiles: Practitioners' Experiences with Physical Security and Stockpile Management (PSSM) Assistance Programmes,* edited by Benjamin King, April 2011, ISBN 978-2-940415-54-0

28 *Analysis of National Reports: Implementation of the UN Programme of Action on Small Arms and the International Tracing Instrument in 2009–10,* by Sarah Parker, May 2011, ISBN 978-2-940415-55-7

29 *Blue Skies and Dark Clouds: Kazakhstan and Small Arms*, edited by Nicolas Florquin, Dauren Aben, and Takhmina Karimova, April 2012, ISBN 978-2-9700771-2-1

30 *The Programme of Action Implementation Monitor (Phase 1): Assessing Reported Progress*, by Sarah Parker with Katherine Green, August 2012, ISBN 978-2-9700816-2-3

31 *Internal Control: Codes of Conducts within Insurgent Armed Groups*, by Olivier Bangerter, November 2012, ISBN 978-2-9700816-8-5

Special Reports

1 *Humanitarianism Under Threat: The Humanitarian Impact of Small Arms and Light Weapons,* by Robert Muggah and Eric Berman, commissioned by the Reference Group on Small Arms of the UN Inter-Agency Standing Committee, July 2001

2 *Small Arms Availability, Trade, and Impacts in the Republic of Congo,* by Spyros Demetriou, Robert Muggah, and Ian Biddle, commissioned by the International Organization for Migration and the UN Development Programme, April 2002

3 *Kosovo and the Gun: A Baseline Assessment of Small Arms and Light Weapons in Kosovo,* by Anna Khakee and Nicolas Florquin, commissioned by the United Nations Development Programme, June 2003

4 *A Fragile Peace: Guns and Security in Post-conflict Macedonia,* by Suzette R. Grillot, Wolf-Christian Paes, Hans Risser, and Shelly O. Stoneman, commissioned by United Nations Development Programme, and co-published by the Bonn International Center for Conversion, SEESAC in Belgrade, and the Small Arms Survey, June 2004, ISBN 2-8288-0056-3

5 *Gun-running in Papua New Guinea: From Arrows to Assault Weapons in the Southern Highlands*, by Philip Alpers, June 2005, ISBN 2-8288-0062-8

6 *La République Centrafricaine: Une étude de cas sur les armes légères et les conflits,* by Eric G. Berman, published with financial support from UNDP, July 2006, ISBN 2-8288-0073-3

7 *Small Arms in Burundi: Disarming the Civilian Population in Peacetime (Les armes légères au Burundi : après la paix, le défi du désarmement civil),* by Stéphanie Pézard and Nicolas Florquin, co-published with Ligue Iteka with support from UNDP–Burundi and Oxfam–NOVIB, in English and French, August 2007, ISBN 2-8288-0080-6 ISSN 1661-4453

8 *Quoi de neuf sur le front congolais ? Evaluation de base sur la circulation des armes légères et de petit calibre en République du Congo*, par Robert Muggah et Ryan Nichols, publié avec le Programme des Nations Unies pour le Développement (PNUD)–République du Congo, décembre 2007, 2-8288-0089-X

9 *Small Arms in Rio de Janeiro: The Guns, the Buyback, and the Victims,* by Pablo Dreyfus, Luis Eduardo Guedes, Ben Lessing, Antônio Rangel Bandeira, Marcelo de Sousa Nascimento, and Patricia Silveira Rivero, a study by the Small Arms Survey, Viva Rio, and ISER, December 2008, ISBN 2-8288-0102-0

10 *Firearms-related Violence in Mozambique,* a joint publication of the Ministry of the Interior of Mozambique, the World Health Organization–Mozambique, and the Small Arms Survey, June 2009, ISBN 978-2-940415-14-4

11 *Small Arms Production in Brazil: Production, Trade, and Holdings,* by Pablo Dreyfus, Benjamin Lessing, Marcelo de Sousa Nascimento, and Júlio Cesar Purcena, a joint publication with Viva Rio and ISER, September 2010, ISBN 978-2-940415-40-3

12 *Timor-Leste Armed Violence Assessment Final Report*, edited by Robert Muggah and Emile LeBrun, a joint publication of ActionAid, AusAID, and the Small Arms Survey, October 2010, ISBN 978-2-940415-43-4

13 *Significant Surpluses: Weapons and Ammunition Stockpiles in South-east Europe*, by Pierre Gobinet, a study of the RASR Initiative, December 2011, ISBN 978-2-9700771-2-1

14 *Enquête national sur les armes légères et de petit calibre en Côte d'Ivoire: Les défis du contrôle des armes et de la lutte contre la violence armée avant la crise post-électorale*, by Savannah de Tessières, March 2012, ISBN 978-2-9700771-6-9

15 *Capabilities and Capacities: A Survey of South-east Europe's Demilitarization Infrastructure*, by Pierre Gobinet, a study of the RASR Initiative, April 2012, ISBN 978-2-9700771-7-6

16 *Availability of Small Arms and Perceptions of Security in Kenya: An Assessment*, by Manasseh Wepundi, Eliud Nthiga, Eliud Kabuu, Ryan Murray, and Anna Alvazzi del Frate, a joint publication of Kenya National Focus Point on Small Arms and Light Weapons, and the Small Arms Survey, with support from the Ministry of Foreign Affairs of Denmark, June 2012, ISBN 978-2-9700771-8-3

17 *Security Provision and Small Arms in Karamoja: A Survey of Perceptions*, by Kees Kingma, Frank Muhereza, Ryan Murray, Matthias Nowak, and Lilu Thapa, a joint publication of the Danish Demining Group and the Small Arms Survey, September 2012, ISBN 978-2-9700816-3-0

18 *Costs and Consequences: Unplanned Explosions and Demilitarization in South-east Europe*, by Jasna Lazarević, a joint publication of the Regional Approach for Stockpile Reduction, the US Department of State's Office of Weapons Removal and Abatement, and the Small Arms Survey, November 2012, ISBN 978-2-9700816-7-8

19 *Making a Mark: Reporting on Firearms Marking in the RECSA Region*, by James Bevan and Benjamin King, a joint publication of Regional Centre on Small Arms in the Great Lakes Region, the Horn of

Africa and Bordering States, and the Small Arms Survey; with support from the US Department of State's Office of Weapons Removal and Abatement. April 2013, ISBN 978-2-9700856-1-4

20 *In Search of Lasting Security: An Assessment of Armed Violence in Nepal*, by Mihaela Racovita, Ryan Murray, and Sudhindra Sharma, a joint publication of the Interdisciplinary Analysts, and the Small Arms Survey's Nepal Armed Violence Assessment project, supported by Australian Aid, AusAID. May 2013, ISBN 978-2-9700856-3-8

21 Identifying Sources: Small-calibre Ammunition in Côte d'Ivoire, by Holger Anders, a joint publication of the Small Arms Survey/Security Assessment North Africa project and the Integrated Embargo Monitoring Unit of the United Nations Operation in Côte d'Ivoire, June 2014, ISBN 978-2-940548-02-6

Book Series

Armed and Aimless: Armed Groups, Guns, and Human Security in the ECOWAS Region, edited by Nicolas Florquin and Eric G. Berman, May 2005, ISBN 2-8288-0063-6

Armés mais désoeuvrés: Groupes armés, armes légères et sécurité humaine dans la région de la CEDEAO, edited by Nicolas Florquin and Eric Berman, co-published with GRIP, March 2006, ISBN 2-87291-023-9

Targeting Ammunition: A Primer, edited by Stéphanie Pézard and Holger Anders, co-published with CICS, GRIP, SEESAC, and Viva Rio, June 2006, ISBN 2-8288-0072-5

No Refuge: The Crisis of Refugee Militarization in Africa, edited by Robert Muggah, co-published with BICC, published by Zed Books, July 2006, ISBN 1-84277-789-0

Conventional Ammunition in Surplus: A Reference Guide, edited by James Bevan, published in cooperation with BICC, FAS, GRIP, and SEESAC, January 2008, ISBN 2-8288-0092-X

Afghanistan, Arms and Conflict: Armed groups, disarmament and security in a post-war society, by Michael Bhatia and Mark Sedra, April 2008, published by Routledge, ISBN 978-0-415-45308-0

Ammunition Tracing Kit: Protocols and Procedures for Recording Small-calibre Ammunition, developed by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0097-0

Kit de Traçage des Munitions: Protocoles et Procédures de Signalement des Munitions de Petit Calibre, developed by James Bevan, co-published with GRIP, June 2008, ISBN 2-8288-0097-0

The Central African Republic and Small Arms: A Regional Tinderbox, by Eric G. Berman with Louisa N. Lombard, December 2008, ISBN 2-8288-0103-9

La République Centrafricaine et les Armes Légères: Une Poudrière Régionale, by Eric G. Berman with Louisa N. Lombard, co-published with GRIP, May 2009, ISBN 978-2-87291-027-4

Security and Post-Conflict Reconstruction: Dealing with fighters in the aftermath of war, edited by Robert Muggah, January 2009, published by Routledge, ISBN 978-0-415-46054-5

The Politics of Destroying Surplus Small Arms – *Inconspicuous Disarmament,* edited by Aaron Karp, July 2009, published by Routledge, ISBN 978-0-415-49461-8

Primed and Purposeful: Armed Groups and Human Security Efforts in the Philippines, by Soliman M. Santos, Jr. and Paz Verdades M. Santos, with Octavio A. Dinampo, Herman Joseph S. Kraft, Artha Kira R. Paredes, and Raymond Jose G. Quilop, a joint publication of the South–South Network for Non-State Armed Group Engagement and the Small Arms Survey, April 2010, ISBN 978-2-940415-29-8

Controlling Small Arms: Consolidation, Innovation and Relevance in Research and Policy, edited by Peter Batchelor and Kai Michael Kenkel, January 2014, published by Routledge, ISBN 978-0-415-85649-2